

بنك الاردن
Bank of Jordan



التقرير السنوي 2022

bankofjordan.com

قائمة المحتويات

8	مجلس الإدارة
9	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	تقرير مجلس الإدارة 2022
49	البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
207	البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2022
243	الحوكمة المؤسسية
283	شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13.

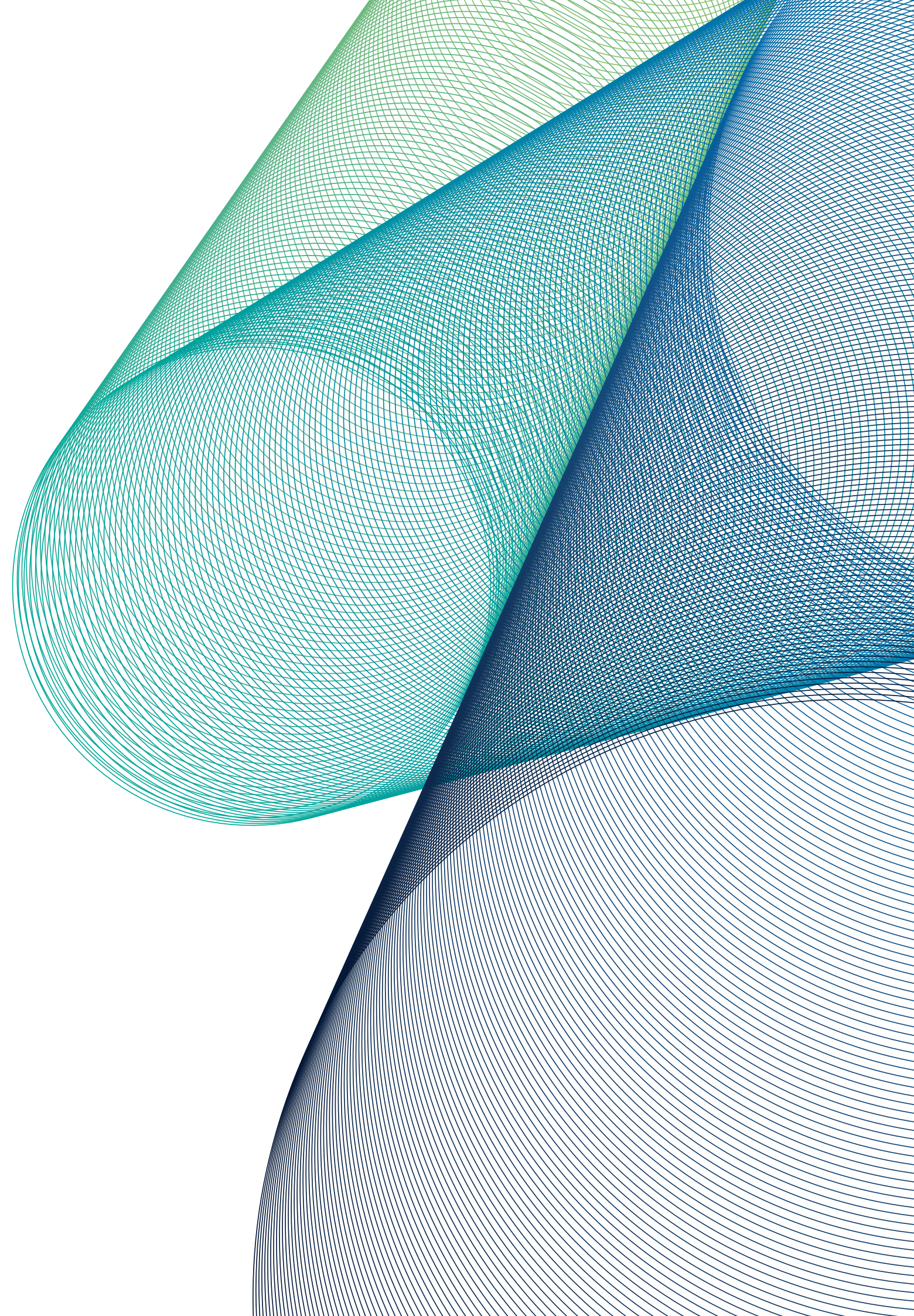
رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: +962 6 5609200 فاكس: +962 6 5696291

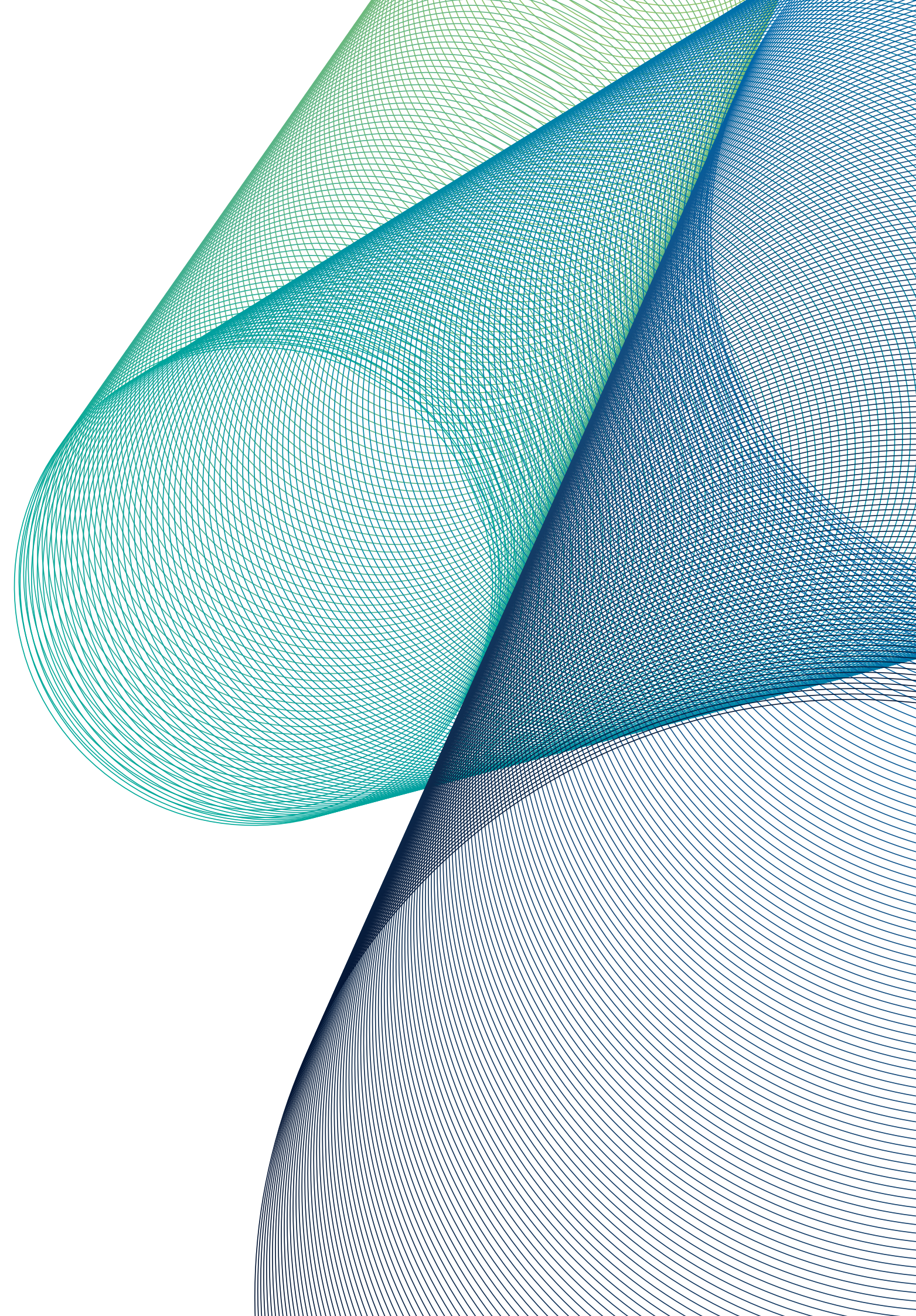
البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact Center: +962 6 580 7777



حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير حسين بن عبدالله الثاني

رؤيتنا الاستراتيجية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا الاستراتيجية

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

الأعضاء

الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا/ ممثل شركة الإقبال فور جنرال انفستمنت
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطا الله المجالي/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد حسام راشد رشاد مناع/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة
السيد وليد محمد جميل الجمل/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
السيد يوسف جان جوزيف شمعون
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري

المدير العام

السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات

السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)-الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إلى السيدات والسادة مساهمي مجموعة بنك الأردن الكرام

إلى السادة عملاء مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى شركائنا في الدول التي نعمل بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم وأقدم لحضراتكم التقرير السنوي الثاني والستين لبنك الأردن متضمناً تقرير مجلس الإدارة ونتائج أعمال مجموعة بنك الأردن للعام 2022 وأبرز الإنجازات التي حققتها المجموعة خلال السنة المالية 2022.



حقق بنك الأردن خلال عام 2022 مستوى أداء متقدم ونتائج مستدامة، وذلك بفعل السياسات الحكيمة والنهج القيادي السليم والرؤية الاستراتيجية التي يعمل البنك على تحقيقها من خلال الاستمرار بتبني خطط مستقبلية تستند على التحول الرقمي والتطوير المستمر في نماذج الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، فعلى مستوى الربحية، حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضرائب والمخصصات العائدة لحقوق مساهمي البنك بمبلغ 40.1 مليون دينار لعام 2022، بنمو بلغت نسبته 11.5% مقارنة بنهاية عام 2021. كما سجل العائد على متوسط الأصول والعائد على حقوق المساهمين مستويات مرتفعة تعتبر من الأفضل في القطاع المصرفي، حيث ارتفع العائد على متوسط الأصول ليسجل 1.4% في نهاية عام 2022 مقارنة بمعدل 1.3% للعام 2021. كما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 8% مقارنة بمعدل 7.8% لعام 2021. وحافظ البنك على قاعدة رأس مالية قوية وصلابة في المركز المالي، فبلغت حقوق مساهمي البنك حوالي 529.2 مليون دينار بنمو بلغت نسبته 11.8%، وسجلت نسبة كفاية رأس المال 22.66%، وهي أعلى من النسبة المقررة حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية.

وعلى صعيد الأداء التشغيلي، سجل صافي إيراد الفوائد والعمولات 137.3 مليون دينار، محققاً نمواً بنسبة 6.2% مقارنة بالعام الماضي ومشكلاً ما نسبته 93% من إجمالي الدخل المتحقق للعام 2022. وكما استمر البنك بتعزيز مخصصاته وبنائها وفقاً لنموذج التوقعات الائتمانية والاقتصادية المستقبلية، حيث بلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة 94.52% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. كما حافظ البنك على مستوى 8% لنسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) في نهاية عام 2022، مما يؤكد على سلامة وجودة المحفظة الائتمانية للبنك وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطر.

وشهدت مؤشرات المركز المالي أداءاً إيجابياً فبلغت أصول البنك حوالي 2.9 مليار دينار محققة نمواً بنسبة 5.3%، حيث ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة إلى حوالي 1.5 مليار دينار بنمو بلغت نسبته 1.8%، كما ارتفعت ودائع العملاء بحوالي 108 مليون دينار وبنسبة 5.7% في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021 لتصل إلى حوالي 2.02 مليار دينار. مما أسهم في تلبية متطلبات التمويل والسيولة للمجموعة، حيث سجلت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 133.6% ونسبة تغطية السيولة 277.3%.

السادة المساهمين الكرام

استهدفت مجموعة بنك الأردن للعام 2022 مواصلة التطوير وتبني أفضل الممارسات في سبيل تحقيق قيمة نوعية للعملاء والارتقاء بالأداء. فشهد العام 2022 إطلاق استراتيجية تقنية المعلومات التي اتخذت من التحول الرقمي Digital Transformation ركيزة أساسية لبنائها، حيث سيتم تطبيق تحول رقمي تدريجي لتقديم وتوفير انسيابية في تجربة العميل، وبما يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية للبنك في تقديم أفضل الخدمات للأسواق والشرائح المستهدفة. وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من المبادرات والمشاريع التي سيتم تنفيذها خلال فترة الثلاث سنوات القادمة وأبرز هذه المشاريع Middleware Project والذي يتم تطبيقه بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال، بما سيمكن البنك من دمج مختلف التقنيات والأدوات وقواعد البيانات في نظام واحد، حيث سينعكس ذلك على تحسين تكامل الأعمال وسرعة تطبيق المشاريع، وتعزيز أمن المعلومات.

واستكمالاً لمشاريع البنك في مجال تطوير الخدمات الإلكترونية والرقمية فقد تم إطلاق منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات BOJ Business Banking وذلك ضمن خطط البنك الرامية لدفع التحول الرقمي من خلال توفير حلول مصرفية مرنة ومتطورة للشركات. كما تم إطلاق منتج البطاقات المدفوعة مسبقاً متعددة العملات والتي سيتم إصدارها افتراضياً (Virtual) من خلال التطبيق البنكي بعمليتي الدينار والدولار الأمريكي.

كما قام البنك بتطوير نماذج الأعمال وتطوير الإطار التنظيمي للوصول إلى تميز العمليات Operational Excellency؛ فتم العمل على إعادة تنظيم قطاع الأعمال من حيث تأسيس قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB بما يعزز أهمية هذا القطاع وتمكينه من تحقيق النمو المستهدف في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية المستهدفة ضمن خطط الفرع الخارجي. كما تم إعادة تنظيم دوائر قطاع العمليات من حيث الخروج بالشكل التنظيمي للقطاع بشكل ينسجم مع توجهات البنك ورؤيته الاستراتيجية ويعزز أهمية القطاع بصفته مسؤولاً عن مساندة وتمكين قطاعات الأعمال والتركيز على إعادة هندسة العمليات بشكل يضفي عليها المرونة والسرعة في التنفيذ بما يواكب تطلعات العملاء وينعكس على تجربتهم. هذا وقد استهدف البنك الارتقاء بقطاع أعمال الخزينة ووضع الأسس لإدارة أعمال الخزينة على مستوى مجموعة بنك الأردن حيث تم إعداد نموذج العمل المستهدف لدائرة الخزينة على مستوى مجموعة بنك الأردن.

السادة المساهمين الكرام

لقد تمكن البنك من تحقيق أداء مستدام في مختلف مؤشراتته المالية في ظل التطورات والتغيرات الدولية والاقتصادية للعام 2022. حيث أشارت التوقعات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيسجل 3.4% مقابل 6.1% للعام 2021. فيما رفعت التوقعات معدل النمو الاقتصادي العالمي ليسجل 2.9% في عام 2023 مقابل التوقعات السابقة البالغة 2.7%. وعلى صعيد موازٍ سيستمر ارتفاع أسعار الفائدة والغزو الروسي لأوكرانيا في التأثير على النشاط الاقتصادي خلال عام 2023 في ظل أزمة تضخم طويلة الأمد. وعلى الصعيد المحلي شهد الاقتصاد الوطني للعام 2022 تطوراً وتعافياً في العديد من مؤشراتته مرتكزاً على عودة عجلة معظم القطاعات الاقتصادية إلى الدوران، حيث رفع صندوق النقد الدولي توقعات نمو الاقتصاد الوطني من 2.4% عام 2022 إلى 2.7% للعام 2023.

هذا وقد شهد الأردن تطبيق مشروع تحديث وطني شامل بمساراته السياسية والاقتصادية والإدارية مع خطة طريق واضحة لتكون الركيزة الأساسية للأهداف الوطنية وتسخير الجهود والموارد وعلى كافة المستويات. ولعل رؤية التحديث الاقتصادي والتي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" - بالمبادرات والمشاريع التي سيتم تنفيذها - ستكون نقطة التحول لبناء وتأسيس بيئة تنموية استثمارية تزرخ بالفرص، وسيعمل البنك على المساهمة في مشاريع ومبادرات رؤية التحديث الاقتصادي من خلال البرامج والمشاريع التمويلية التي يقدمها ويشارك بها، إضافة إلى التطوير والارتقاء بخدمات التكنولوجيا المالية بما يلي متطلبات العملاء ويعزز ولاعهم وثقتهم بالبنك.

السادة المساهمين الكرام

تماشياً مع الرؤى الملكية السامية لضمان النمو الاقتصادي وتوفير البيئة المناسبة للنمو بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، وترجمة لاستراتيجية البنك التي تبناها بتوسيع أعماله في دول الإقليم التي تشهد أسواقها نمواً ملحوظاً وفرصاً واعدة مما سينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة لعملائنا الحاليين والمستقبليين، فقد تم إطلاق أعمال البنك في الجمهورية العراقية من خلال فرع بغداد، الذي سيعمل على تقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات العملاء وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وسيتيح تواجد البنك في العراق توسيع نطاق خدماته لعملائه من قطاعات الشركات المتواجدين في الأردن والعراق.

كما حصل البنك على كافة التراخيص اللازمة لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية، وقد استهدف البنك السوق السعودي بما يمثله من فرص واعدة على المستوى الاستثماري والاقتصادي مع وجود بنية تحتية متطورة على مستوى الدولة، مصحوبة بتقدم كبير في خدمات التكنولوجيا المالية. إضافة إلى ما يشهده الاقتصاد السعودي من تطورات تحفز مشاركة أكبر من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستناد إلى رؤية 2030. حيث يعمل البنك على تلبية متطلبات بدء النشاط الصادرة من البنك المركزي السعودي ضمن خطة عمل متكاملة، ومن المستهدف مباشرة العمل في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من عام 2023.

السادة المساهمين الكرام

ستواصل مجموعة بنك الأردن بالعام 2023 تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات وتوفير الحلول والخدمات المصرفية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول التي نتواجد فيها، وسنعمل على مواصلة الارتقاء بالخدمات والحلول الرقمية والإلكترونية وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية.

ونستهدف بالعام 2023 استمرارية تحقيق أداء متوازن ومستدام على مستوى النتائج المالية مع الأخذ بالاعتبار خصوصية كل سوق يعمل به البنك وبيئة الأعمال المتوقعة والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية في المستقبل المنظور، وسنعمل كذلك على متابعة التغيرات والتطورات في الأسواق محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما سنعمل على تطوير استراتيجيات وخطط أعمال على مستوى مجموعة بنك الأردن، بهدف تحديد مجالات وفرص النمو المستهدفة في الأسواق التي نتواجد بها وبما يحقق للمجموعة تحديد رؤية مستقبلية واضحة ضمن الأسواق المستهدفة وتوجيه الموارد لذلك.

السادة المساهمين الكرام

في ضوء النتائج التي تم تحقيقها فقد أوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس مال البنك وبمبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم ودعمهم المستمر لتحقيق الإنجازات والمكانة التي وصلت لها مجموعة بنك الأردن، كما أتوجه بالتقدير لمساهميننا وعملائنا على ثقتهم الراسخة بمجموعة بنك الأردن والتي ستبقى حافزاً لنا لبذل المزيد من الجهد والعطاء، وكل التقدير لفريق موظفي البنك على جهودهم وعطائهم في تقديم أفضل مستويات الخدمات للعملاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى البنك المركزي الأردني على جهوده الداعمة للابتكار وزيادة التنافسية ودوره الفاعل في استقرار الجهاز المصرفي ودعمه لكافة القطاعات الاقتصادية في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2022

الأداء الاقتصادي 2022

الأنشطة والإنجازات 2022

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2022

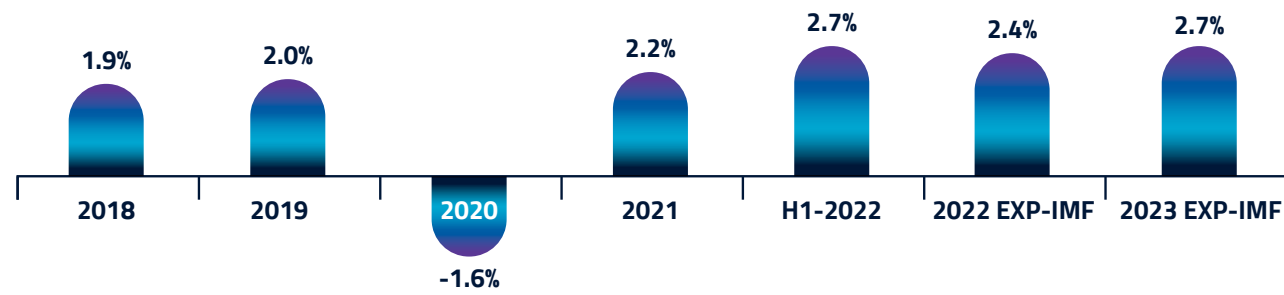
أهداف خطتنا المستقبلية 2023

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2022

وعلى المستوى المحلي فقد شهدت معظم مؤشرات الاقتصاد الأردني تحسناً ملحوظاً في أداؤها خلال العام 2022 مقارنة بالعام 2021 والذي شهد استمراراً لتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد، حيث تم خلال العام 2022 إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار (مستقبل أفضل) وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين هما ركيزة النمو المتسارع، من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والتي يمكن تحقيقها من خلال قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النمو المستمر لصافي دخل الأفراد. والركيزة الثانية هي الارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، والتي يمكن من خلالها تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون الأردن في طليعة دول المنطقة في هذا المضمون، وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثماني محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 قطاعاً من القطاعات الرئيسية والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي.

إضافةً لذلك وفي ضوء التزام الحكومة الأردنية بتنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات الهيكلية، وخاصة في جانب المالية العامة، الأمر الذي منح الوضع الائتماني للأردن المرونة والقوة اللزمتين لرفع التصنيف، فقد أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني عن رفع التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للأردن من مستوى "B1- مستقر" إلى "B1- إيجابي"، كما وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من العام 2022 نمواً بلغت نسبته 2.7% مقارنة بنمو بلغت نسبته 1.8% في النصف ذاته من عام 2021، ومن المتوقع حسب (IMF) أن يحقق نمواً بنسبة 2.4% خلال العام 2022 ويرتفع إلى 2.7% في العام 2023.

GDP Growth - Jordan



أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني:

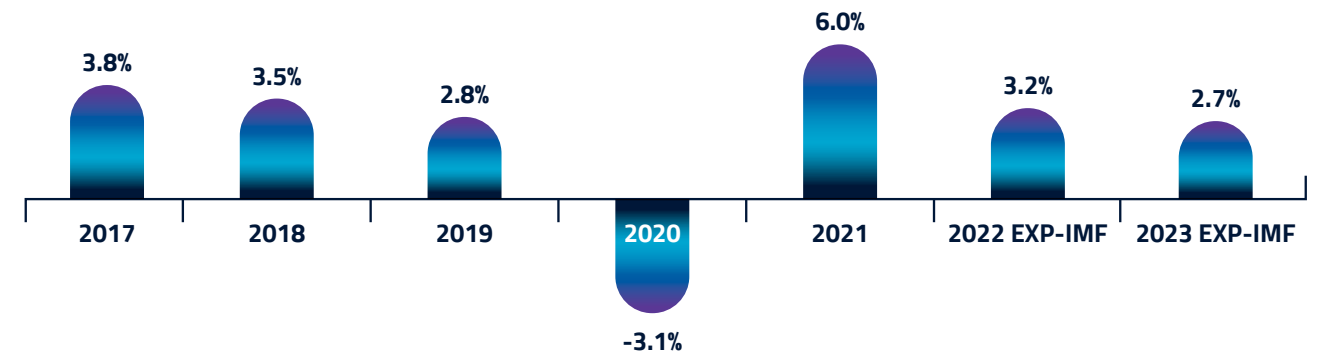


الأداء الاقتصادي 2022

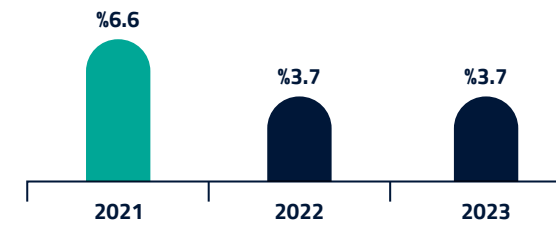
شهد النشاط الاقتصادي العالمي خلال العام 2022 حركة تباطؤ واسعة فاقت حدتها التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وعانت الآفاق الاقتصادية من أعباء ثقيلة جراء أزمة تكلفة المعيشة، وهو ما عجل من الدفع نحو تشديد الأوضاع المالية العالمية، للحد من ارتفاع التضخم لمستويات مرتفعة أعقبت سنوات من سياسات التيسير الكمي خلال فترة الجائحة، إضافة إلى تبعات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وهو الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والمواد الأولية عالمياً، ودفع البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة سريعة لمكافحة التضخم، والعمل على تشديد السياسات النقدية والمالية. كل ذلك فاقم من التحديات في البلدان التي تفتقر إلى الحيز المالي الكافي، ووضع العديد منها في حالة مديونية حرجية بالفعل أو معرضة لمخاطر كبيرة تهدد هذه البلدان ببلوغها حد الإفلاس، بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وتقلص تدفقات الائتمان وارتفاع سعر الدولار وتراجع النمو.

وانعكاساً لكل ذلك فإن التوقعات تشير إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022، ثم 2.7% في عام 2023، وهو ما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19.

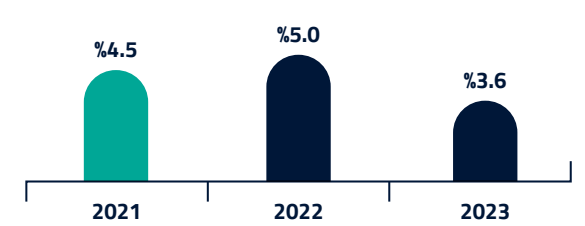
Global Economic Outlook 2021 -2023 - GDP %



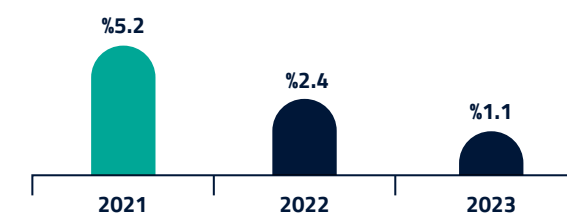
Emerging Market & Developing Economies - GDP % 2021-2023



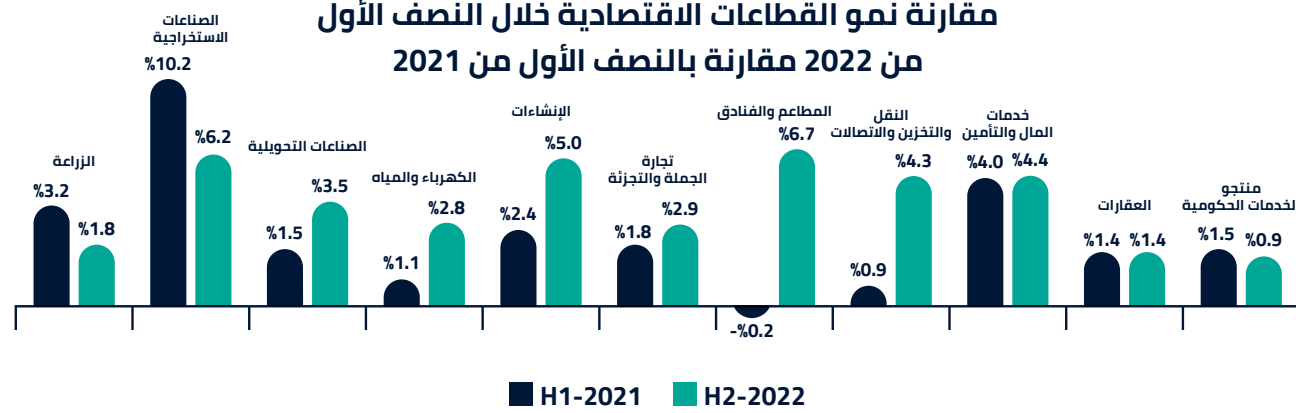
Middle East & Central Asia - GDP % 2021-2023



Advanced Economies - GDP % 2021-2023



مقارنة نمو القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من 2022 مقارنة بالنصف الأول من 2021



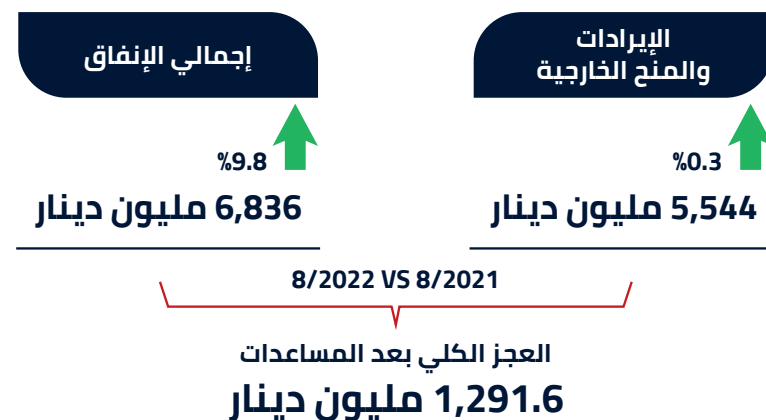
وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 فقد سجل ما نسبته 4.22% مقابل 1.25% خلال الفترة ذاتها من عام 2021. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع، مجموعة الوقود والإنارة، النقل، الإيجارات، الثقافة، الترفيه، الخضروات والبقول الجافة.

المالية العامة:

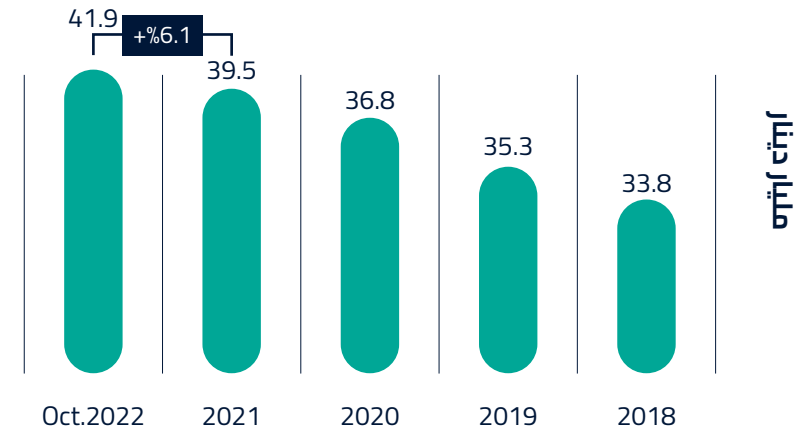
سجل إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية للحكومة المركزية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 ما مقداره 5.5 مليار دينار، بارتفاع مقداره 16.1 مليون دينار أو ما نسبته 0.3% عن الفترة ذاتها من العام 2021، وتراجعت المنح الخارجية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 لتسجل 125 مليون دينار وبإنخفاض مقداره 430.6 مليون دينار وبنسبة 77.5% عن الفترة ذاتها من عام 2021. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 ما مقداره 5.4 مليار دينار مقابل 4.97 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بارتفاع مقداره 446.7 مليون دينار أو ما نسبته 9.0% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة الارتفاع في الإيرادات الضريبية بحوالي 380.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 65.9 مليون دينار. في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 حوالي 6.8 مليار دينار مقابل 6.2 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 609.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.8%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 231.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، وارتفاع النفقات الرأس مالية بحوالي 377.8 مليون دينار أو ما نسبته 71.4% خلال ذات فترة المقارنة.

وبذلك فقد أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بحوالي 1,291.6 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 698.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المساعدات فقد بلغ 1,416.6 مليون دينار في نهاية الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 مقابل عجز بلغ 1,254.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021. هذا ويذكر أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية للإنفاق الجارية قد بلغت حوالي 91.4% في نهاية شهر آب 2022.

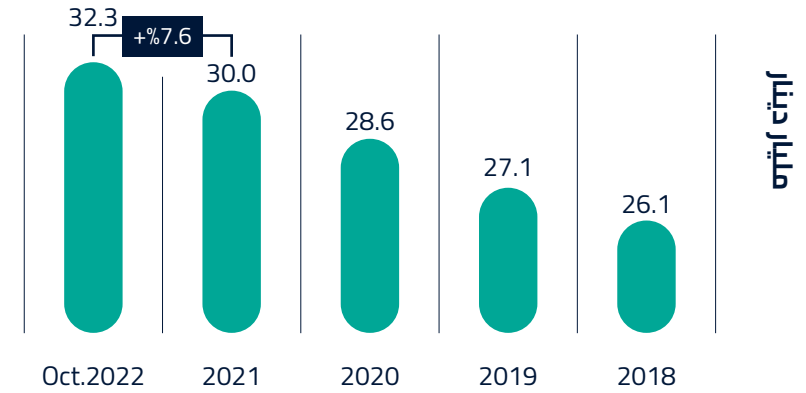
مؤشرات المالية العامة



إجمالي ودائع القطاع المصرفي



إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي



الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من العام 2022 نمواً بنسبة 2.7% مقارنة مع نمو بلغ 1.8% في الفترة ذاتها من عام 2021، جاء هذا النمو في الناتج المحلي الحقيقي محصلةً لتحقيق معظم القطاعات الاقتصادية نمواً إيجابياً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2022، حيث سجل قطاع المطاعم والفنادق نمواً بنسبة 6.7%، ونما قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 6.2%، في حين سجل قطاع الإنشاءات نمواً بنسبة 5.0%، كما سجل قطاع خدمات المال والتأمين نمواً بنسبة 4.4%، وحقق قطاع النقل والاتصالات نمواً بنسبة 4.3%، كذلك نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 3.5% وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 2.9%، كما وسجل قطاع الكهرباء والمياه نمواً بنسبة 2.8%.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	نهاية عام 2021	النصف الأول 2022
نسبة كفاية رأس المال تعتبر النسبة أعلى من متطلبات السلطات الرقابية	18.0%	17.1%
نسبة السيولة القانونية الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 100%	141.5%	136.7%
نسبة الديون غير العاملة لإجمالي التسهيلات تعتبر النسبة منخفضة وضمن المستويات الآمنة	5.0%	4.6%

وحول أداء مؤشرات القطاع المصرفي خلال العشرة شهور الأولى من العام 2022 في ظل كافة المعطيات المذكورة سابقاً، فقد سجلت السيولة المحلية حتى نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 4.9% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2021 لتصل إلى حوالي 41.4 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 2.4 مليار دينار وبنسبة 6.1% في العشرة شهور الأولى من عام 2022 مقارنة مع نهاية عام 2021 لتصل إلى 41.9 مليار دينار، حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار بحوالي 1.9 مليار دينار وبنسبة 6.2% لتبلغ قيمتها حوالي 32.6 مليار دينار. فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 514.1 مليون دينار لنفس الفترة وبنسبة 5.8% لتبلغ حوالي 9.4 مليار دينار.

إجمالي موجودات القطاع المصرفي	63.3 مليار دينار	↑ مقارنة بنهاية العام 2021 +3.7%
إجمالي ودائع القطاع المصرفي	41.9 مليار دينار	↑ مقارنة بنهاية العام 2021 +6.1%
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي	32.3 مليار دينار	↑ مقارنة بنهاية العام 2021 +7.6%

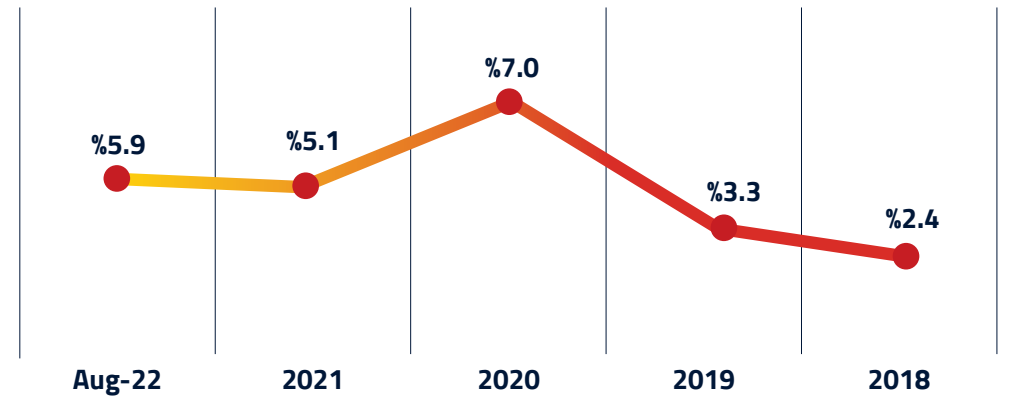
أما التسهيلات الائتمانية خلال العشرة شهور الأولى 2022 فقد سجلت نمواً بمبلغ 2.3 مليار دينار وبنسبة 7.6% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2021 لتصل إلى حوالي 32.3 مليار دينار. وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو المتحقق والبالغ 2.3 مليار دينار فقد نما قطاع آخرى (الأفراد) بمبلغ 625.5 مليون دينار وبنسبة 9.0% مقارنة بنهاية عام 2021، وقطاع الإنشاءات نما بمبلغ 501.9 مليون دينار وبنسبة 6.5% مقارنة بنهاية عام 2021، ومن ثم قطاع الخدمات والمرافق العامة الذي نما بمبلغ 498.2 مليون دينار وبنسبة 10.8%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى حوالي 63.3 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 3.7% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2021.

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد في السوق المصرفي، فقد شهد ارتفاعاً خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الأجل ما نسبته 4.09%، أي بارتفاع 64 نقطة أساس لودائع الأجل مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021. كما ارتفعت على القروض والسلف بمقدار 120 نقطة أساس ليصل إلى 8.15% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2021.

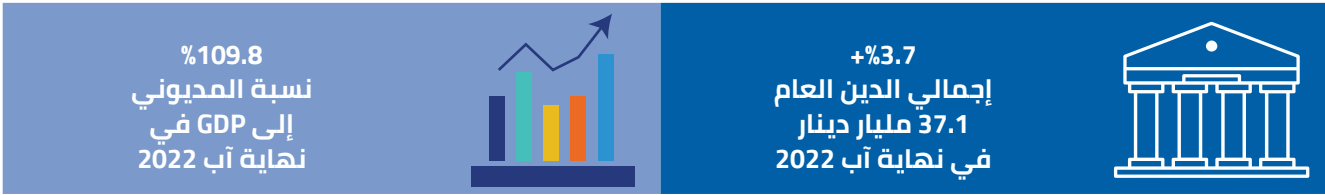
نشاط السوق المالي:

شهد أداء بورصة عمان في العام 2022 تحسناً في العديد من مؤشرات مقارنة بعام 2021، حيث ارتفع حجم التداول خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2022 بنسبة 0.4% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2021، وعلى صعيد القيمة السوقية الرأس مالية للأسهم المدرجة في البورصة، فقد ارتفعت إلى 18.0 مليار دينار وبنسبة ارتفاع 18.9% مقارنة مع القيمة السوقية الرأس مالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2021. كما وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4,731.4 نقطة مقارنة بـ 3,908.8 نقطة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2021، أي بنسبة ارتفاع بلغت 21.0%، وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2022 ما نسبته 48.08%.

نسبة % عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي



وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر آب من عام 2022 نحو 37.1 مليار دينار أو ما نسبته 109.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب من عام 2022 مقابل 35.8 مليار دينار أو ما نسبته 111.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنهاية عام 2021. علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 7.7 مليار دينار في نهاية شهر آب 2021. وفيما يتعلق بإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي فقد بلغ 29.6 مليار دينار أو ما نسبته 87.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب من عام 2022 مقابل بلوغه حوالي 28.8 مليار دينار أو ما نسبته 88.6% من الناتج المحلي الإجمالي لنهاية عام 2021.



القطاع النقدي والمصرفي:

برهن القطاع المصرفي الأردني خلال العام 2022 ومن خلال أدائه المتميز، عن وجود جهاز مصرفي منيع، يتمتع بمؤشرات متانة مالية مرتفعة مكنته من تحمل الصدمات والإدارة المثلى للمخاطر. واستطاعت البنوك بفضل ذلك تجاوز التبعات التي لحقت جائحة كورونا ومواصلة القيام بدورها المهم في حشد المدخرات المحلية والخارجية وتوفير التمويل للأنشطة الاقتصادية، وهو الذي شكّل دعفاً كبيراً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمختلف قطاعاته الاقتصادية. كما شهد القطاع المصرفي الأردني خلال العام 2022 احتداماً للمنافسة بين البنوك بفعل عمليات الاندماج التي تمت بالعام 2021 والعام 2022، وظهور تكتلات مصرفية جديدة، وهو ما أدى لصعوبة المنافسة لزيادة الحصة السوقية للبنوك، كذلك الأمر ازدياد سرعة طرح المنتجات والخدمات من البنوك Time to market. إضافة لأهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي الأردني في المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة وعلى جاذبية الموجودات المحررة بالدينار الأردني، انسجماً مع استمرار الاتجاهات التصاعدية في أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية والإقليمية، في ضوء بقاء معدلات التضخم العالمية عند مستويات مرتفعة مقارنة بالمعدلات المُستهدفة من قبل البنوك المركزية.

في ضوء هذه العوامل فقد شهدت مؤشرات القطاع المصرفي تحسناً ملحوظاً في الأنشطة التشغيلية وتراجعاً في المخصصات، وهو ما انعكس إيجاباً على نمو أرباح البنوك التشغيلية وأرباحها بعد الضريبة في التسعة شهور الأولى من العام 2022. كما نمت الودائع بنسبة 6.1% حتى نهاية تشرين الأول من العام 2022 ونمت التسهيلات الائتمانية بنسبة 7.6% في الفترة ذاتها. كما بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية لودائع العملاء 77.0% كما في نهاية تشرين الأول 2022.

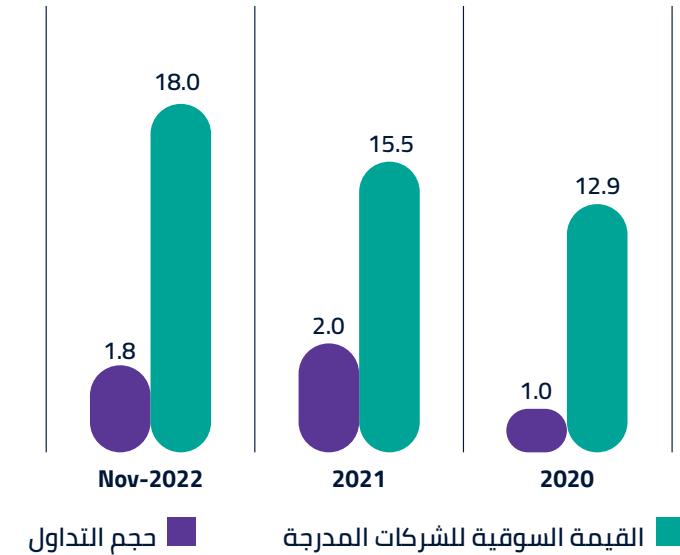
اتفاق الأداء الاقتصادي 2023:

لا تزال المخاطر التي تحيط باتفاق الاقتصاد العالمي كبيرة بصورة استثنائية ومائلة نحو التطورات السلبية، خصوصاً في ظل عدم التوصل لحل نهائي للأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، وهو ما يدفع بإطالة أمد الموجه التضخمية والتي تتسبب في استمرار تشديد أوضاع التمويل العالمي وتؤدي لدخول الأسواق الصاعدة في مرحلة مدبونية حرجة. وفي ضوء ذلك فإن التوقعات تشير إلى تباطؤ النمو العالمي من 3.2% في عام 2022 إلى 2.7% في عام 2023، لكنها تشير إلى احتمالية تراجع معدل التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.5% في العام 2023.

وعلى الصعيد المحلي فقد جاءت توقعات الاقتصاد الأردني ضمن مشروع قانون الموازنة العامة بأن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.7% في عام 2023 وعام 2024، و3.0% في عام 2025، وبلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 3.8% في عام 2023 و2.9% في عام 2024 و2.5% في عام 2025، واستند أيضاً إلى توقع نمو الصادرات الوطنية بنسبة 5.1% في عام 2023 ونحو 4.5% في عام 2024 و4.0% في عام 2025.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة العامة للحكومة المركزية للسنة المالية المقبلة 2023، فقد قدرت الإيرادات العامة بمبلغ 9.6 مليار دينار، تتوزع على إيرادات محلية بمبلغ 8.8 مليار دينار، فيما قدرت المنح الخارجية بمبلغ 802.0 مليون دينار. وفي بند النفقات العامة قدر حجم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة إجمالي الإنفاق بمبلغ 11.4 مليار دينار، إذ تتوزع النفقات العامة على النفقات الجارية التي تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي النفقات بمبلغ 9.8 مليار دينار والجزء الآخر لبند النفقات الرأس مالية والتي قدرت في مشروع الموازنة العامة للعام 2023 بمبلغ 1.6 مليار دينار. كما وقدر العجز بعد المنح والمساعدات بمبلغ 1.86 مليار دينار. وعلى مستوى الوحدات الحكومية فقد قدرت الإيرادات بمبلغ 671.4 مليون دينار، في حين تم تقدير مجموع النفقات بمبلغ 1.46 مليار دينار، وبصافي عجز قبل التمويل بمبلغ 795 مليون دينار .

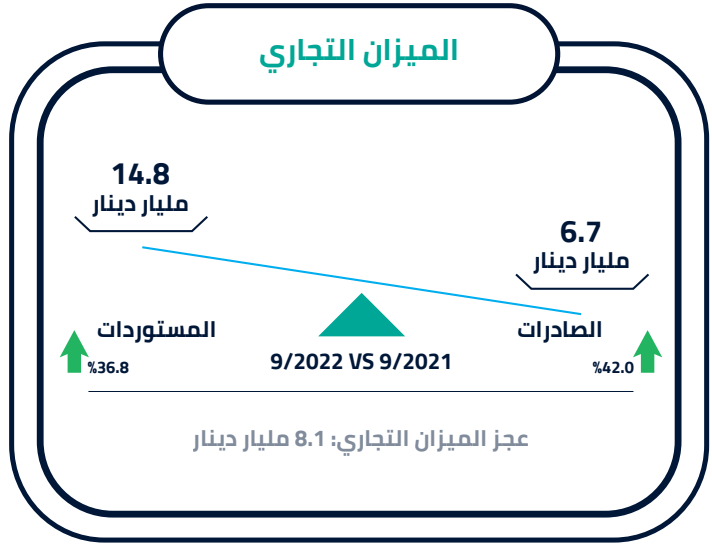
تطور أبرز مؤشرات بورصة عمان بالمليار دينار 2020 - 2022



التجارة الخارجية:

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من عام 2022 بمقدار 5.9 مليار دينار وبما نسبته 38.9% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 21.0 مليار دينار. حيث سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بحوالي 1.9 مليار دينار وبنسبة 44.0% خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 6.2 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 21.3% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق الهندي بنسبة 17.0% ومن ثم السوق السعودي بنسبة 10.1%. أما مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من عام 2022 فقد ارتفعت بحوالي 4.0 مليار دينار وبما نسبته 36.8% لتصل إلى حوالي 14.8 مليار دينار.

واستحوذ سوق المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 15.4% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 15.2%، والسوق الأمريكية بنسبة 5.3%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 13.3% من إجمالي المستوردات، يليه وسائل النقل وقطعها بنسبة 6.5% من إجمالي المستوردات، ومن ثم مستوردات الخيوط النسيجية ومنتجاتها بنسبة 4.8% من إجمالي المستوردات، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 8.1 مليار دينار وبنسبة 32.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.



الأنشطة والإنجازات 2022

حقق بنك الأردن خلال عام 2022 مستوى أداء متقدم ونتائج مستدامة، وذلك بفعل السياسات الحكيمة والنهج القيادي السليم والرؤية الاستراتيجية التي يعمل البنك على تحقيقها من خلال الاستمرار بتبني خطة مستقبلية تستند على التحول الرقمي والتطوير المستمر في نماذج الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، للارتقاء بالأداء على مستوى العمليات الداخلية ومستوى الخدمات المقدمة للعملاء. وحرص البنك كذلك على مواكبة التغيرات في الصناعة المصرفية وتوفير حلول شاملة ومتكاملة تقدم للعملاء أفضل تجربة مصرفية، بالإضافة إلى جعل قيم "الثقافة الرقمية" جزءاً أساسياً ضمن نسيج منظومة البنك ككل في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية والقابلية للتوسع بمرونة، كما يواصل البنك تركيزه على إدارة مصادر واستخدامات الأموال بالكفاءة المطلوبة بهدف تعظيم هامش الربح.

وتعزيزاً لحضورنا الإقليمي وترجمة لاستراتيجية البنك التي تبناها بتوسيع أعماله في دول الإقليم، والتي تشهد أسواقها نمواً ملحوظاً وفرصاً واعدة، مما سينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة لعملائنا الحاليين والمستقبليين، فقد تم إطلاق أعمال البنك في العراق من خلال فرع بغداد، حيث يستهدف فرع بغداد تقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات العملاء وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وسيتيح تواجد البنك في العراق توسيع نطاق خدماته لعملائه من قطاعات الشركات المتواجدين في الأردن والعراق.

وتنفيذاً لاستراتيجية البنك نحو تعزيز مركزه الإقليمي وتنويع الأسواق التي يعمل فيها، فقد حصل على كافة التراخيص اللازمة لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية، وقد استهدف البنك السوق السعودي بما يمثله من فرص واعدة على المستوى الاستثماري والاقتصادي مع وجود بنية تحتية متطورة على مستوى الدولة، مصحوبة بتقدم كبير في خدمات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى ما يشهده الاقتصاد السعودي من تطورات تحفز على مشاركة أكبر من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستناد إلى رؤية 2030.

واستكمالاً لمشاريع البنك الاستراتيجية للعام 2022، فقد تم إطلاق منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات BOJ Business Banking وذلك ضمن خطط البنك الرامية لدفع التحول الرقمي من خلال توفير حلول مصرفية مرنة ومتطورة للشركات، وتماشياً مع استراتيجية البنك بإطلاق المنتجات التي تتوافق مع عمليات التحول الرقمي بشكل يرفع مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، فقد تم إطلاق منتج البطاقات المدفوعة مسبقاً متعددة العملات والتي سيتم إصدارها افتراضياً (Virtual) من خلال التطبيق البنكي بعمليتي الدينار والدولار الأمريكي.

وعلى صعيد تطوير نماذج الأعمال وتطوير الإطار التنظيمي في البنك تم العمل على إعادة تنظيم قطاع الأعمال من حيث تأسيس قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB واتباع دوائر الأعمال ذات العلاقة لهذا القطاع أسوة ببقية القطاعات، بما يعزز أهمية هذا القطاع وتمكينه من تحقيق النمو المستهدف في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية المستهدفة ضمن خطط التفرع الخارجي. كما تم إعادة تنظيم دوائر قطاع العمليات من حيث الخروج بالشكل التنظيمي للقطاع بشكل ينسجم مع توجهات البنك ورؤيته الاستراتيجية ويعزز أهمية القطاع بصفته مسؤولاً عن مساندة وتمكين قطاعات الأعمال والتركيز على إعادة هندسة العمليات بشكل يضي عليها المرونة والسرعة في التنفيذ بما يواكب تطلعات العملاء وينعكس على تجربتهم. وعليه تم من ضمن هذه التعديلات إعادة تنظيم تبعية بعض الدوائر المتعلقة بالتنفيذ بحيث تتبع لقطاع الشركات والمؤسسات المالية، وأخرى تتبع لقطاع الأفراد مباشرة. كما تم استحداث دائرة تميز العمليات والتي تضم في متنها الوحدات الاستراتيجية على مستوى قطاع العمليات المعنية بآتمة العمليات وإدارة المحتوى المؤسسي والتنظيم بما يمكن البنك من الارتقاء بتنفيذ العمليات بشكل يحاكي التطورات التكنولوجية وينسجم مع تطلعات العملاء.

هذا قد استهدف البنك الارتقاء بقطاع أعمال الخزينة ووضع الأسس لإدارة أعمال الخزينة على مستوى مجموعة بنك الأردن، حيث تم إعداد نموذج العمل المستهدف لدائرة الخزينة على مستوى المجموعة وجاري العمل على اعتماده أصولياً لتكون انطلاقة أعمال نشاط الخزينة للعام 2023.

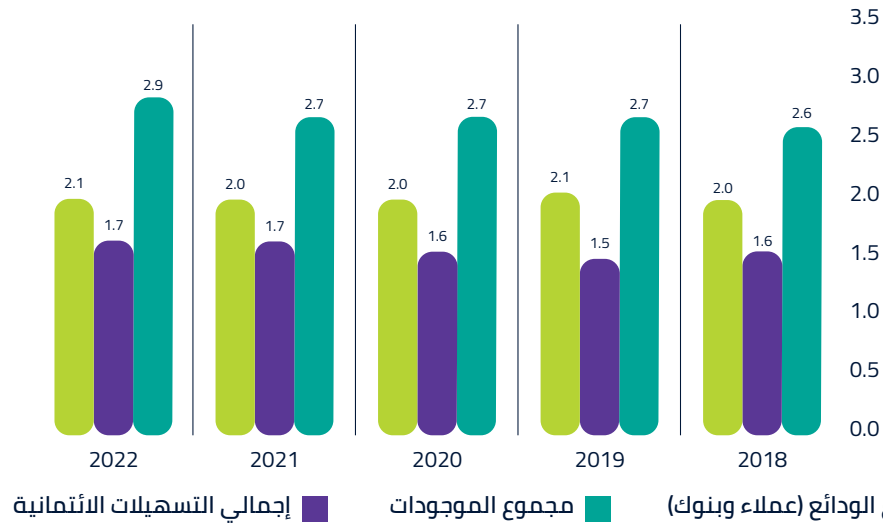
هذا وقد استهدف البنك إعداد خطة استراتيجية على مستوى مجموعة بنك الأردن لعام 2023 وما بعدها بالتعاون مع شركة استشارية رائدة في هذا المجال، وذلك بهدف تحديد مجالات وفرص النمو المستهدفة في الأسواق التي يتواجد بها البنك، وترايطية العلاقة بين هذه الأسواق، بما يحقق للبنك تحديد رؤية مستقبلية واضحة ضمن أسواقه المستهدفة للنمو وتوجيه موارد البنك نحو ذلك.

النتائج المالية:

واصل بنك الأردن خلال عام 2022 تحقيق نتائج مالية إيجابية تتماشى مع النهج الاستراتيجي الشامل الذي يتبعه البنك، على الرغم من استمرار التحديات والمتغيرات الاقتصادية وارتفاع حدة المنافسة في الأسواق التي يعمل بها. وعمل البنك بكل كفاءة واقتدار ونهج عمل تحوطي يكفل استدامة أعماله محافطاً على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر، فسجل إجمالي الأصول 2.9 مليار دينار في نهاية عام 2022 بارتفاع بلغت نسبته 5.3% مقارنة بنهاية عام 2021، كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 529.2 مليون دينار. وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالكلفة المطفأة) 1.5 مليار دينار بارتفاع نسبته 1.8% مقارنة بعام 2021 وذلك نتيجة لارتفاع تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بمبلغ 31.2 مليون دينار وبنسبة 9.6% عن نهاية عام 2021 وارتفاع تسهيلات القطاع العام بحوالي 18.9 مليون دينار وبنسبة 9.2%، فيما انخفضت التسهيلات الموجهة لقطاع الأفراد بشكل طفيف بمبلغ 1.4 مليون دينار وانخفضت التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 15.2 مليون دينار وبنسبة 5.9% لتسجل 243.3 مليون دينار، وانخفضت القروض العقارية بحوالي 1.7 مليون دينار.

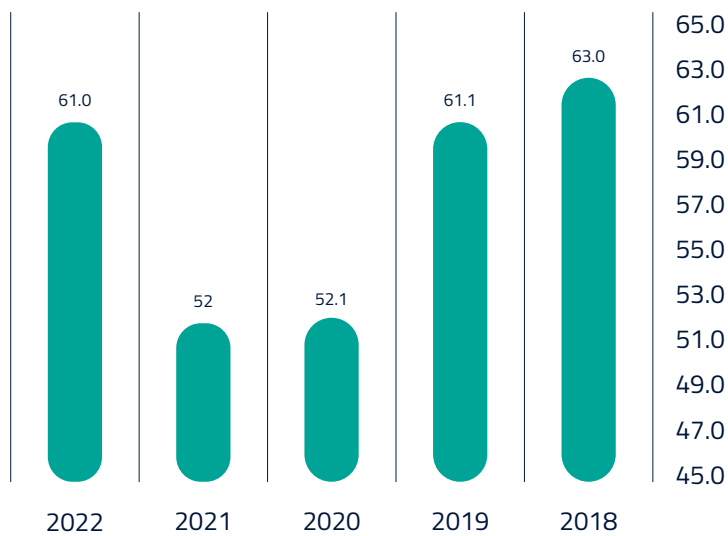
وعلى صعيد مصادر الأموال، ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 108.3 مليون دينار وبنسبة 5.7% مقارنة بالعام الماضي 2021 لتسجل حوالي 2.02 مليار دينار في نهاية عام 2022، حيث ارتفعت ودائع الأجل بمبلغ 142.3 مليون دينار وبنسبة 35.7% لتصل إلى 541.5 مليون دينار، كذلك ارتفعت شهادات الإيداع لتسجل 74.3 مليون دينار وبمبلغ 50.9 مليون دينار. فيما انخفضت ودائع التوفير بمبلغ 30.1 مليون دينار وبنسبة 3.3%، وانخفضت حسابات الطلب بمبلغ 54.8 مليون دينار وبنسبة 9.6%.

تطور بنود المركز المالي (مليار دينار)



على صعيد النتائج المالية فقد سجل صافي الربح العائد لمساهمي البنك ما قيمته 40.1 مليون دينار في نهاية عام 2022 وبنسبة نمو 11.5% مقارنة بنهاية العام 2021، ونما الربح التشغيلي (صافي إيرادات الفوائد والعمولات) للبنك بنسبة 6.2% ليسجل 137.3 مليون دينار، مشكلاً حوالي 93% من إجمالي الدخل.

تطور صافي الربح قبل الضريبة (مليون دينار)



هذا وبلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) ما يقارب 94.52% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وعلى صعيد مؤشرات السيولة فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها، فقد وصلت نسبة السيولة القانونية 133.6% كما في نهاية عام 2022. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي فقد بلغت 22.66% وهي أعلى من النسبة المقررة حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية.

الوضع التنافسي للبنك:

حافظ بنك الأردن على مركزه المالي والتنافسي في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية في الدول التي يتواجد بها، كما واصل تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة ووفقاً لمتغيرات السوق. هذا وقد بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن - الأردن لودائع العملاء 3.69%، في حين سجلت في جانب التسهيلات الائتمانية ما نسبته 4.15% كما في نهاية تشرين الأول 2022. أما الحصة السوقية لبنك الأردن - فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، فقد سجلت في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية تشرين الأول 2022 ما نسبته 3.59% و3.61% على التوالي كما في نهاية تشرين الأول 2022. وفي بنك الأردن - سورية فقد بلغت الحصة السوقية من إجمالي البنوك الخاصة التقليدية في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية شهر أيلول من عام 2021 ما نسبته 4.98% و4.06% على التوالي.

قطاعات الأعمال:

الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

الخدمات المصرفية للأفراد:

واصل البنك عملياته التطويرية للارتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة لقطاع عملاء الأفراد وتصميمها بشكل يحاكي متطلباتهم وتطلعاتهم. وكذلك الأمر استمر البنك بتوفير حلول رقمية حديثة وتحسين تجربة العملاء بما يواكب المستجدات في الصناعة المصرفية.

عمل البنك خلال عام 2022 على تنفيذ خطته في مجال إطلاق مجموعة متنوعة من المنتجات والحملات والبرامج، بما يلبي ويواكب احتياجات العملاء المختلفة، حيث أطلق البنك حملة حساب التوفير تحت عنوان "أكبر جائزة يومية"، تضمنت هذه الحملة تقديم جائزة بقيمة 9,999 ديناراً يومياً لرابح واحد، بالإضافة إلى جائزة كبرى بقيمة 100,000 دينار في نهاية العام. كما أطلق البنك منتج حسابات التوفير **Smart Saver** والذي يحقق للعملاء أعلى العوائد الشهرية بالإضافة إلى العديد من الامتيازات، وذلك بما يعزز ثقافة الادخار لدى عملائه ومكافأتهم على ولائهم وثقتهم، وقد تم إطلاق هذا الحساب من خلال تطبيق **BOJ Mobile**. ويهدف تعزيز تنافسية البنك في السوق المصرفي وتوفير منتجات ادخارية متنوعة للعملاء، تم إعادة تفعيل منتج شهادات الإيداع بالدينار والدولار الأمريكي وبفترات ربط مرنة وأسعار فائدة تنافسية.

ويهدف تعزيز مفاهيم الثقافة المالية لجيل المستقبل، جدد بنك الأردن حملة حساب توفير "سنابل"، والتي تتيح للأهل فرصة الادخار لمستقبل أبنائهم بسرعة وسهولة. وتشمل الحملة جوائز مميزة وقِيمة وهي: 10 رابحين شهرياً لأجهزة إلكترونية IPAD، بالإضافة إلى 2,000 دينار نقداً (أقساط مدرسية) في نهاية شهري تموز وآب، بالإضافة إلى فرصة دخول السحب على جوائز حسابات التوفير والحصول على أعلى عائد يصل إلى 20%.

وعلى صعيد قروض السيارات فقد تم تجديد حملة بنك الأردن لسيارات الهايبرد والكهرباء تحت مسمى "**قروض السيارات الصديقة للبيئة**"، والتي تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة. وقد استهدفت الحملة تمويل شراء السيارات الكهربائية وسيارات الهايبرد بمزايا تنافسية وشروط ميسرة. كما تم تجديد حملة 30/70 خلال عام 2022 الخاصة بالسيارات الجديدة/ الوكالات، والتعديل على الحملة بما يتناسب والسوق المصرفي من حيث إضافة السيارات المستعملة من معارض معتمدة وإضافة تمويل السيارات الجديدة بدون كفالة الوكالة، وإطلاق حملة للسيارات الجديدة بنسبة تمويل 85/15 لنهاية 2022/12/31، وقد تم إضافة خدمة الرسائل النصية مع المعارض والوكالات لتعزيز العلاقات معهم، وبناء علاقات جديدة مع مقدمي خدمات السيارات مثل شركة ناسكو للصيانة وشركة كوبرا للعناية بالمركبات، بالإضافة إلى العديد من الحملات والمشاركة في الفعاليات التي تخص السيارات.

هذا وواصل بنك الأردن تقديم الحلول المالية المتميزة للأفراد من خلال تجديد وإطلاق حملات القروض الشخصية لاستقطاب العملاء، وتطوير برنامج شراء القروض السكنية من البنوك المنافسة وبرنامج إعادة تمويل القروض السكنية بما يعزز تنافسية البنك في هذا المنتج، بالإضافة إلى تجديد حملة برنامج "بيتنا"، والذي يمكّن العملاء من شراء منزل الألام أو تجديد المنازل الحالية بمزايا تنافسية وإطلاق حملة استرجاع نقدي ورفع نسبة التمويل.

وعلى مستوى القروض الشخصية ويهدف تعزيز تواجد البنك بالسوق المصرفي، تم إطلاق حملة استرجاع نقدي للعملاء الحاصلين على قروض شخصية، بالإضافة إلى حملة لمنح عملاء الرواتب من جهات غير معتمدة قروض شخصية. وتماشياً مع سياسة البنك لاستهداف شريحة الوسام المميز والمميز، تم إطلاق حملة لرفع نسبة ومدة التمويل لأطباء الاختصاص وأطباء الأسنان.

وفي إطار سعي البنك لتقديم عروض قيّمة ومميزة لعملائه لتواكب أسلوب حياتهم وتلبي احتياجاتهم، واصل بنك الأردن خلال عام 2022 إثراء برنامجي النقاط وأقساطي الخاص بالبطاقات الائتمانية، من خلال إطلاق أكثر من 20 حملة، بالإضافة إلى توسيع نطاق برنامج الخصومات الخاص ببطاقات الدفع المباشر لتصل لأكثر من 90 جهة متنوعة.

وعلى صعيد فروع فلسطين، فقد استمر العمل على تطوير المنتجات والخدمات بما يلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم. ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال، إطلاق حملة حسابات التوفير "الفرحة فرحتين وكل شهر فائزين" في فلسطين وتضمنت الحملة 100,000 شيكل تقسم على فائزين اثنين شهرياً، و500,000 شيكل الجائزة الكبرى في نهاية العام. كما تم إطلاق حساب التوفير "سنابل" الخاص بالأطفال لتأمين مستقبلهم بالحصول على عائد مرتفع، والدخول في سحبوات التوفير الدورية إضافة إلى الهدايا الترحيبية المميزة. كما تم تجديد حملة القروض الشخصية بمزايا جديدة وتنافسية، بالإضافة إلى حملة الإقراض بعملة الشيكل للقروض الشخصية والعقارية. وتم إطلاق حملة حصرية مع شركة بيجو وستروين بمزايا متعددة وسهولة في إجراءات التنفيذ. أما في جانب القروض العقارية، فقد أطلق البنك حملة الاسترجاع النقدي، بالإضافة إلى تجديد حملة شراء القروض العقارية بمزايا فريدة، وذلك ضمن السعي الدائم لخدمة العملاء ليحققوا رغباتهم وأحلامهم بشروط سهلة وميسرة. كما عمل البنك على إطلاق مجموعة من الحملات الترويجية والبرامج على البطاقات في فروع فلسطين، بالإضافة إلى إطلاق حملات تشجيعية لتحميل واستخدام تطبيق الموبايل البنكي BOJ Palestine. وعلى صعيد دعم البنك لاستراتيجية الشمول المالي الوطنية في فلسطين فقد استمر البنك بحساب الشمول المالي لتمكين الأفراد وأصحاب الأعمال الحرة - وفقاً لمعايير محددة - من الوصول للخدمات المصرفية من خلال مختلف قنوات تقديم الخدمة التقليدية والإلكترونية والرقمية، إلى جانب الاستمرار في حملات تحديث البيانات بما يوفر قاعدة بيانات متكاملة عن عملاء البنك.

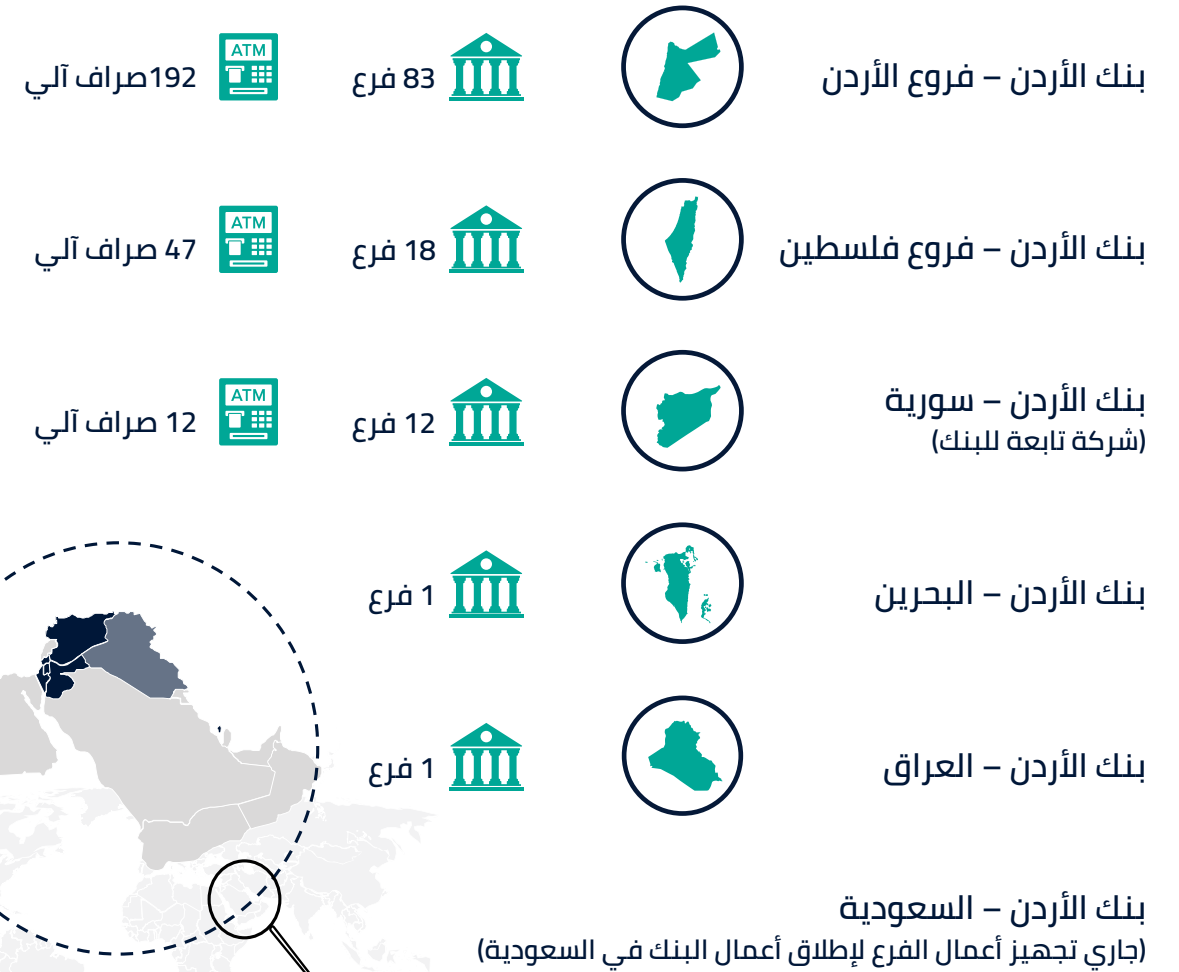
الخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى تبني أحدث تكنولوجيا رقمية على صعيد الصناعة المصرفية وتوظيفها، واصل بنك الأردن تحديث خدماته الرقمية والتي تشمل الخدمات الرقمية وطرق التعامل، بالإضافة إلى خدمات الاتصال المرئية، وذلك ضمن سعي البنك الدائم للاستمرار في تحسين تجربة العملاء وتبسيط العمليات المصرفية لهم وللارتقاء بسلسلة خدماته المصرفية نحو آفاق جديدة من التميز.

هذا وواصل البنك تنويع طرق التعامل والخدمات الرقمية من خلال:

- تطبيق BOJ Mobile: يتضمن باقة واسعة من الخدمات البنكية الرقمية التي تتيح لعملاء بنك الأردن إنجاز الكثير من المعاملات المصرفية عبر الإنترنت من خلال الهواتف الذكية وأجهزة التابلت، حيث يوفر تطبيق BOJ Mobile تجربة أكثر سلاسة وانسيابية من خلال التصميم الأنيق والعصري ويسهّل التنقل بين المزايا والخدمات. كما يوفر أحدث إصدار من تطبيق BOJ Mobile خدمة فتح الحسابات الجديدة بدون الحاجة إلى زيارة الفرع، ويوفر خدمة آخر العروض وكتالوج المنتجات البنكية الخاصة ببنك الأردن لمعرفة أفضل العروض والخصومات.
- خدمة الصرافات الآلية: تتيح للعملاء إجراء العمليات المصرفية المالية وغير المالية بتقنيات سهلة ومتطورة على مدار الساعة، من خلال أحدث أنظمة الدفع على مستوى المنطقة.
- خدمة الرسائل القصيرة SMS: تتيح للعملاء البقاء على اتصال مباشر مع معظم الحركات المالية التي تتم على حساباتهم أولاً بأول، وذلك عبر إرسال رسائل قصيرة SMS على الهاتف الخليوي.
- خدمات الصراف الآلي التفاعلي: تتيح للعملاء إجراء العديد من المعاملات والخدمات المصرفية بطريقة سهلة ومتطورة وآمنة وتقنية بصرية تفاعلية مبتكرة عبر دمج الاتصال بالصوت والصورة من خلال التواصل مع موظف خدمة العملاء لحظة بلحظة لما بعد مواعيد العمل الرسمية.
- مركز الخدمة الهاتفية والبنك الناطق: خدمتي البنك الناطق ومركز الخدمة الهاتفية بأعلى المعايير التقنية لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء والمتعاملين مع البنك، والتي تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع دون الحاجة إلى تقديم طلب أو مراجعة الفرع.
- الخدمات المصرفية عبر ZOOM: تمكّن العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمة واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.
- الفروع والصرافات الآلية: يعمل البنك دائماً على استكشاف فرص النمو والتوسع من خلال افتتاح فروع وتركيب أجهزة صراف آلي جديدة في المناطق الحيوية والتجارية لخدمة العملاء. ويتيح تطبيق BOJ Mobile خدمة تحديد وتفاصيل مواقع الفروع والصرافات الآلية.

التواجد الجغرافي لبنك الأردن من خلال فروعته الخارجية وشركاته التابعة:



إن الرقمنة تدخل ضمن الأولويات الاستراتيجية للبنك، فلا يمكن تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء بسرعة وبطريقة آمنة بدون استخدام التطورات الرقمية. لذلك عمل البنك على الارتقاء بالعمليات ومستوى الخدمات المقدمة، بما يؤدي ذلك إلى تخفيض التكلفة وإدارة جيدة وأفضل للمخاطر. وأصبحت غالبية الخدمات التي تقدم في الفروع تتم من خلال القنوات الإلكترونية، الأمر الذي ساهم بارتفاع عدد العملاء المشتركين في تطبيق BOJ Mobile ، حيث ارتفع عددهم بنسبة 24% في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021.

خلال عام 2022، تم إطلاق خدمات وتحسينات جديدة من قبل مختبر الابتكار والتي ساهمت بالارتقاء بالخدمات الرقمية والمصرفية من خلال عدد من الإصدارات، ومن أبرز الخدمات والتحسينات التي تم إطلاقها على تطبيق BOJ Mobile: عرض المنتجات البنكية الخاصة ببنك الأردن مع إمكانية طلب المنتجات على نظام CX، وأحدث عروض بنك الأردن (العروض المميزة، الخصومات وأقساطي)، كما تم إطلاق خدمة الإشعارات (Push Notification) لتعزيز التواصل مع عملاء بنك الأردن من خلال إرسال إشعارات دعائية وتذكير بالفواتير غير المدفوعة مع إمكانية الرجوع لهذه الإشعارات في أي وقت.

بالإضافة إلى مجموعة من التحسينات والخصائص الجديدة على خدمة CLIQ تشمل: البحث في جهات الاتصال (Contacts) وعرض السقف اليومي والسقف المتاح للتحويل، كما تم إضافة خصائص جديدة مثل: طلب تحويل (Request to Pay)، إمكانية الدفع عن طريق (QR)، إعادة حوالة، إمكانية حذف حساب CLIQ، خدمة مشاركة الأيبن وإظهار الاسم، خدمة التحقق من الأيبن، إضافة مستفيد، تعديل مستفيد. كما شملت التحسينات مجموعة من الـ Security Enhancements، مثل إرسال رسالة OTP عند الدخول على تطبيق BOJ Mobile من جهاز غير مسجل، وعند تسجيل فاتورة جديدة أو دفع فاتورة غير مسجلة مسبقاً.

بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من الخدمات الرقمية، مثل إصدار كشف إلكتروني لخدمات الحسابات والبطاقات، خدمة الإيداع النقدي بالصراف الآلي بدون بطاقة، وتحسينات على خدمة الفروع والصراف الآلي، وذلك بإظهار أوقات العمل والخدمات المتوفرة في كل جهاز صراف آلي، المسافة والبعد بين الفرع أو الصراف والعميل.

وعلى صعيد تطبيق BOJ Mobile Palestine، فقد تم إضافة مجموعة من الخدمات والتحسينات، يذكر منها: خدمة الإشعارات الدعائية (Push Notification) على تطبيق BOJ Mobile بالإضافة إلى تحسينات عامة على خدمة دفع الفواتير PayPal.

يذكر أن البنك يعمل بشكل مستمر على تطوير وتنويع وسائل وطرق الدفع، وأبرزها منتج BOJ Pay الذي يسمح لعملاء بنك الأردن بالدفع عن طريق أجهزة الموبايل (الأندرويد)، وخدمة الدفع الائتمانية دون رقم سري على البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً. وتماشياً مع استراتيجية البنك بإطلاق المنتجات التي تتواءم مع عمليات التحول الرقمي بشكل يرفع مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، فقد تم إطلاق منتج البطاقات المدفوعة مسبقاً متعددة العملات وسيتم إصدار البطاقة افتراضياً (Virtual) من خلال التطبيق البنكي بعمليتي الدينار والدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تفعيل خدمة 3D Secure على البطاقات المدينة الخاصة بفلسطين.

وتماشياً مع سعي البنك الدائم نحو تقديم أحدث الخدمات للعملاء، استمر البنك بتقديم مجموعة من الخدمات ليتم تقديمها عبر تطبيق zoom من خلال مركز الاتصال المباشر Contact Center، وهي: طلب فتح حساب سنابل، ربط وديعة لأجل، كسر وإغلاق وديعة لأجل، وتحديث البيانات للعملاء المتواجدين خارج الأردن.

خدمات الشركات:

يحرص بنك الأردن على تقديم حلول مصرفية متميزة لقطاع الشركات، من خلال مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات التي تناسب متطلبات عملاء الشركات وتلبي احتياجاتهم، ومن منطلق الحرص على تحقيق استراتيجية البنك في النمو، فقد تم تأسيس دائرة تنمية أعمال الشركات الكبرى، وذلك بهدف الارتقاء بالحصة السوقية للبنك وتحقيق النمو المطلوب وفقاً لمعايير المخاطر المقبولة للبنك إلى جانب دائرة تنمية أعمال الشركات.

ويخدم قطاع الشركات الكبرى العملاء من الشركات متعددة الجنسيات، والقطاع الحكومي وشبه الحكومي، بالإضافة إلى شركات المساهمة العامة والخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة من خلال الخدمات، والتي تشمل مجموعة من المزايا للعملاء، أهمها جودة وسرعة الخدمة والمساهمة في بناء القرارات والخطط الاستراتيجية والمالية لهذه الشركات، من خلال تقديم حلول مصرفية ومالية تتعلق بالهيكل المالية والتنظيمية والتي يتم تفصيلها وفقاً للحاجة التمويلية وخصوصية القطاع للعميل.

وتتميز خدمات الشركات الكبرى بعدة عناصر، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ إدارة العلاقة من خلال مجموعة من المصرفيين ذوي الكفاءات العالية والقادرين على إثبات معرفتهم وخبراتهم لفهم احتياجات العملاء، وبالتالي توفير أنسب مجموعة من المنتجات والحلول المصرفية، حيث يتمتعون بمهارات إدارة العلاقة المتميزة والخبرة الجيدة، مما يرفع الكفاءة التشغيلية والتي تعتبر حجر زاوية آخر في مهمتنا من خلال توفير وقت تنافسي في معالجة الائتمان والمعاملات التجارية. علاوة على ذلك، فقد استطاع فريق الشركات الكبرى من بناء وتطوير وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات تحت مظلة المعاملات المصرفية ومبيعات الأسواق المالية الأمر الذي أسهم في تلبية جميع احتياجات العملاء، حيث تتوافق هذه المنتجات مع أحدث التطورات الرقمية والتكنولوجيا المالية.

وعلى نحو مماثل فقد استطاع قطاع الشركات في عام 2022 من استقطاب وبناء علاقات واسعة مع العملاء، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات القائمة مع التركيز على جودة المحفظة الائتمانية من خلال السياسة الائتمانية الحذرة المتبعة.

كما يحرص البنك على جاهزية مدراء العلاقة لمواجهة تحديات السوق وتطوير قدراتهم في كافة الجوانب، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم التسويقية من خلال اعتماد منهجية ووسائل تسويقية حديثة، بهدف المنافسة بقوة والحفاظ على حصة البنك السوقية.

ومن الجدير ذكره أن تواجد بنك الأردن من خلال فرع البحرين – بالإضافة إلى افتتاح فرع العراق في الأول من تشرين الثاني 2022 عمل على تعزيز تواجد البنك اقليمياً وأتاح بناء شراكات جديدة والتوسع في تقديم باقة من الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري للصناديق السيادية والشركات والمؤسسات المالية وذلك من خلال المشاركة بقروض التجمع البنكي واستثمارات الأوراق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي يعزز مركز البنك في المنطقة الإقليمية ويقوي علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية على حد سواء.

واستكمالاً لمشاريع البنك الاستراتيجية بالعام 2022 فقد تم إطلاق منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات BOJ Business Banking وذلك ضمن خطط البنك الرامية لدفع التحول الرقمي من خلال توفير حلول مصرفية مرنة ومتطورة للشركات. وتتيح منصة "Boj Business Banking" إنجاز المعاملات البنكية بكل سهولة وسرعة وأمان والتي تشمل جميع المعاملات البنكية الرقمية، كما تعمل المنصة على توفير الوقت والجهد على الشركات وتتيح لها خاصية الاستفسار عن جميع معاملاتها الرقمية بكل سهولة و بدرجة عالية من الدقة والأمان والشمولية.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يدرك بنك الأردن أهمية تمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتباره قطاع مهم في تحفيز وتنمية الاقتصادات، ومحركاً أساسياً في توفير فرص العمل في الأردن وفلسطين على حد سواء. واستمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال حلول مصرفية متكاملة تتناسب مع أنشطة العملاء من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة وفي المحافظات الفلسطينية. حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي. كما قام البنك في تأسيس منهجية للتعامل مع كافة القطاعات لا سيما التي تأثرت بجائحة كورونا مع السعي لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في منح الائتمان.

هذا وقد تم تطوير استراتيجية جديدة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تواكب التغير السريع في بيئة العمل بمستوى عالي من الجودة، وتعمل على الوصول إلى جميع القطاعات. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2022 كانت قطاع التجارة من خلال التركيز على تجارة بالمواد الغذائية، قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة العقارية. وفي فلسطين فقد تم تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التجارة.

وضمن إطار السعي الدؤوب لتصميم منتجات تحاكي متطلبات وتطلعات العملاء الجدد والقائمين تم إطلاق منتج جديد "تمويل عيادات التجميل والليزر" بهدف تمويل متطلبات العيادة / مركز التجميل من خلال تمويل رأس المال العامل أو توسيع الأنشطة القائمة ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال شراء (أجهزة ومعدات جديدة، المواد الأولية للتجميل). هذا إلى جانب المنتجات القائمة مثل منتج "محطات الوقود" الذي يستهدف تمويل انشاء محطات جديدة، او الاستحواذ، بالإضافة إلى تمويل مصاريف التوسعات والإصلاحات، ومنتج "إيجاراتي" الذي يستهدف العملاء الجدد والقائمين على اختلاف قطاعاتهم الاقتصادية؛ حيث يتم منح تمويل على عقود ايجارات (تجاري وسكني) لعقارات مؤجرة للفئات المستهدفة التي تضم: البنوك، المؤسسات والهيئات الحكومية، السفارات والبعثات الدبلوماسية، شركات الاتصالات، الشركات العالمية العاملة في الأردن، وكبرى الشركات المساهمة العامة.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر البنك بتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تقوم على أساس الإجارة المنتهية بالتملك، وذلك لتلبية لاحتياجات عملائه الذين لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية. وقد استطاعت خدمات التأجير التمويلي توسيع مجموعة الخدمات المقدمة من خلالها لتشمل كافة عمليات شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الآليات والأجهزة والمعدات. ومن خلال شركة الأردن للتأجير التمويلي يقوم البنك بتقديم خدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات. كما أن خدمة التأجير التمويلي متاحة للأفراد والمؤسسات والشركات في قطاعات عديدة تشمل: القطاع الطبي، الصناعي، العقاري، النقل والاتصالات والخدمات الأخرى.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

استمر بنك الأردن في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية ومواكبة متطلباته الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك. هذا وقد قام البنك بتوفير كل الدعم المطلوب من موارد بشرية داخلية وخارجية لتسريع إنجاز المشاريع الاستراتيجية ذات الأهمية العالية.

تم العمل خلال عام 2022 على إعداد دراسات تنظيمية وتطوير عدد من الإدارات واستحداث دوائر وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها بهذا الخصوص وبما يتوافق مع متطلبات البنك وبمكّنه من الارتقاء في أعماله وتطوير بيئة خدماته. وأبرز الإنجازات التي تمت في هذا المجال كان إعادة تنظيم قطاع الأعمال من حيث تأسيس قطاع الشركات والمؤسسات المالية واتباع دوائر الأعمال ذات العلاقة لهذا القطاع أسوة ببقية القطاعات، بما يعزز أهمية هذا القطاع وتمكينه من تحقيق النمو المستهدف في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية المستهدفة ضمن خطط التفرع الخارجي، هذا وقد تم إجراء دراسة تنظيمية لوحدة أمن وحماية المعلومات لغاية دراسة أفضل الممارسات المطبقة من حيث الدور المطلوب منها وتعزيزه لخدمة أهداف البنك، حيث تم تحويلها إلى دائرة أمن وحماية المعلومات وتعديل الهياكل التنظيمية المرتبطة بذلك.

تم أيضا خلال العام إعادة دراسة الهيكل التنظيمي لدائرة الأنظمة الآلية، بحيث تم اعتماد هيكل تنظيمي للدائرة يحاكي أفضل الممارسات بهذا الخصوص بما يتواءم مع التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي والتطورات التكنولوجية وبما يتواءم أيضا مع الخطة الاستراتيجية لإدارة الأنظمة الآلية والتي تحاكي ضمن محاورها تأسيس الوحدات والاقسام المعنية بالتطور الرقمي والتكنولوجي وتخرج بالمفهوم عن النمط التقليدي لإدارة الأنظمة الآلية، بحيث تكون هذه الإدارة معنية بتمكين قطاعات الأعمال بكافة الحلول التكنولوجية التي تترقي بالأنظمة المستخدمة وبما يرتقي بالخدمات المقدمة للعملاء.

تم أيضاً خلال العام إعادة تنظيم دوائر قطاع العمليات من حيث الخروج بالشكل التنظيمي للقطاع بشكل ينسجم مع توجهات البنك ورؤيته الاستراتيجية ضمن محور العمليات ويعزز أهمية القطاع بصفته مسؤولاً عن مساندة وتمكين قطاعات الأعمال والتركيز على إعادة هندسة العمليات بشكل يضيف عليها المرونة والسرعة في التنفيذ بما يواكب تطلعات العملاء وينعكس على تجربتهم. وعليه تم من ضمن هذه التعديلات إعادة تنظيم تبعية بعض الدوائر المتعلقة بالتنفيذ، بحيث تتبع لقطاع الشركات والمؤسسات المالية، وأخرى تتبع لقطاع الأفراد مباشرة بحيث تمكن هذه التبعية دوائر قطاعات الأعمال من الوقوف على أعمال هذه الدوائر والعمل على تطويرها بما يتوافق مع متطلبات الأعمال بهدف يرتقي بالخدمات المقدمة. إضافة لذلك تم استحداث دائرة تميز العمليات والتي تضم في متنها الوحدات الاستراتيجية على مستوى قطاع العمليات المعنية بأتمتة العمليات وإدارة المحتوى المؤسسي والتنظيم وبحيث تشكل هذه الوحدات دعامة رئيسية في ترجمة خطة البنك الاستراتيجية ضمن محور الارتقاء بتنفيذ العمليات بشكل يحاكي التطورات التكنولوجية وينسجم مع تطلعات العملاء ويرفع من الخدمة المقدمة ومن تجربة العملاء.

كما تم خلال العام وضمن سياق مشروع إدارة المحتوى المؤسسي Enterprise Content Management System (ECM) إعادة تنظيم العديد من الخدمات التي تقدم على مستوى الفروع وبقية القنوات الإلكترونية، استناداً لدراسات الوقت والحركة Time & Motion من خلال استخدام جزئية Business Process Management الموجودة في النظام وبشكل مغاير للنمط التقليدي، من خلال إعادة هندسة بعض العمليات وبشكل يستخدم تقنيات تفاعلية مع العملاء وربط النظام مع عدة أنظمة معنية بالعناية الواجبة KYC حيث تم في هذا السياق إطلاق مسارات إعادة التنظيم لخدمات (فتح الحسابات لعملاء الأفراد، تحديث البيانات، ربط الودائع.... إلخ)، حيث أن إعادة تنظيم العمليات أعلاه ساهم بأن تكون مسؤولية دوائر التنفيذ مستندة لمبدأ تأكيد الجودة Quality Assurance بدلاً من النمط السابق المستند للتنفيذ، وبالتالي تعزيز دور قطاع العمليات بالمراقبة والتحقق بصفته خط الدفاع الثاني، وتم أيضاً ومن خلال نظام المحتوى المؤسسي إدخال مبدأ القرار الآلي لبعض العمليات، هذا ويعمل البنك حالياً على إعداد خطة عمل لنظام المحتوى المؤسسي خلال العام القادم 2023، للاستفادة من محتوياته لكافة قطاعات البنك ضمن خطة العمل، وبضوء أن نظام المحتوى المؤسسي يتضمن ضمن مكوناته الأرشفة الإلكترونية، فقد تم خلال العام إطلاق الأرشفة الإلكترونية للحواظ اليومية للفروع بحيث سيتم خلال العام القادم تطبيق خطة للأرشفة الإلكترونية ككل على مستوى مستودعات البنك وفق خطة قطاع العمليات من خلال نظام المحتوى المؤسسي.

في سبيل الارتقاء بإدارة الأنظمة الآلية في البنك تم إعداد استراتيجية تقنية المعلومات استناداً على التحول الرقمي Digital Transformation حيث سيتم تطبيق تحول رقمي تدريجي لتقديم وتوفير انسيابية في تجربة العميل، وبما يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية للبنك في تقديم أفضل الخدمات للأسواق والشرائح المستهدفة. وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من المبادرات والمشاريع التي سيتم تنفيذها خلال فترة الثلاث سنوات القادمة، وأبرز هذه المشاريع (Middleware Project) والذي يتم تطبيقه بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال، وبما يمكن البنك من دمج مختلف التقنيات والأدوات وقواعد البيانات في نظام واحد، حيث سينعكس ذلك على تحسين تكامل الأعمال وسرعة تطبيق المشاريع، وتعزيز أمن المعلومات.

وعلى مستوى تطوير منظومة إدارة المخاطر، فقد استمر البنك بتطبيق الممارسات الفضلى في عمليات مراقبة وإدارة المخاطر، وفي هذا السياق فقد استهدف البنك تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن من خلال التعاون مع شركة موديز بتطبيق مشروع Enterprise Risk Management Framework (ERM)، حيث أن هذا المشروع يمكن من إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة والمحافظة على مستويات المخاطر المقبولة، فتم استكمال تطبيق المرحلة الثانية من المشروع والبدء بالمراحل الأخرى للارتقاء بكافة عناصر إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية، وأبرز المشاريع التي تم المباشرة بها خلال عام 2022 هو Credit Lens Phase II حيث سيتم أتمتة عملية الإقراض لمعاملات الشركات والمعاملات التجارية لكافة المراحل من بداية المعاملة الائتمانية وصولاً للموافقات المطلوبة. بالإضافة إلى دمج أداة التسعير استناداً للمخاطر RAROC على أساس Economic Capital ضمن نظام Credit Lens. وبهذا سيتمكن مدراء العلاقة من الوصول لكافة معلومات العميل من خلال تطبيق واحد مما سيزيد من الكفاءة ويعزز تجربة العميل.

وعلى صعيد أمن المعلومات فقد تم اعتمادRisk Criteria لأمن المعلومات والتي تم اعدادها بالتعاون مع شركة استشارية، وجاري العمل على إعداد Risk Assessment على مستوى مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وإعداد مؤشرات المخاطر الرئيسية وضوابط الإجراءات الرقابية الرئيسية والتي سينبثق عنها ملف مخاطر شامل ومتكامل لأمن المعلومات والأمن السيبراني.

وفي إطار الاهتمام بالتطوير والارتقاء بأمن المعلومات في البنك وإدارة المخاطر السيبرانية من خلال تطوير المنهجية المطبقة لإدارة مخاطر الأمن السيبراني للبنك وبما يتوافق مع Cyber Security Framework الصادر من البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك وبما يواكب تطبيق مشروع تطوير نظام الـ CareWeb واتباع النهج المتقدم في هذا المجال، يتم العمل على بناء ملفات مخاطر على مستوى الـ Processes لتأطير عملية المراقبة وبالتالي ربط مؤشرات قياس المخاطر الرئيسية مع الـ Processes بحيث تعكس البيئة الرقابية للبنك سواء على مستوى المجموعة و/أو على مستوى دوائر وفروع البنك، كما تم تطويرModule خاص بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن نظامCARE Web بحيث يتيح خاصيتين، الأولى تقييم المخاطر والثانية فحص الإجراءات الرقابية واستخراج النتائج بشكل آلي.

بالإضافة إلى الاستمرار بإعداد وتأهيل المدربين الداخليين لموظفي البنك، والذي تضمن تدريباً مكثفاً حول إعداد المواد التدريبية واكتساب مهارات العرض التقديمية. كما تم التعاقد مع إحدى الشركات الإقليمية المتخصصة لتصميم برامج E-Learning لموظفي البنك في المواضيع التي تتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال الضريبي FATCA، والاحتيال.

هذا واستمر البنك بتنفيذ برنامج "مهنتي" الذي يهدف إلى تمكين طلبة الجامعات والمدارس، عن طريق تدريبهم في مختلف دوائر البنك، من خلال إتاحة تجربة واقعية تحاكي تجربة العمل الحقيقية بالمؤسسات للاستثمار في أوقاتهم وتطوير مهاراتهم وبناء قدراتهم بعد التخرج بكل كفاءة، للتعرف على سوق العمل بشكل عملي والاستعداد للوظيفة بشكل جيد بعد التخرج من الجامعة، حيث شمل البرنامج 24 طالباً وطالبة من مختلف المدارس والجامعات المحلية والدولية.



وشارك البنك بمجموعة من معارض التوظيف التي أقيمت في مختلف الجامعات، كما نظم يوماً وظيفياً خاصاً به في دائرة التعلم والتطور، وذلك في إطار مساعي البنك المستمرة للتواصل مع الخريجين وتعريفهم بفرص العمل المتاحة بما يتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم، كما يوفر البنك نافذة توظيف خاصة على موقعه الإلكتروني تساعد الراغبين بالعمل لدى البنك على تقديم طلباتهم عبرها، بالإضافة إلى نشر الفرص المتاحة من خلال منصة التواصل الاجتماعي المهنية LinkedIn.

كما وقام البنك بتنظيم زيارات ثنائية الاتجاه مع أهم الجامعات الرسمية لغايات توطيد العلاقات الاستراتيجية وبحث سبل الشراكة التي من شأنها رفد البنك بالكفاءات الواعدة من فئة الخريجين الجدد، وتدريب الطلاب على مقاعد الدراسة وخدمة المجتمع المحلي.

وعمل البنك على إطلاق حملة للتوعية بسرطان الثدي للموظفين، وذلك حرصاً على صحتهم وسلامتهم ويهدف توعيتهم. خلال الحملة، أقام البنك عدة نشاطات وفعاليات، منها عقد عدة محاضرات توعوية، وجهاً وافتراضياً، مع أطباء متخصصين وسيدات ناجيات من مرض سرطان الثدي، حيث تحدثوا عن أهمية الكشف المبكر، كما خصص البنك عيادة للفحص المبكر في مبنى الإدارة العامة، بالإضافة إلى فحوصات على الفحوصات الخاصة بالكشف المبكر من عدة مراكز متخصصة، وتم عرض منتجات "دكان الخير" Hope Shop التابع لمؤسسة الحسين للسرطان وذهب ريع بيع منتجاته لدعم مرضى سرطان الثدي، وتم كذلك توزيع الشرائط الوردية على الموظفين، كما تم الاحتفاء بمناسبة عيد الأم، وذلك من خلال توزيع الهدايا على الموظفين بهذه المناسبة.



وفي إطار رعاية البنك الدائمة لصحة موظفيه ومن منطلق المسؤولية المجتمعية، قام البنك بتنظيم يوم طبي مجاني لموظفيه في مبنى الإدارة العامة، حيث تمت دعوة عدد من أطباء الاختصاص في المجالات التالية: (الجهاز الهضمي، جراحة المسالك البولية، التغذية العلاجية وطب العيون)، بالإضافة إلى إجراء فحوصات طبية عامة شملت: قياس السكر، ضغط الدم وفحص النظر، وتم توزيع قسائم لخصومات على الفحوصات المخبرية، كما قام البنك بتنظيم جلسة رياضية افتراضية "يوغا" لموظفيه في: (الأردن، فلسطين، البحرين، العراق وسوريا) انطلاقاً من حرصه على الصحة النفسية والجسدية للموظفين، وأيضاً تم تنظيم عدة مسابقات ثقافية وتوعوية للموظفين على مستوى المجموعة وتم توزيع الجوائز للموظفين الفائزين.

هذا وقد تم عمل المراجعة السنوية الدورية للسياسة الائتمانية للأفراد، وسياسة الائتمان التجاري على مستوى مجموعة بنك الأردن، بالإضافة إلى العمل على تطوير العملية الائتمانية وال Products Portfolio بحيث يكون هنالك Risk Profile على مستوى ال Products ويحث هنالك إمكانية عمل Rating لتلك المنتجات، حيث تم بناء سياسة مخاطر العمليات بالإضافة إلى سياسة مؤشرات المخاطر الرئيسية ومراجعتها تمهيداً لاعتمادها.

كما وتم خلال العام 2022 مواصلة العمل على بناء منظومة رقابية شاملة (Risk Engine) لمراقبة الأنشطة والعمليات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية وحسب إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية باستخدام مجموعة من مؤشرات المخاطر Risk Monitoring & Business Performance Dashboard تضم كل من (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والسيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر الأمن السيبراني، مخاطر الامتثال، المخاطر المالية).

ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل العامة الأولى والثانية، فقد تم إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP عن البيانات المالية كما في 31/12/2021، هذا وأظهرت نتائج عملية التقييم بأن البنك يحتفظ بقاعدة رأس مالية مناسبة لتغطية كافة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تواجهه، وليست فقط تلك التي تم احتسابها ضمن الدعامات الأولى.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة بما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك.

خط التفرع الخارجي

استهدف البنك ضمن توجهاته الاستراتيجية للعام 2022، استكمال خط التفرع وتوسيع تواجده إقليمياً ودراسة الفرص المتاحة للتوسع بالمنطقة والتي يشهد اقتصادها نمواً متسارعاً. حيث قام البنك في الأول من تشرين الثاني 2022 بإطلاق أعماله في الجمهورية العراقية من خلال فرع العراق بعد أن استكمل الحصول على كافة الموافقات من البنك المركزي الأردني والبنك المركزي العراقي وتلبية كافة المتطلبات بهذا الخصوص، إلى جانب استكمال كافة المتطلبات الإجرائية والتنظيمية والبنية التحتية والتقنية التي مكنت الفرع من ممارسة أعماله وبحيث يعزز البنك بذلك من فرص التوسع الخارجي في المنطقة وإضافة قيمة مضافة تعزز مكانة البنك وموقعه التنافسي.

وتنفيذاً لاستراتيجية البنك نحو تعزيز مركزه الإقليمي وتنويع الأسواق التي يعمل فيها، فقد حصل البنك على كافة التراخيص اللازمة لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية من البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي السعودي وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء السعودي في جلسته التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق 21 حزيران 2022 بالموافقة على الترخيص لبنك الأردن بفتح فرع له لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية. حيث استهدف البنك السوق السعودي بما يمثل من فرص واحدة على المستوى الاستثماري والاقتصادي مع وجود بنية تحتية تقنية متطورة على مستوى الدولة، مصحوبة بتقدم كبير في خدمات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى ما يشهده الاقتصاد السعودي من تطورات تحفز مشاركة أكبر من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستناد إلى رؤية 2030.

هذا ويعمل البنك على تلبية متطلبات بدء النشاط الصادرة من البنك المركزي السعودي ضمن خطة عمل شاملة وبمشاركة كافة الدوائر المختصة في البنك، ومن المستهدف مباشرة العمل في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من عام 2023.

الموارد البشرية:

استمراراً لنهج التطوير والتنمية المستمرة للموارد البشرية، واصل البنك تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في سبيل الارتقاء بموارده البشرية لما يمثل ذلك من عنصر رئيسي لنجاح المؤسسة، وقد شهد عام 2022 تنفيذ مجموعة من مبادرات وبرامج العمل حيث تم استكمال مشروع الجدارات السلوكية "Core & Leadership Competencies" الذي تم تطبيقه مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية، وتم الانتهاء من وضع التصميم الخاص بتضمين الجدارات السلوكية بمختلف أنظمة الموارد البشرية (تقييم الأداء، التوظيف، التعلم والتطور) والذي يشكل البنية التحتية للبدء بتطوير عمليات الموارد البشرية على مستوى مجموعة بنك الأردن، بالإضافة إلى الانتهاء من تصميم مادة تدريبية تهدف إلى إعداد تدريب مكثف لتمكين الموظفين من استخدام وتطبيق الجدارات السلوكية في إنجاز أهدافهم والمهام الوظيفية وبناء قدرات الموظفين.

وعلى صعيد بناء فريق عمل مؤهل قادر على تلبية متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وتطوير منهجيات العمل، فقد تم استمرار العمل بأكاديمية البيع "Sales Academy" والمتخصصة في مجال التدريب على عملية البيع لموظفي الفروع وفريق المبيعات، وذلك بهدف تمكين الموظفين من تحقيق الأهداف البيعية ضمن خطة نمو محددة ومن خلال منهجية واضحة، بما في ذلك إدخال منهجية التوجيه والإرشاد "Coaching" كعنصر أساسي في عملية تطوير الآلية المتبعة في البيع.

وفي ضوء بناء فريق مؤهل لدوائر تنمية الأعمال في مجال الائتمان، فقد تم الانتهاء من تصميم إطار العمل بالجدارات الفنية، وقد تم التعاقد مع المزود الخارجي "Moody's Analytics" لتصميم وتنفيذ تقييم فني متوافق مع إطار العمل الخاص ببنك الأردن، وذلك بهدف قياس المعرفة في مجال الائتمان لمختلف المستويات، كخطوة أولى لتحديد الفجوات والخطط التطويرية والتدريبية وفقاً لنتائج التقييم.

المسؤولية المجتمعية:

تحظى أهداف التنمية المستدامة باهتمام كبير من قبل إدارة بنك الأردن، وتعتبر الركيزة الأساسية التي تعبر عن التزام البنك الراسخ لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على حد السواء، وذلك من خلال إنشاء علاقات وشراكات حقيقية ومثمرة بين جميع الأطراف المسؤولة، وبذل الجهود اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف بطريقة مسؤولة وبحرفية عالية؛ لمعالجة القضايا المعاصرة.



حرص البنك على تنفيذ برامج ومشاريع المسؤولية المجتمعية، المنبثقة من رسالة وتوجهات البنك بهدف تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق الغاية السامية والتي تتجلى بتطوير وتقديم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية، والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وبناءً على ذلك، واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات والبرامج والمشاريع التي تُعنى في تنمية المجتمع المحلي وازدهاره خلال عام 2022.

أهم مبادرات عام 2022:

المبادرات التعليمية والثقافية



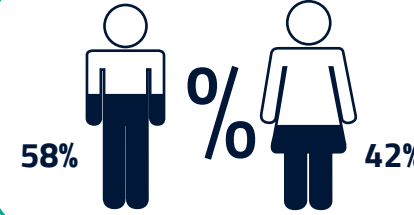
يدرك البنك أهمية تقديم الدعم اللازم للمبادرات التعليمية، حيث يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات والمساهمة في القضاء على الفقر، وتعتمد مبادرات البنك على تطوير مهارات الطلبة وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتزويدهم بمهارات وأدوات تساعد على صنع مستقبلهم ودخول سوق العمل بسلاسة، وقد تم تقديم الدعم للمبادرات التالية:

• برامج المنح الدراسية

- مبادرة سعادة رئيس مجلس الإدارة الخاصة بتقديم أربع منح دراسية جامعية سنوياً لأبناء الموظفين المتفوقين في الثانوية العامة.
- الاستمرار بتقديم الدعم اللازم للمنح الدراسية الجامعية التي تمت المباشرة بتنفيذها منذ عام 2020 بالتعاون مع مؤسسة إيليا نقل.
- الاستمرار بتقديم الدعم لطلاب متفوق في مدارس King's Academy.
- تغطية أقساط الدراسة الجامعية لمدة عام واحد لـ 15 طالباً من الطلاب المستفيدين من خدمات صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.



التوزيع الجندي



عدد الموظفين



وحرصاً على نشر وتعزيز ثقافة التطوع والعمل الجماعي بين موظفي البنك وما يترتب عليه من آثار إيجابية على المجتمع، فقد تم تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة التطوعية خلال عام 2022، نذكر منها:

- مشاركة موظفي البنك بالأنشطة الخيرية والخاصة بتكية أم علي، نذكر منها: الإفطار الخيري خلال شهر رمضان المبارك وتعبئة وتوزيع الطرود الغذائية.
- التعاون مع جمعية أصدقاء البيئة الأردنية لتنفيذ مبادرة تخضير وتشجير محيط أرض جمعية الرحمة للرفق بالحيوان، بالتزامن مع الاحتفال بيوم البيئة العالمي.
- المشاركة على نطاق واسع ببرنامج (القافلة الخضراء) بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة وزراعة 500 شجرة مثمرة خلال عام 2022.
- تنظيم حملة للتبرع بالدم لموظفي الإدارة العامة تحت شعار (دمك دعمك) بهدف الحفاظ على المخزون الاستراتيجي لبنك الدم.





- التعاون مع نادي شباب رام الله في فلسطين لتنفيذ مبادرة توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين.
- رعاية ثلاثة فرق من الفرق المشاركة ضمن الماراثون الذي نظّمته مدارس البكالوريا – عمان بهدف تشجيع الطلاب وعائلاتهم على تبني نمط حياة صحي.

المبادرات الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها



استمراراً لنهجه المتبع خلال السنوات السابقة واستناداً على تزايد الاهتمام عالمياً ومحلياً بالقضايا المتعلقة بالتغير المناخي وبالقضايا البيئية وطرق المحافظة عليها، يسعى بنك الأردن لتطبيق أعلى معايير إدارة الآثار البيئية (البصمة الكربونية) الخاصة به من خلال الإدارة الكفؤة للموارد والنفائات، وعبر اعتماد تقنيات وأنظمة وسلوكيات صديقة للبيئة بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمبادرات والمشاريع التي تُعنى بالبيئة والمحافظة عليها، حيث تم خلال عام 2022 تقديم الدعم للجهات والمشاريع التالية:

- تقديم الرعاية الذهبية لبرنامج " القافلة الخضراء" والذي استمر البنك بدعمه على مدى ثمانية سنوات، بتنفيذ من الجمعية العربية لحماية الطبيعة والذي تم بموجبه زراعة 1000 شجرة مثمرة على مدار العام ضمن الأراضي الزراعية الخاصة بصغار المزارعين والغير قادرين على تحمل تكاليف زراعة أراضيهم لمساعدتهم على إيجاد مصدر دخل لهم ولعائلاتهم.



- التعاون مع المركز الوطني للعدالة البيئية لغايات تنفيذ مشروع إنشاء وحدات الزراعة المائية المنزلية والذي استهدف صغار المزارعين بهدف إيجاد مصدر دخل لهم ولعائلاتهم.
- دعم مشروع تشجير مقر جمعية الرحمة للرفق بالحيوان، بالتعاون مع جمعية أصدقاء البيئة الأردنية.
- دعم مبادرة إعداد وطباعة رزنامة الرسم البيئي لعام 2023 تحت شعار "تدوير المخلفات والنفائات المنزلية واجب وطني" والتي تنظمها جمعية أصدقاء البيئة الأردنية.

• برامج دعم التعليم والشمول المالي

- رعاية منتدى السياسات العالمي الذي أقيم بتنظيم من البنك المركزي الأردني والذي اعتبر فرصة لإبراز البيئة الاستثمارية الأردنية وتأكيداً على تميز القطاع المصرفي الأردني على الصعيد الإقليمي.
- الاستمرار بدعم البرنامج الوطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني.
- تقديم الدعم لبرنامج "تبني المدارس" بالتعاون مع مؤسسة إنجاز، بهدف تحسين بيئة التعلم في المدارس، بالإضافة إلى بناء القدرات لدى الطلاب وتزويدهم بالمهارات الشخصية والاجتماعية والمهنية من خلال تزويدهم بمجموعة من البرامج التدريبية والتثقيفية.



- تجديد الشراكة مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية بتقديم الدعم للمتحف المتنقل من خلال "تطوير معروضة تفاعلية" ضمن محطات المتحف المتنقل والتي تشمل مفاهيم الثقافة المالية بهدف تعليمها للأطفال في مختلف المحافظات من خلال اللعب.
- تجديد عضوية البنك لدى مؤسسة التعاون في فلسطين، والتي تُعنى بتقديم وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع على مدار العام في مجالات (التعليم، الثقافة، رعاية الأيتام وبرنامج القدس لإعمار البلدات القديمة).
- تقديم الدعم لعشرة فرق طلابية ضمن برنامج (الشركة الطلابية) بالتعاون مع مؤسسة إنجاز- فلسطين والذي تم تنفيذه على مدار العام واستهدف طلاب الجامعات وطلاب المرحلة الثانوية.
- رعاية الجلسة الحوارية التي نظمها منتدى الاستراتيجيات الأردني تحت عنوان (السياسات النقدية بالأردن في ظل التطورات الدولية الراهنة).

المبادرات الرياضية ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة



انطلاقاً من أهمية تقديم الدعم للأنشطة الرياضية المختلفة وارتباطها الوثيق بالصحة الجيدة على مستوى المجتمعات، ودعماً للمواهب الأردنية الشابة والوقوف إلى جانب الأندية الرياضية لتحقيق تطلعاتها المنشودة وطموحاتها المرجوة، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام الخاص بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيعهم للمضي قدماً في حياتهم، قدّم بنك الأردن دعمه للمبادرات التالية:

- دعم مشروع إعادة تأهيل منطقة العلاج الطبيعي/ المائي ضمن مركز الكرك للرعاية والتأهيل بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.
- تقديم الدعم لجمعية التضامن للصم، ومساعدتها على تنفيذ برامجها المختلفة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة "الصم والبكم".
- تقديم الدعم لمشروع إقامة منزل مستقل للفتيات فاقدي السند الأسري ومن ذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة العقبة وبالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب.
- رعاية المهرجان الأردني للبريدج التاسع والثلاثون وبطولة الأندية العربية الثانية عشر والتي نظمها الاتحاد الأردني للبريدج/ اللجنة الأولمبية الأردنية.

• مبادرات خاصة بدعم المؤسسات الوطنية:

- المساهمة في تقديم الدعم لخطة تطوير الأراضي المجاورة لمنطقة المغطس، والتي أطلقها الديوان الملكي الأردني بهدف تطوير السياحة في الأردن ووضع الموقع على خارطة السياحة العالمية.
- تقديم الرعاية الماسية لـ "مسابقة المحارب الثانية عشر للعام 2022" بتنظيم من شركة كاسوتك لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) والتي استضافت أكثر من 40 فريق من أكثر من 25 دولة من مختلف أنحاء العالم.

المبادرات المجتمعية



استمر بنك الأردن في أداء دوره الريادي في خدمة المجتمع المحلي من خلال تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة ومستدامة لمفاهيم المسؤولية المجتمعية التي يقدمها، وفي هذا السياق قام البنك بتقديم الدعم لكل من المبادرات التالية:

• مبادرات شهر رمضان المبارك:

- توسيع الشراكة الاستراتيجية بين بنك الأردن وتكية أم علي خلال عام 2022 من خلال توسيع قاعدة العائلات المستفيدة من برنامج الكفالات الشهرية لتصبح 75 عائلة، وبرنامج الطرود الغذائية الطارئة لما يزيد عن 200 طرد غذائي تم توزيعها على مدار العام.



- توزيع طرود غذائية بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة العاصمة والجمعية الأردنية للتنمية الإنتاجية والاجتماعية في محافظة الكرك.
- إقامة عدة إفطارات خيرية استهدفت الأطفال الأقل حظاً والمتنقلين من خدمات الجمعيات الخيرية، بالتعاون مع مركز هيا الثقافي ومتحف الأطفال الأردن.
- دعم حملة (رمضان يجمعنا بالحب والعطاء) والتي تم تنفيذها في فلسطين بالتعاون مع جمعية عطاء فلسطين.

• مبادرات خاصة بدعم الجمعيات الخيرية:

- الشراكة الاستراتيجية مع قرى الأطفال الأردنية SOS من خلال كفالة المصاريف الجارية لمنزل واحد لمدة عام ضمن قرية عمان، وذلك بهدف توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال فاقدي السند الاسري.
- الاستمرار بتقديم الدعم لجمعية الأسرة البيضاء/ منتدى الرواد الكبار، لاستكمال مشروع "متحف رواقنا خزانة ذاكرتنا الجميلة".
- تقديم الرعاية الذهبية لحفل مؤسسة فلسطين الدولية للتنمية بمناسبة مرور ستة عشر عاماً على تأسيسها، والذي ذهب ريعه لبرنامج "تلبية الاحتياجات الطبية العاجلة في فلسطين"، "جوائز فلسطين الثقافية" و"منح طلبة الطب في الجامعات الفلسطينية".
- تنفيذ مشروع "سقى الماء" بالتعاون مع جمعية نادي سيدات أنرويل بترا الخيرية، وعلى ذات الصعيد تم تنفيذ مشروع تحديد مواسير مياه صالحة للشرب لأهالي منطقة حي الباطن - فلسطين بالتعاون مع بلدية المزعة القبلية.
- رعاية "الأسبوع الخليجي العربي للتوعية من مرض السرطان" والذي أقيم بتنظيم من جمعية الأورام الأردنية والاتحاد الخليجي لمكافحة السرطان.

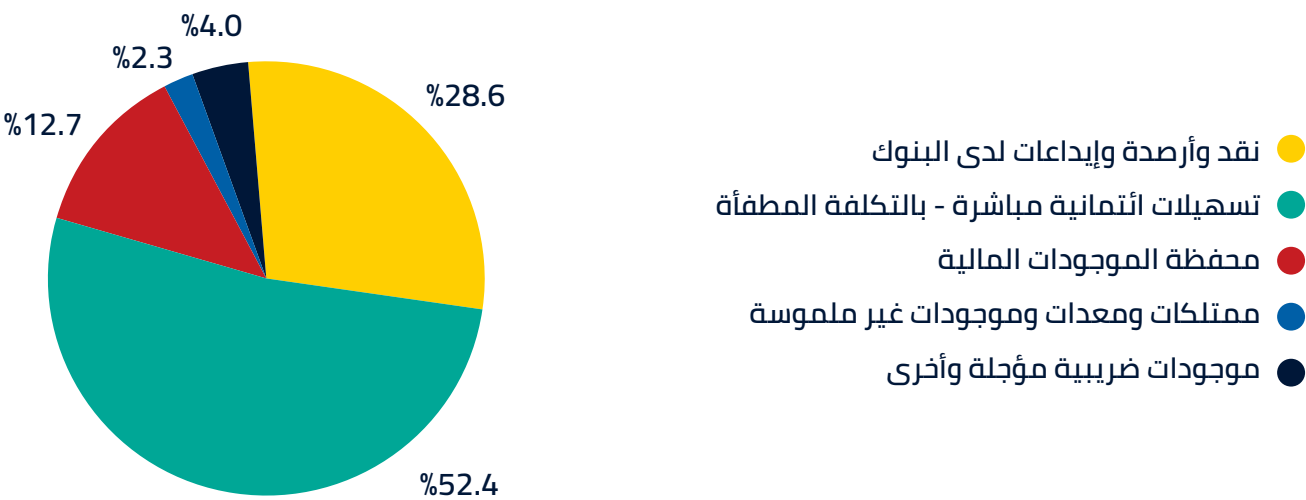
بالإضافة إلى تقديم الدعم للعديد من الجمعيات الخيرية المختلفة لمساعدتها على تحقيق أهدافها، والنهوض بالمجتمعات التي تعمل بها، نذكر منها: الملتقى الوطني للتوعية والتطوير، جمعية رابطة أهالي كفرعانة، نادي العون الإنساني والجمعية الأنطوانية الخيرية البيتلحمية في فلسطين.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2022

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,884.7 مليون دينار في نهاية سنة 2022 مقابل 2,740.2 مليون دينار في نهاية سنة 2021 بنسبة نمو بلغت 5.3%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإبرادية للبنك.

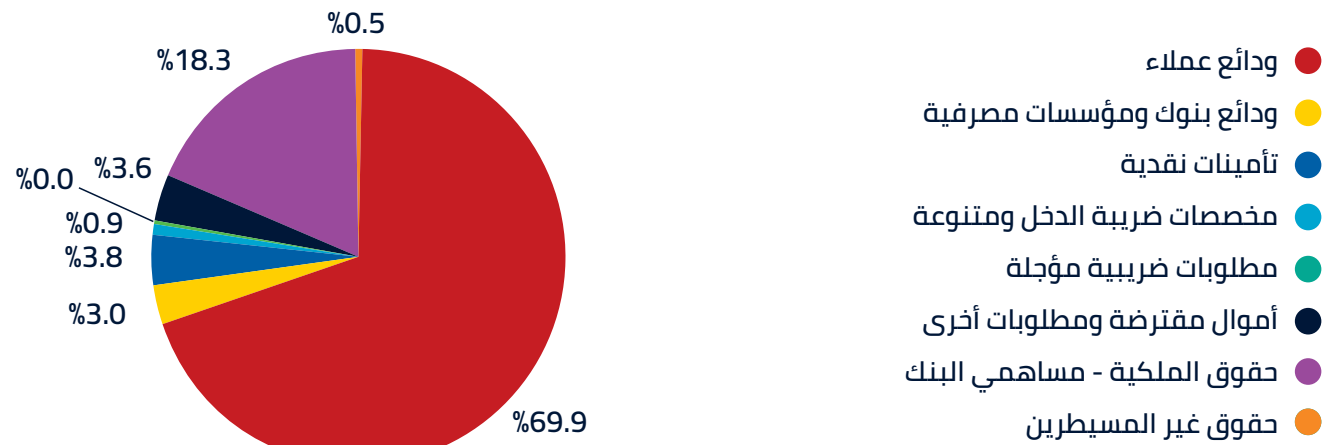
موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2022	2021	2022
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	607.3	825.5	22.2%	28.6%
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,486.1	1,512.2	54.2%	52.4%
محفظة الموجودات المالية	461.2	365.8	16.8%	12.7%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	67.7	65.0	2.5%	2.3%
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	117.9	116.3	4.3%	4.0%
مجموع الموجودات	2,740.2	2,884.7	100%	100%

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2022



المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2022	2021	2022
ودائع عملاء	1,908.0	2,016.3	69.9%	69.6%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	93.8	86.3	3.0%	3.4%
تأمينات نقدية	112.7	109.6	3.8%	4.1%
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	25.2	25.7	0.9%	0.9%
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0.051	0.107	0.002%	0.0%
اموال مقترضة ومطلوبات أخرى	114.4	104.3	3.6%	4.2%
حقوق الملكية - مساهمي البنك	473.4	529.2	18.3%	17.3%
حقوق غير المسيطرين	12.7	13.2	0.5%	0.5%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,740.2	2,884.7	100%	100%

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2022



التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة:

نمى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة في سنة 2022 بمبلغ 31,8 مليون دينار وبنسبة 1.9% عن سنة 2021 لتصل إلى 1,689.9 مليون دينار، وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 8% مقابل 8% لسنة 2021 وهي ضمن النسبة المعيارية.

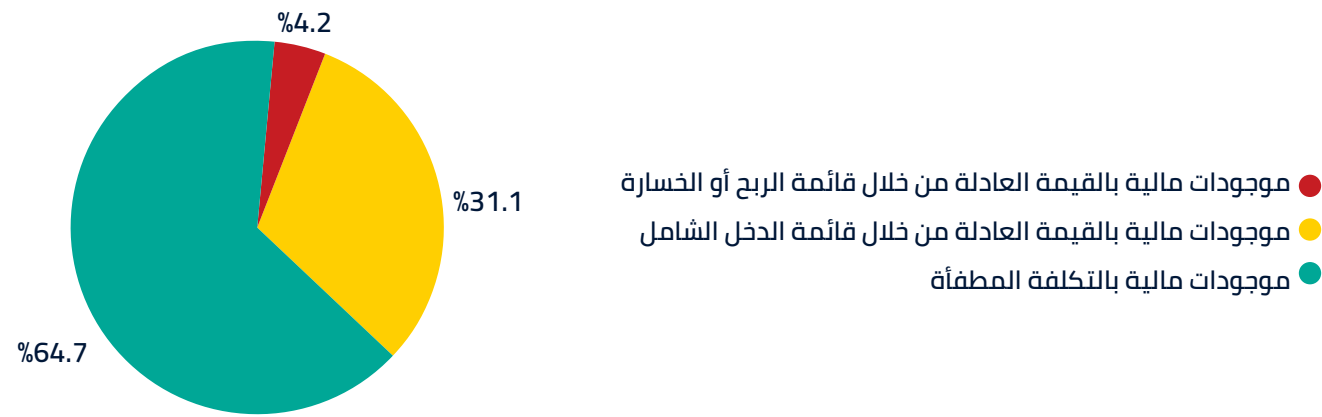
واستمر العمل على تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية منخفضة التأثير من الجائحة، وتمويل قطاع الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

محفظة الموجودات المالية:

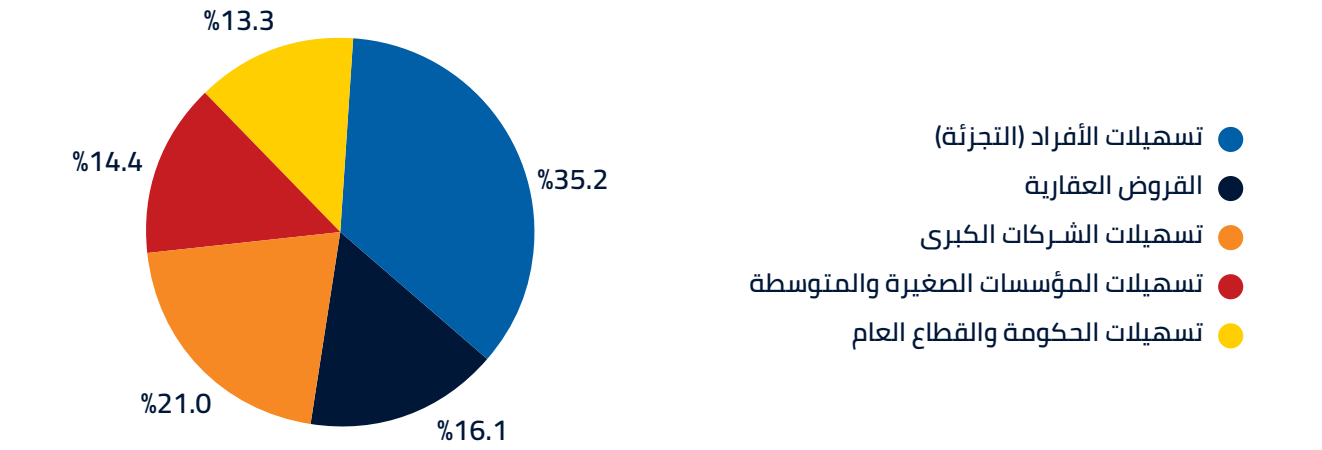
انخفضت محفظة الموجودات المالية بحوالي 95.5 مليون دينار سنة 2022 وبحوالي 20.7% عن سنة 2021. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 51.6 مليون دينار ونسبة 83%. كما انخفضت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 147.2 مليون دينار ونسبة 38.3%, وهي تمثل استثمارات البنك, أدوات الدين والتي تشمل أذونات/ سندات محلية وأجنبية وسندات قروض بنوك وشركات. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 0.1 مليون دينار.

محفظة الموجودات المالية		بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
		2021	2022	2021	2022
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		15.2	15.3	4.2%	3.3%
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		62.2	113.8	31.1%	13.5%
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		383.8	236.7	64.7%	83.2%
المجموع		461.2	365.8	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2022



الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2022



مصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

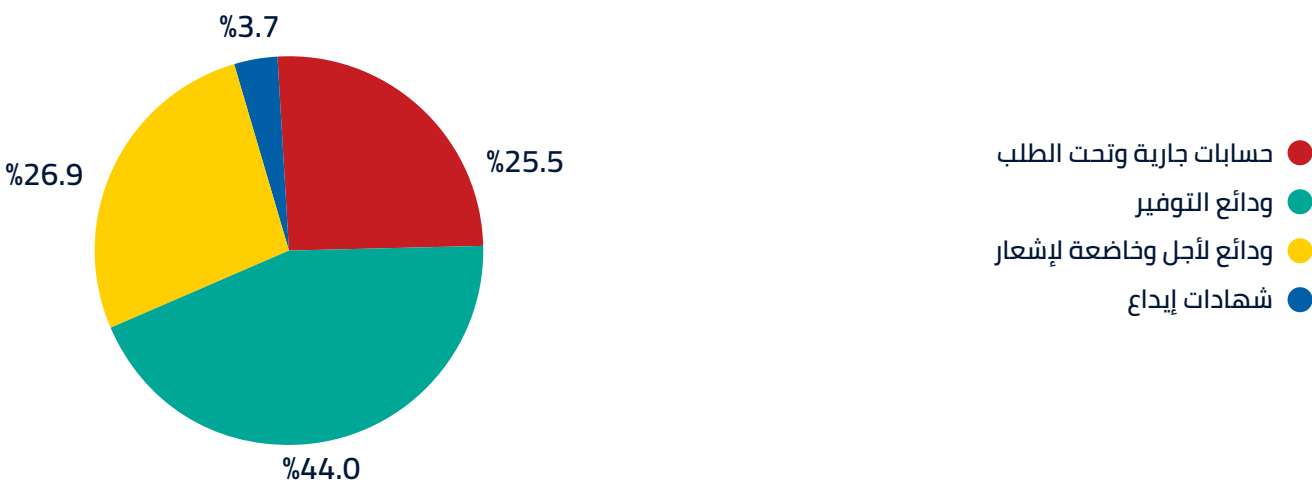
استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط في منهجية احتساب الخسائر المتوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والسلطات الرقابية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزاً للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 94.52% لسنة 2022 مقابل 96.5% لسنة 2021. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية 473 مليون دينار مقابل 479 مليون دينار في السنة الماضية.

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 2,016.3 مليون دينار في نهاية سنة 2022 مقارنة بمبلغ 1,908 دينار في نهاية سنة 2021 وبنمو مقداره 108.3 مليون دينار ونسبة 5.7%, كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 713.86 مليون دينار مقابل 767.1 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2022	2021	2022
حسابات جارية وتحت الطلب	569	514	29.8%	25.5%
ودائع التوفير	916	886	48.0%	44.0%
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	399	542	20.9%	26.9%
شهادات إيداع	23	74	1.2%	3.7%
المجموع	1,908	2,016.3	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظه ودائع العملاء لسنة 2022



حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 529.2 مليون دينار سنة 2022 بارتفاع مقداره 55.8 مليون دينار ونسبة 11.8%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2022 إلى 110.5 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.1 مليون دينار ونسبة 5.8%, فيما ارتفع احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 52.5 مليون دينار ونسبة 13.2% عن السنة السابقة 2021. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال والمبلغ المقترح توزيعه 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 22.66% سنة 2022 مقابل 19.20% سنة 2021، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) 22.08% لسنة 2022 مقابل 18.9% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

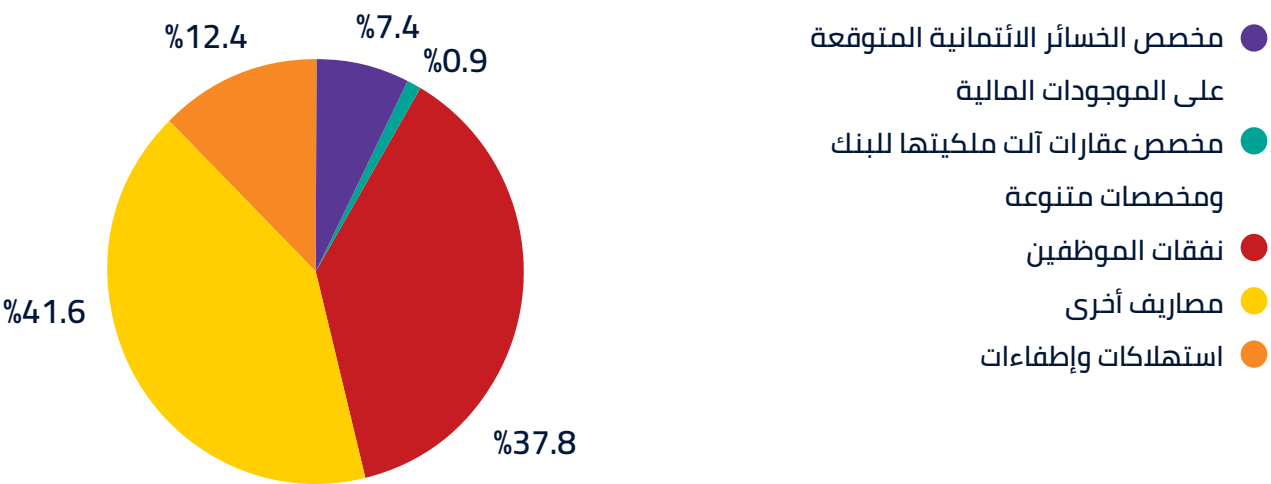
بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 176 مليون دينار سنة 2022 مقابل 160 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 10.2%, حيث بلغ إجمالي الدخل 147.9 مليون دينار مقابل 139.3 مليون دينار في سنة 2021 مسجلاً ارتفاع بنسبة 6.11%, في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 137.3 مليون دينار محققاً تزايداً بحوالي 6.25% مقارنة بسنة 2021.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 68.1 مليون دينار سنة 2022 مقابل 68.2 مليون دينار سنة 2021. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 40.56 مليون دينار لسنة 2022 مقابل 36.3 مليون دينار سنة 2021 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 11.7%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2021	2022	
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	68.2	68.1	(0.03)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	16.1	6.4	(9.6)
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	-0.3	-0.2	0.1
مخصصات متنوعة	0.5	0.9	0.5
الأرباح الصافية قبل الضريبة	51.9	60.9	9.0
مصروف ضريبة الدخل	15.6	20.4	4.8
صافي الربح بعد الضريبة	36.3	40.6	4.3

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2021	2022	2021	2022
الفوائد المقبوضة	128.9	143.9	80.6%	81.6%
صافي إيرادات العمولات	21	21.9	13.1%	12.4%
أرباح الموجودات المالية	1.6	0.8	1.0%	0.4%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	8.5	9.8	5.3%	5.6%
المجموع	160	176.3	100%	100%

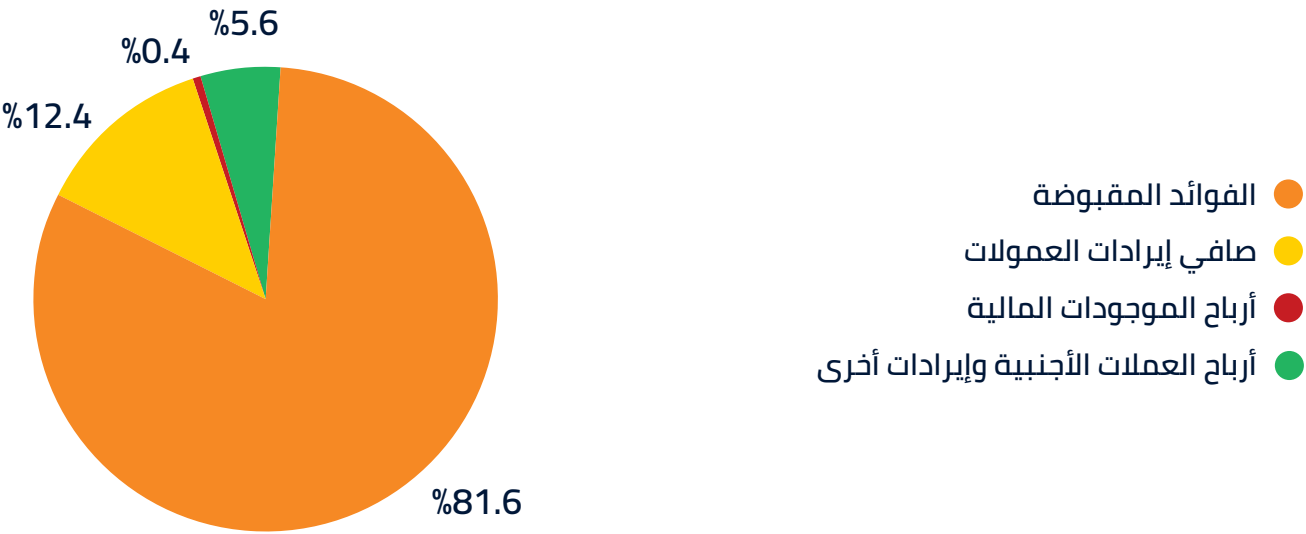
الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2022



أهم النسب المالية	2022	2021
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	8%	7.76%
العائد على رأس المال	20%	18.2%
العائد على متوسط الموجودات	1.44%	1.33%
ربحية الموظف بعد الضريبة	19,795 دينار	17,728 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.12%	4.73%
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	1%	0.76%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.10%	3.97%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	94.52%	96.5%
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعقدة)	8.00%	8.00%

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2018 - 2022)	2022	2021	2020	2019	2018
المبلغ بآلاف الدنانير					
السنة المالية					
مجموع الموجودات	2,884,730	2,740,204	2,712,413	2,708,102	2,619,080
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,689,949	1,658,186	1,619,616	1,531,540	1,575,119
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	2,102,610	2,001,826	1,979,950	2,070,343	2,013,035
حقوق الملكية - مساهمي البنك	529,192	473,407	454,758	414,333	411,891
حقوق غير المسيطرين	13,152	12,658	7,649	5,774	5,566
صافي الربح قبل الضريبة	60,932	51,894	52,074	61,130	62,959

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2022



المصروفات والمخصصات:

انخفض إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2022 لتصل إلى 86.9 مليون دينار ونسبة انخفاض بلغت حوالي 0.6% مقارنة بسنة 2021. وكان ذلك محصلة لانخفاض في مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 9.6 مليون دينار، وارتفاع بند الاستهلاكات والاطفاءات بمبلغ 242 ألف دينار ونسبة 2.3%، في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 2.6 مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 5.7 مليون دينار نظراً لارتفاع الإعلانات والاشتراكات وكُلف التأمين والأنظمة وصيانتها.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2022 فقد بلغت حوالي 2.3 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن والشركات التابعة 180 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية		بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
	2022	2021	2022	2021
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	6.4	16.1	%7.4	%18.4
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة	0.8	0.2	%0.9	%0.2
نفقات الموظفين	32.9	30.30	%37.8	%34.6
مصاريف أخرى	36.1	30.4	%41.6	%34.8
استهلاكات واطفاءات	10.7	10.5	%12.4	%12.0
المجموع	86.9	87.5	%100	%100

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2023

تستهدف مجموعة بنك الأردن خلال عام 2023 الاستمرار في نهج عملها على استراتيجية التحول الرقمي باعتبارها الأساس الذي سيتم عليه تطوير الخدمات والقنوات الرقمية على مستوى المجموعة، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة وترشيق أعمال البنك، حيث تؤمن مجموعة بنك الأردن أن التحول الرقمي هو السبيل الأمثل للارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء. كما أن المجموعة مستمرة بخطط التوسع الإقليمي المدروس والعمل على إرساء قواعد أعماله المصرفية في الأسواق المستهدفة. مع الاستمرار في متابعة التغيرات والتطورات في الأسواق محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحقيق أداء متوازن ومستدام لتعظيم القيمة لمساهميننا وشركاؤنا.

• المحور الإستراتيجي

- تطوير استراتيجيات وخطط أعمال على مستوى مجموعة بنك الأردن، بهدف تحديد مجالات وفرص النمو المستهدفة في الأسواق التي يتواجد بها البنك، وبما يحقق للبنك تحديد رؤية مستقبلية واضحة ضمن الأسواق المستهدفة للنمو وتوجيه موارد البنك نحو ذلك.
- إطلاق أعمال البنك في المملكة العربية السعودية من خلال فرع الرياض خلال النصف الثاني من العام 2023 وإعداد خطة العمل لتنمية أعمال البنك في السعودية.
- التطوير والارتقاء بأعمال إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية (CIB) على مستوى المجموعة بما يمكن البنك من وضع وتنفيذ الخطط والرؤى الاستراتيجية لقطاعات الأعمال (الشركات، التجارية والمؤسسات المالية).
- تعظيم العوائد من أنشطة الخزينة على مستوى المجموعة وتقديم أفضل الحلول من المنتجات والخدمات للعملاء، وتوفير السيولة والتمويل المطلوب لأعمال البنك.

• المحور المالي

- تستهدف مجموعة بنك الأردن في العام 2023 تحقيق أداء متوازن ومستدام على مستوى النتائج المالية مع الأخذ بالاعتبار خصوصية كل سوق يعمل به البنك، وبيئة الأعمال المتوقعة والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية في المستقبل المنظور.
- تعزيز مركز البنك المالي من خلال تنمية أعماله على مستوى مصادر واستخدامات الأموال وتنمية الإيرادات وضبط التكاليف، مع تعظيم القيمة لمساهميننا.

• محور السوق والعملاء

- الارتقاء والتميز بالخدمات الرقمية والالكترونية لقطاعي الأفراد وتنمية الأعمال على مستوى المجموعة وتنويع الخدمات المقدمة من خلال القنوات الإلكترونية والرقمية. يدعم ذلك إطلاق منصة خدمة الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة BOJ Business Banking إلى جانب الاستمرار في تطوير الخدمات على مستوى BOJ Mobile.
- مواصلة تطبيق مشروع تجزئة السوق وعكسه على عملية الاستقطاب وتطوير المنتجات والتواصل مع العملاء ضمن استراتيجية عمل متكاملة بالإضافة إلى تطبيق المشروع في فلسطين.
- تعزيز الصورة الإيجابية لمجموعة بنك الأردن من خلال توجيه نشاطات المسؤولية المجتمعية نحو قطاعات ذات أثر مستدام ضمن الدول التي يعمل فيها، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإدماج الموظفين في نشاطات خدمة المجتمع.

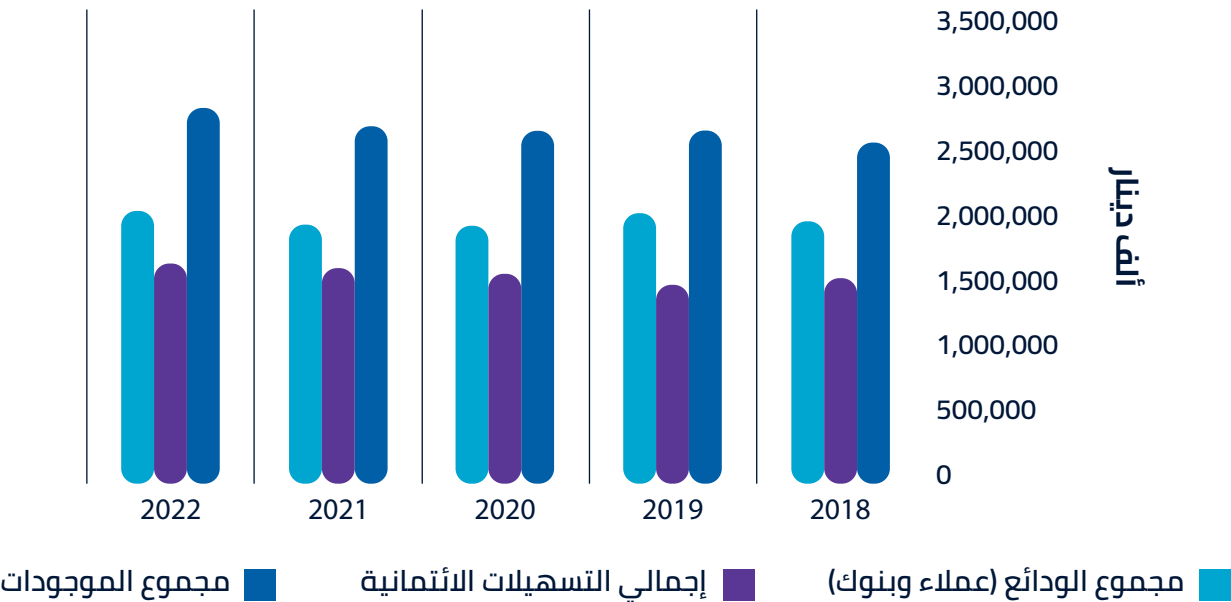
• محور العمليات الداخلية

- ترشيق أعمال البنك والارتقاء بأداء بيئة العمليات على مستوى البنك للوصول إلى Operational Excellency، بما يتواءم مع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي المتسارع فيما يخص خدمة العملاء.
- مواكبة سرعة التطور التكنولوجي والتحول الرقمي والتركيز على المشاريع الرئيسية الخاصة بذلك وأبرزها ECM والذي سيركز للعام 2023 على تطبيق الخطة المستهدفة للأرشفة الرقمية.
- مواصلة تطبيق الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات Digital Strategy، والتي تشمل على تطوير منظومة الرقمنة في مجموعة بنك الأردن بما يتيح للبنك تسريع وتيرة الاندماج والتحول الرقمي مقارنة بالمنافسين ووفقاً للمشاريع والمبادرات المحددة في الاستراتيجية وأبرزها Middleware Project.
- تطبيق واستكمال المنهجيات وآليات العمل ضمن مشروع إدارة المخاطر المؤسسية ERM بما يشمل ذلك من مشروع Creditlens، إلى جانب الارتقاء بالأمن السيبراني على مستوى مجموعة بنك الأردن وتطوير المنهجية المطبقة لإدارة مخاطر الأمن السيبراني وحماية الأمان السيبراني بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة بهذا الخصوص.
- إعداد خطة الامتثال على مستوى المجموعة والتفرعات الجديدة، وبما يشمل دعم قطاعات الأعمال ودوائر البنك في تنفيذ خطط التحول الرقمي والمشاريع الاستراتيجية القائمة في البنك، إلى جانب تلبية متطلبات الجهات الرقابية بما يضمن حماية مصالح البنك.

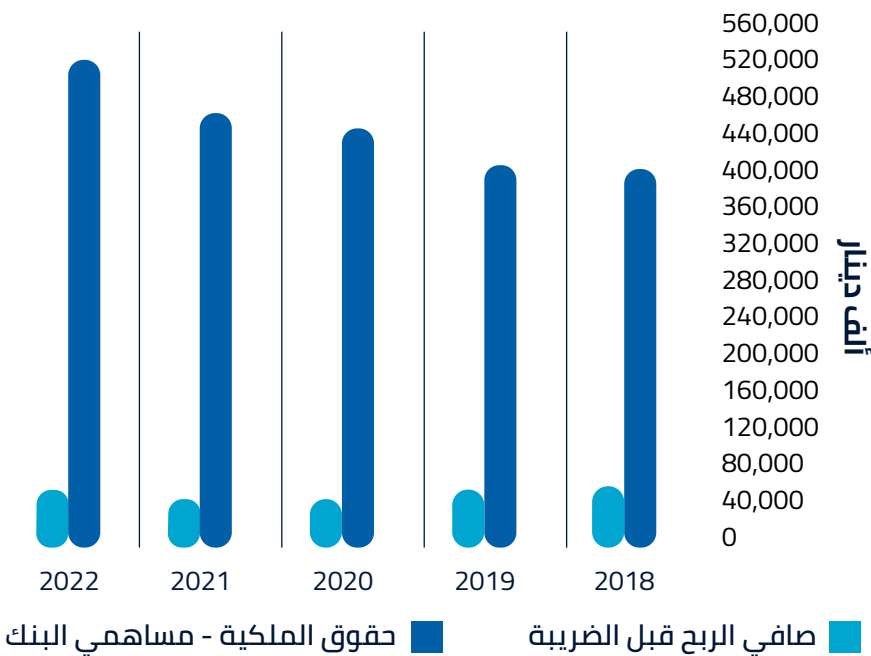
• محور الموارد البشرية والتعلم والتطور

- مواصلة تطبيق استراتيجية الموارد البشرية وفقاً لخارطة الطريق والأولويات المحددة للعام 2023 مع التركيز على تحسين بيئة العمل وبما يشمل طرح مبادرات داخلية لإدماج الموظفين (Engagement)، والاحتفاظ بالكفاءات، وتعزيز صورة البنك كمكان مفضل للعمل على مستوى القطاع المصرفي الأردني.
- تطوير الموارد البشرية والتركيز على الارتقاء بالأداء من خلال ربط عملية التدريب والتطوير بالمسار الوظيفي واستحقاقات المرحلة المقبلة للبنك في مجالات التحول الرقمي والتوسع الإقليمي.

تطور المركز المالي



تطور حقوق المساهمين والأرباح



البيانات والإيضاحات المالية 2022

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

إن تفاصيل آلية دراسة الأمور المشار إليها مبيّنة أدناه :

أمور التدقيق الرئيسية

١ - مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية
كما هو مبين في الإيضاح رقم ١٠ و ١٢ حول القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٥١٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ الذي يمثل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الموجودات كما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي ٤٩٧ مليون دينار كيند خارج قائمة المركز المالي وبلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلقة بهم حوالي ١٧٠ مليون دينار. كما أن تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة.

إن المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب و التي تتطلب حكماً جوهرياً و حقيقي من الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر و الخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان و التدني عند المنح واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر.

يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتاده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية لرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. إن إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحقيق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات.

إن الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي :

- تم اختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بإجراء مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحديث الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالإضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان؛

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/٠٩٤٩٨

الى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن والشركات التابعة المشار إليها "بالبنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وكل من قوائم الربح والخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

امور التدقيق الرئيسية

٢ - أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل استمرارية و موثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات و التي تتم معالجتها يوميا في اعمال البنك بما يشمل المخاطر السيبرانية.

المنح الغير ملائم و الرقابة غير الفعالة للوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية وإعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هو امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات للبنك ، وللتأكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح و الحد من احتمالة الاحتيال والخطأ نتيجة للتغير في التطبيقات او البيانات.

حقوق الوصول غير المصرح لها أو المتوسعة تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة و اكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى امور التدقيق الرئيسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي ، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النموذج ، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اختبرنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات ثبوتية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق . قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولاً إلى مصدر المعلومات . قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛

• قمنا بتقييم التعديلات التي تمت على النموذج والمخصصات الإضافية التي تم قيدها من قبل الإدارة في سياق النماذج الأساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات ، مع التركيز على احتمالية التعثر و مقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها ؛

• قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج التي تتغير بعوامل الاقتصاد الكلي و سنيوريات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها مع عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا الداخليين لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تطبق لإلتقاط اي خسائر؛

• قمنا بتحديد فيما اذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار.

• قمنا بتقييم الإفصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الامر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

امور التدقيق الرئيسية

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني وقوانينه للحد الأدنى من المخصصات بالإضافة لأي مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة المحاطة بهذه التسهيلات الائتمانية .

عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى امور التدقيق الرئيسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة ب تكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات ،قواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية إعداد التقارير و التدقيق الخاص بنا.

بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات إعداد التقارير المالية التي قمنا بتحديد متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخليين لدينا على دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات قمنا بتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال ضبط الدخول إلى الأنظمة ، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية ، اكتمال و صحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة اجهزة الحاسب الآلي والمستمدة في التقارير المالية . غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها ، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية:

- ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين ، سواء كان ذلك الوصول خاضعاً للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم.
- الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك.
- الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض و التراخيص والمراجعة المنتظمة لها.
- حماية كلمات المرور وإعدادات خاصية الأمان فيما يتعلق بتعديلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام.
- الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بأعمال العمليات.
- المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستمدة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

- يفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل للبنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق البنك. نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٥ شباط ٢٠٢٣

كريم بهاء النابلسي
إجازة رقم (٦١١)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

010101

أمر آخر
إن القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ تم تدقيقها ومراجعتها من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ واستنتاج غير متحفظ حولها بتاريخ ١٠ شباط ٢٠٢٢.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا تبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكينها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إن الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة (أ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن		31 كانون الأول	
الموجودات	إيضاح	2022	2021
		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي	5	673,824,464	382,035,460
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	6	150,738,734	136,002,180
إبداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	7	939,947	89,249,477
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	8	15,317,000	15,234,423
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	9	113,780,971	62,163,227
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	10	1,512,159,209	1,486,114,693
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي	11	236,660,430	383,830,120
ممتلكات ومعدات - بالصافي	12	57,559,384	59,663,986
موجودات غير ملموسة - بالصافي	13	7,482,126	8,012,000
موجودات ضريبة مؤجلة	19/ب	25,162,135	24,556,699
موجودات أخرى	14	91,106,016	93,342,183
مجموع الموجودات		2,884,730,416	2,740,204,448
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	86,313,839	93,795,838
ودائع عملاء	16	2,016,295,791	1,908,030,640
تأمينات نقدية	17	109,623,086	112,659,076
مخصصات متنوعة	18	4,235,340	5,156,233
مخصص ضريبة الدخل	19/أ	21,497,785	20,055,494
مطلوبات ضريبة مؤجلة	19/ج	107,367	51,871
أموال مقترضة	20	57,674,763	72,139,327
مطلوبات أخرى	21	46,638,659	42,250,993
مجموع المطلوبات		2,342,386,630	2,254,139,472
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به	22	200,000,000	200,000,000
الاحتياطي القانوني	23	110,452,964	104,362,505
الاحتياطي الإختياري	23	86,363	49,406
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	4,102,021	4,102,021
إحتياطي خاص	23	5,849,743	5,849,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(13,033,639)	(13,009,685)
إحتياطي القيمة العادلة	25	48,495,968	(3,979,324)
أرباح مدورة	26	173,238,442	176,032,362
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		529,191,862	473,407,028
حقوق غير المسيطرين		13,151,924	12,657,948
مجموع حقوق الملكية		542,343,786	486,064,976
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,884,730,416	2,740,204,448

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عَقان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2021	2022	2021	2022
دينار	دينار	دينار	دينار
36,307,233	40,559,673		
الربح للسنة - قائمة (ب)			

يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي يتم تحويلها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات اللاحقة			
أرباح بيع أدوات دين مدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(618,992)	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية		1,432,201	147,244
		813,209	147,244

يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي يتم تحويلها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات اللاحقة			
(خسائر) بيع أدوات ملكية مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة		(252,559)	-
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة		2,731,886	51,824,452
من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة		2,731,886	51,571,893
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)		39,852,328	92,278,810

إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى :			
مساهمي البنك		38,823,806	91,784,834
حقوق غير المسيطرين		1,028,522	493,976
اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)		39,852,328	92,278,810

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة (ب)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عَقان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
إيضاح	2022	2021	إيضاح
دينار	دينار	دينار	دينار
الفوائد الدائنة	143,862,374	128,897,646	28
ينزل: الفوائد المدينة	28,471,410	20,671,112	29
صافي إيرادات الفوائد	115,390,964	108,226,534	

صافي إيرادات العمولات	21,902,408	20,992,547	30
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	137,293,372	129,219,081	
ارباح عملات أجنبية	4,195,854	3,299,358	31
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	104,057	90,269	32
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	664,670	548,236	9
أرباح بيع موجودات مالية - أدوات دين	-	975,577	
ايرادات اخرى	5,596,761	5,213,417	33
إجمالي الدخل	147,854,714	139,345,938	

نفقات الموظفين	32,855,756	30,256,003	34
استهلاكات وإطفاءات	10,742,412	10,500,387	13g12
مصاريف أخرى	36,117,086	30,424,012	35
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	6,425,272	16,058,119	36
(المسترد من) مخصص تخدي عقارات آلت ملكيتها للبنك	(160,957)	(269,856)	14
مخصصات متنوعة	943,217	483,284	18
إجمالي المصروفات	86,922,786	87,451,949	

الربح للسنة قبل الضريبة	60,931,928	51,893,989	
ينزل: ضريبة الدخل	20,372,255	15,586,756	19/أ
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)	40,559,673	36,307,233	

ويعود إلى :			
مساهمي البنك		40,139,436	36,008,748
حقوق غير المسيطرين		420,237	298,485
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		40,559,673	36,307,233
حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة (مساهمي البنك)	37	0.201	0.180
فلس / دينار	فلس / دينار		

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن									
البيــــــــــــان									
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي إجمالي حقوق الملكية
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
200,000,000	104,362,505	49,406	4,102,021	5,849,743	(13,009,685)	(3,979,324)	176,032,362	12,657,948	486,064,976
-	(8,234)	(8,234)	-	-	(23,954)	-	113,927	73,739	147,244
-	-	-	-	-	-	-	40,139,436	420,237	40,559,673
-	-	-	-	-	-	-	(903,399)	-	(252,559)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	51,824,452
-	(8,234)	(8,234)	-	-	(23,954)	-	39,349,964	493,976	92,278,810
-	6,098,693	45,191	-	-	-	-	(6,143,884)	-	-
-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	-	(36,000,000)
200,000,000	110,452,964	86,363	4,102,021	5,849,743	(13,033,639)	48,495,968	173,238,442	13,151,924	542,343,786

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021											
462,407,048	7,648,571	454,758,477	165,814,735	(6,092,218)	(12,855,521)	5,849,743	2,804,326	46,537	99,190,875	200,000,000	الرصيد في بداية السنة قبل تعديل أثر تطبيق المعيار رقم (29)
7,805,600	3,980,855	3,824,745	3,824,745	-	-	-	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)
470,212,648	11,629,426	458,583,222	169,639,480	(6,092,218)	(12,855,521)	5,849,743	2,804,326	46,537	99,190,875	200,000,000	الرصيد في بداية السنة المعدل بعد تطبيق أثر المعيار رقم (29)
1,432,201	730,037	702,164	902,866	-	(154,164)	-	-	(23,269)	(23,269)	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
36,307,233	298,485	36,008,748	36,008,748	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة - قائمة (ب)
(618,992)	-	(618,992)	-	(618,992)	-	-	-	-	-	-	أرباح متحققة من بيع أدوات مالية مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة
2,731,886	-	2,731,886	-	2,731,886	-	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة
39,852,328	1,028,522	38,823,806	36,911,614	2,112,894	(154,164)	-	-	(23,269)	(23,269)	-	إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)
-	-	-	(6,518,732)	-	-	-	1,297,695	26,138	5,194,899	-	المحول إلى الاحتياطات
(24,000,000)	-	(24,000,000)	(24,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	الأرباحوزعة*
486,064,976	12,657,948	473,407,028	176,032,362	(3,979,324)	(13,009,685)	5,849,743	4,102,021	49,406	104,362,505	200,000,000	الرصيد في نهاية السنة

* توزيعات الأرباح

- تم بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 31 آذار 2022 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 36.000.000 دينار أردني على مساهمين البنك أي ما نسبته 18% من رأس المال المدفوع بتاريخه .

- تم بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 19 نيسان 2021 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 24.000.000 دينار أردني على مساهمين البنك أي ما نسبته 12% من رأس المال المدفوع بتاريخه .

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:**

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية .

- يشمل رصيد الأرباح المحدوة 25.162.135 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2022 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسمة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلا , إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

- يشمل رصيد الأرباح المحدورة 227.598 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813.437 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كآرباح على المساهمين أو استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والنتيجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن			
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الأنشطة التشغيلية :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)	إيضاح	2022	2021
تعديلات لبنود غير نقدية :		دينار	دينار
استهلاكات وإطفاءات	13و12	60,931,928	51,893,989
مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	36	10,742,412	10,500,387
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33	6,425,272	16,058,119
(أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	32	(65,913)	(81,073)
تأثير تغير في أسعار الصرف	31	(82,577)	(77,381)
مخصصات متنوعة	18	(4,106,128)	(3,134,263)
(المسترد من) مخصص تحدي عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	943,217	483,284
فروقات عملات أجنبية		(160,957)	(269,856)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		(401,940)	(344,212)
التغير في الموجودات والمطلوبات :		74,225,314	75,028,994
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		(23,638,522)	(2,779,920)
النقص في الودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		88,342,000	282,000
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		(31,560,322)	(36,367,338)
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى		2,393,899	(7,996,183)
(النقص) الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(25,984,867)	282,000
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		108,265,151	(1,156,936)
(النقص) في تأمينات نقدية		(3,035,990)	(7,160,233)
(النقص) في أموال مقترضة		(16,262,271)	(12,498,535)
الزيادة في مطلوبات أخرى		711,594	739,930
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		99,230,672	(66,655,215)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية) الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		173,455,986	8,373,779
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18	(1,862,632)	(521,180)
الضرائب المدفوعة	19/ج	(19,413,712)	(18,161,428)
صافي التدفقات النقدية من (الإستخدامات النقدية في) الأنشطة التشغيلية		152,179,642	(10,308,829)
الأنشطة الاستثمارية :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(85,903,006)	(83,031,689)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		233,177,599	47,879,329
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(941,610)	(270,626)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلل الدخل الشامل		941,223	24,937,771
التغير في المشتقات مالية		(123,911)	(232,806)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(2,360,643)	(4,357,171)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		126,453	194,744
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(908,765)	(2,623,664)
صافي التدفقات النقدية من (الإستخدامات النقدية في) الأنشطة الاستثمارية		144,007,340	(17,504,112)
الأنشطة التمويلية :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		147,244	1,432,201
أرباح موزعة على المساهمين		(35,866,364)	(24,479,143)
صافي (الإستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية		(35,719,120)	(23,046,942)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	4,106,128	3,134,263
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		264,573,990	(47,725,620)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	38	365,192,576	412,918,196
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	38	629,766,566	365,192,576

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأس مال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الاحتياطي الإختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة , وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (83) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (18) فرع وفرع البنك في مملكة البحرين وفرعاً بالعراق والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سوريا وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (645) بتاريخ 30 كانون الثاني 2023 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

2. أهم السياسات المحاسبية:

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم إعتمادها من البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.
- يتم تعديل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأخذ بعين الاعتبار الترتيبات الخاصة مع البنك المركزي (إن وجدت).
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لحبون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, وبعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أية تحدي في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التحدي الذي تم تسجيله سابقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التحريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.
- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة ضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إن صافي محصلة الفروقات بين متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية للتقارير المالية تتمثل في قيام البنك برصد مخصصات إضافية ليتماشى مع هذه المتطلبات.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية , باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.
- تم عرض الافصاحات حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة حسب التعليمات الصادرة والنماذج المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 بإستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفرات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2022 والواردة في الإيضاح (-3 أ), بالإضافة إلى التحسينات التي تمت على نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والموضحة في الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على الحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها , ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والائرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .
- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها , وتتحقق السيطرة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها .
- يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها اذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عناصر السيطرة المذكورة أعلاه .
- عندما تكون حقوق التصويت لدى البنك اقل من حقوق الأغلبية في الشركة المستثمر فيها , ويتمتع البنك بالسلطة على الشركة المستثمر فيها عندما يمتلك حقوق تصويت كافية تمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامها بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على الشركة المستثمر فيها ام لا , ويشمل ذلك :
- حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم .
- حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك .
- الحقوق الناشئة من جراء أي ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن الشركة قادرة أو غير قادرة في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرار. بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة والجوهرية على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- تم إظهار الفروقات بين السياسات وأطر عمل الشركات التابعة والتي تتبع المعايير الدولية للتقارير المالية دون اخذ بعين الاعتبار تعديل البنك المركزي الأردني وتم تتبعها في القوائم المالية الموحدة.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2022 الشركات التابعة التالية:					
اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
%					
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سوريا	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2022 و2021 كما يلي :

31 كانون الأول 2022 للعام 2022				
اسم الشركة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	6,269,613	417,588	361,568	229,070
بنك الاردن - سوريا	82,145,495	64,163,007	3,206,308	2,382,314
شركة الأردن للتأجير التمويلي	31,689,644	4,638,775	1,723,006	656,781

31 كانون الأول 2021 للعام 2021				
اسم الشركة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	7,085,780	1,366,254	300,505	228,000
بنك الاردن - سوريا	69,137,668	52,123,757	2,171,596	1,586,327
شركة الأردن للتأجير التمويلي	30,335,963	4,351,323	1,635,761	542,714

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الربح والخسارة الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة, ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الربح والخسارة الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها .
- تتعرض للعوائد المتغيرة, أو لها الحق في العوائد المتغيرة, الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها .
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

وبعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغييرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها, فيكون له القدرة عى السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة, بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة, يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيّد في حقوق الملكية؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الربح والخسارة؛
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح والخسارة أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك .

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "فوائد دائنة" و"فوائد مدينة" في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو ، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد ، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة ، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوفاً غير الرسوم التي تشكل جزءً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15) ، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة ، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في هذا السطر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". ومع ذلك ، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة ، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة كبند متحوط له . وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار ، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط ، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوُّطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ، كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ؛ أما
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإِعتِراف الأولي ، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإِعتِراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإِلتِزام).

بعد الإِعتِراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإِلتِزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه .

الموجودات المالية

الإِعتِراف المبدئي

يتم الإِعتِراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البذل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع. لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية مغا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

- يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التحني .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في قائمة الدخل الشامل الموحدة في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة والتي هي ليست جزءً من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في قائمة الدخل الشامل الموحدة في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

- يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي") . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :
- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
 - إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
 - إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار .

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية , مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة , فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛

بالنسبة لعقود الضمان المالي, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي " متدني إئتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بدمج المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد , وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة , لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني , يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل , وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات , فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود , وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية , مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل , هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان , سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان . نتيجةً لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيراً منذ الاعتراف الأولي , يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم , بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له , بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات , تشمل المعلومات الإستشرافية الاتفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك , والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة , بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد , تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عيناها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية , خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:
■ احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
■ احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك , لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات , فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد , يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله , وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي , فإن تغييرًا معينًا , بالقيمة المطلقة , في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا , يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت, ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة , بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي . بالإضافة إلى ذلك , سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد . يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية , وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تحديد فترة استحقاق القرض , التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) , تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات . ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي , يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقاً لسياسة البنك , فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية , مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل, أو مدى التغير في أسعار الفائدة , أو الإستحقاق , أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري , إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة , وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي , يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم

تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية , مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك , عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي , فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعمومًا , يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف , يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل, أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول, يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري, فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل , يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق المَلكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي القيمة العادلة.
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقددي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدى بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار ، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة ، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبيده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي ، يعد هذا جزءً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتماد المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار المؤثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ، ولايعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص لإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئيًا بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال ، انظر "صافي إيرادات الفوائد " أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي يفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية ، ومقايضات أسعار الفائدة ، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات ، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات وبعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي . يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط ، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي ، يتم قياسها لاحقاً :
- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسبًا ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئيًا بقيمتها العادلة ، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسبًا ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة، بالإضافة لذلك ، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.

عند بداية علاقة التحوط ، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له ، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر ، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له ، والتي تلبى عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية :

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات ، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال ، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءً من علاقة التحوط ، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء ، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط ، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة ، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية

لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر ، على مدى فترة التحوط ، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبندود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبندود غير المالية ، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية ، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال ، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من تحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات . في هذه الحالة ، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى ، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف ، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة ، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة ، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، وبحسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر ، محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة ، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة ، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء وعلى مسؤوليتهم الخاصة ولا تعتبر من موجودات البنك, ويتم اعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة راس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقارير المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة للموظفين غير المشمولين باحكام قانون الضمان الاجتماعي.

يتم قيد التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها, ويتم قيد المخصص للالتزامات المترتبة على البنك لقاء تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية .
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يمارس بها البنك نشاطاته .
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.
- يقوم البنك باحتساب الضريبة المؤجلة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمهما في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد , يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع أو اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي, وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها, ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة, (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع او اعادة رهن) فيجب اعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة, ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة, وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها, وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال, ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها, ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
2 – 10	مباني
9 – 20	معدات وأجهزة وأثاث
15 – 20	وسائط نقل
15 – 20	أجهزة الحاسب الآلي
15 – 20	تحسينات وديكورات

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- لا يتم رسلة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة حاسوب وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة 15% - 20% سنوياً.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة ، يُعتبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها . تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) ، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصادي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. كما تحول اليرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة ، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتُجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا) ، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك ، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة) ، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أوأقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، يقوم البنك بإستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروّثًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية ؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أوالعمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام – بالصافي كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجرا كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنفل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر ، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطًا ، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي لل فترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير ، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة او التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

3. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية:

تم اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول لل فترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2021 في اعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أوالسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية .

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – مرجع لإطار المفاهيم

تُحدّث التعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لسنة 2018 بدلاً من إطار سنة 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) مطلبًا يتعلق بالالتزامات المحددة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) ، وهو أن تطبق المنشأة المستحوذة معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد ما إذا كان هناك التزام قائم في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستندرج ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21): الرسوم، تُطبق المنشأة المستحوذة تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي نتج عنه التزام بسداد الضريبة قد وقع بحلول تاريخ الاستحواذ .

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود.

لا تسمح التعديلات بخضم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحًا للاستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة له لإنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي ، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن الربح أو الخسارة. وتقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون".

توضح التعديلات أيضا معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي (16) ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية .

وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل ، ينبغي أن تفصح القوائم المالية عن قيمة العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق بينود منتجة وليست إحدى مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في قائمة الدخل الشامل .

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 - العقود المثقلة - تكلفة الوفاء بالعقد

تنص التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة المباشرة أو المواد المباشرة) وتوزيع التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقد (على سبيل المثال توزيع مصاريف الاستهلاك لأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في الوفاء بالعقد).

التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية 2018-2020

تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة

يقدم التعديل إعفاءً إضافيًا للشركة التابعة التي تصبح أول شركة تطبق التعديل بعد شركتها الأم فيما يتعلق بالمحاسبة عن فروق الترجمة المتراكمة. نتيجة لهذا التعديل، يمكن الآن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ) ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) أن تختار أيضًا قياس فروق الترجمة التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم ، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد والآثار المترتبة على اندماج الأعمال التي استحوذت الشركة الأم من خلالها على الشركة التابعة. يُتاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك خيار مماثل بالاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ) .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية

يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "10 في المئة" لتحديد ما إذا كان ينبغي عدم الاعتراف بالالتزام المالي، تقوم المنشأة بتضمين الرسوم المدفوعة أو المستلمة فقط بين المنشأة(المقترض)والمقرض ، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة سواء من المنشأة أو المقرض نيابة عن الغير. يُطبق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والمبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل للمرة الأولى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 : عقود الإيجار

يستبعد التعديل التوضيح المتعلق بالتعويض عن التحسينات على أرض مستأجرة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 41 - الزراعة

يلغي التعديل متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (41) للمنشآت لاستيعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يعمل هذا على مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (41) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، قياس القيمة العادلة، لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخليًا ومعدلات الخصم وتمكين المُعدِّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل خصم الضرائب أو بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل سعر عادل لقياس القيمة.

ب. معايير صادرة وغير سارية المفعول
كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	تاريخ السريان
المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17)) يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.	
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجًا عامًا، يتم تعديله لعقود التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة ، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط.	يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة.
يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق.	
في حزيران 2020، أصدر المجلس تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (17) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) (متضمنًا التعديلات) إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023. وفي الوقت نفسه ، أصدر المجلس تمديدًا للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (4)) التي تمدد تاريخ انتهاء الإعفاء الثابت والمؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في المعيار الدولي للتقارير المالية 4 إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023.	
المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	تاريخ السريان
في كانون الأول 2021 ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية (17) والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) - المعلومات المقارنة (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية (17)) لمواجهة تحديات التطبيق التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). يعالج التعديل التحديات في عرض المعلومات المقارنة.	
لغرض متطلبات الانتقال ، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار للمرة الأولى، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.	
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28):بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.	لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.	تُطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.
توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام ، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل .	
المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة ، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.	أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقه بأثر رجعي.
كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى ، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك ، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.	لا تحتوي تعديلات بيان الممارسة (2) على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تاريخ سريان أو متطلبات انتقالية.
وضع مجلس المعايير أيضاً إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) – السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية تستبدل التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية بتعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد ، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".	
تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك ، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع التوضيحات التالية: ▪ لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ. ▪ إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة	أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.
أضاف المجلس مثالين (5و4) إلى الإرشادات الخاصة بتنفيذ معيار المحاسبة الدولي (8) ، المصاحب للمعيار. حذف المجلس مثالاً واحداً (مثال 3) لأنه قد يسبب ارتباكاً في ضوء التعديلات.	

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة	
تقدم التعديلات استثناءً آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات ، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة ومتساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم.	
اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به ، قد تنشأ الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمقتطعة عند الاعتراف الأولي بأصل والالتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال ، قد ينشأ هذا عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في تاريخ بدء عقد الإيجار.	
بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبة المؤجلة ذات الصلة ، مع إدراج أي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).	أول كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.
يضيف المجلس أيضًا مثالاً توضيحيًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) الذي يوضح كيفية تطبيق التعديلات.	
تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة ، تعترف المنشأة بما يلي:	
<ul style="list-style-type: none">موجودات ضريبية مؤجلة (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابلته استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي: <ul style="list-style-type: none">حق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية ، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.	

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولى .

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك

فيما يلي الأحكام الهامة ، غير تلك التي تنطوي على تقديرات (والمفصح عنها أدناه) ، التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختيار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختيار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء

الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة .

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسبًا ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة:

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصيل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة:

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث التدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد ، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيئاريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفترض التعثر

تعتبر الخسارة بافترض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهاادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الأعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الافتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الافتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي		
31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2021	2022	
دينار	دينار	
81,776,632	80,763,969	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
108,725,417	104,720,998	- حسابات جارية وتحت الطلب
97,867,760	295,697,005	- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
-	94,007,000	- شهادات إيداع
93,783,314	98,842,399	- متطلبات الاحتياطي النقدي
300,376,491	593,267,402	مجموع الأرصدة لدى بنوك مركزية
(117,663)	(206,907)	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
300,258,828	593,060,495	ارصدة لدى بنوك مركزية بالصافي
382,035,460	673,824,464	المجموع

توزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية حسب النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	دينار
رصيد بداية السنة	300,376,491	-	-	-	283,107,444	دينار
الأرصدة الجديدة خلال السنة	293,754,768	-	-	-	66,767,233	دينار
الأرصدة المسددة	-	-	-	-	(43,311,962)	دينار
	594,131,259	-	-	-	306,562,715	دينار
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	دينار
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	دينار
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	دينار
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,060,102	-	-	-	4,365,443	دينار
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(6,923,959)	-	-	-	(10,551,667)	دينار
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	593,267,402	-	-	-	300,376,491	دينار

توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما يلي:

البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:										
1	-	-	-	-	-	-	-	-	210,313,853	528,876,870
2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
6	-	-	-	-	-	-	-	-	90,062,638	67,390,532
7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	300,376,491	593,267,402	-	-	-	-	-	-	300,376,491	593,267,402

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :									
		كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى	
المجموع	المجموع	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي				
البريد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار				
90,488	117,663	-	-	-	117,663	رصيد بداية السنة			
28,856	10,673	-	-	-	10,673	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة			
-	-	-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة			
119,344	128,336	-	-	-	128,336	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى			
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
6,539	84,751	-	-	-	84,751	التغيرات الناتجة عن تعديلات			
(8,220)	(6,180)	-	-	-	(6,180)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف			
117,663	206,907	-	-	-	206,907	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة			

- بلغ الاحتياطي التقدي 98,842,399 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (93,783,314 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

- بلغت الأرصدة مقيمة السحب باستثناء الاحتياطي التقدي 19,951,005 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (2,232,760 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

- تشمل الودائع الجدل وخاصة لشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2022 (10,635,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالملايين									
المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			
2021	2022	2021	2022	2021	2022				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار				
132,426,724	56,901,613	132,426,724	56,901,613	-	-	حسابات جارية وحت المطلب			
3,580,650	93,942,893	3,580,650	26,852,893	-	67,090,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل			
136,007,374	150,844,506	136,007,374	83,754,506	-	67,090,000	إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية			
(5,194)	(105,772)	(5,194)	(105,583)	-	(189)	يتركز مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
136,002,180	150,738,734	136,002,180	83,648,923	-	67,089,811	المجموع			

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
المجموع	دينار	المجموع	دينار	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
البريد	دينار	البريد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
76,760,495	35,011,400	-	-	-	-	-	-	-	-
29,184,586	82,087,455	-	-	-	-	-	-	-	-
24,736,477	19,597,122	-	-	-	-	-	-	-	-
97,219	5,957,895	-	-	-	-	-	-	-	-
5,128,417	8,091,856	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
99,315	97,973	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
865	805	-	-	-	-	-	-	-	-
136,007,374	150,844,506	98,778	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع	

توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الائتمانية على النحو التالي :									
البنك	كما في 31 كانون الأول 2022		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المبلغ
	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	
رصيد بداية السنة	135,907,194	-	100,180	-	-	-	136,007,374	190,726,236	
الأرصدة الجديدة خلال السنة	103,243,606	-	805	-	-	-	103,244,411	43,932,737	
الأرصدة المسددة	(43,416,606)	-	(2,063)	-	-	-	(43,418,669)	(95,964,808)	
	195,734,194	-	98,922	-	-	-	195,833,116	138,694,165	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-	-	
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(43,824,796)	-	-	-	-	-	(43,824,798)	(586,568)	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,163,668)	-	(144)	-	-	-	(1,163,812)	(2,100,223)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	150,745,728	-	98,778	-	-	-	150,844,506	136,007,374	

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الدساتر الائتمانية المتوقعة:

البنك	كما في 31 كانون الأول 2022		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المبلغ
	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	
رصيد بداية السنة	4,330	-	864	-	-	-	5,194	3,906	
خسارة اللدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	6,893	-	98,778	-	-	-	105,671	2,964	
المسترد من خسارة اللدني على الأرصدة المسددة	(3,565)	-	(721)	-	-	-	(4,286)	(68)	
	7,658	-	98,921	-	-	-	106,579	6,802	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-	-	
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	41	-	-	-	-	-	41	299	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(704)	-	(144)	-	-	-	(848)	(1,907)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	6,995	-	98,777	-	-	-	105,772	5,194	

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها قوائد 26.329.361 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (20.085.908 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

- بلغت الأرصدة مفيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 4.602.068 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (3.740.876 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

7. إيرادات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالعملة						
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		ان تفاصيل هذا اليبند هي كما يلي :		
المجموع	2021	2022	2021			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
282,000	940,000	282,000	940,000	-	-	إيرادات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر
-	-	-	-	-	-	إيرادات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر
45,000,000	-	-	-	45,000,000	-	إيرادات تستحق خلال فترة من 9 أشهر إلى سنة
44,000,000	-	-	-	44,000,000	-	إيرادات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة
89,282,000	940,000	282,000	940,000	89,000,000	-	إجمالي الإيرادات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(32,523)	(53)	(16)	(53)	(32,507)	-	يتركز مخصص الحسائر الائتمانية المتوقعة
89,249,477	939,947	281,984	939,947	88,967,493	-	المجموع

توزيع إجمالي الإيرادات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:					
كما في 31 كانون الأول 2021	المجموع	المرتبة الثانية	المرتبة الأولى	المرتبة الأولى	المرتبة الأولى
المجموع	دينار	دينار	دينار	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-
282,000	940,000	-	-	-	940,000
74,000,000	-	-	-	-	-
15,000,000	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
89,282,000	940,000	-	-	-	940,000
المجموع					

- توزيع الإيرادات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الائتمانية على النحو التالي :									
البند	كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
	كما في 31 كانون الأول 2021	الإجمالي	المرحلة الثانية	دينار	المرحلة الأولى	دينار	المرحلة الأولى	دينار	
رصيد بداية السنة	89,564,000	89,282,000	-	-	-	-	89,282,000	-	رصيد بداية السنة
الرصيد الجديدة خلال السنة	-	940,000	-	-	-	-	940,000	-	الرصيد الجديدة خلال السنة
الرصيد المسددة	-	(89,235,000)	-	-	-	-	(89,235,000)	-	الرصيد المسددة
89,564,000	987,000	-	-	-	-	-	987,000	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد المعدومة
(282,000)	(47,000)	-	-	-	-	-	(47,000)	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
89,282,000	940,000	-	-	-	-	-	940,000	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:									
البند	كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
	كما في 31 كانون الأول 2021	الإجمالي	المرحلة الثانية	دينار	المرحلة الأولى	دينار	المرحلة الأولى	دينار	
رصيد بداية السنة	38,433	32,523	-	-	-	-	32,523	-	رصيد بداية السنة
خسارة التدني على الرصيد الجديدة خلال السنة	-	53	-	-	-	-	53	-	خسارة التدني على الرصيد الجديدة خلال السنة
المسترد من خسارة التدني على الرصيد المسددة	(2,489)	(32,520)	-	-	-	-	(32,520)	-	المسترد من خسارة التدني على الرصيد المسددة
35,944	56	-	-	-	-	-	56	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,419)	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(2)	(3)	-	-	-	-	-	(3)	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
32,523	53	-	-	-	-	-	53	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- لا يوجد إيرادات مقيمة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 .

10. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي			31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
الافراد (التجزئة)			594,825,426	596,242,926
حسابات جارية مدينة			15,485,838	15,491,270
قروض وكمبيالات*			548,344,887	551,973,514
بطاقات الائتمان			30,994,701	28,778,142
القروض العقارية			271,477,666	273,211,954
الشركات:			598,406,763	582,433,426
الشركات الكبرى			355,062,498	323,849,300
حسابات جارية مدينة			36,395,236	36,336,526
قروض وكمبيالات *			318,667,262	287,512,774
مؤسسات صغيرة ومتوسطة			243,344,265	258,584,126
حسابات جارية مدينة			48,341,025	51,616,408
قروض وكمبيالات *			195,003,240	206,967,718
الحكومة والقطاع العام			225,239,281	206,297,647
المجموع			1,689,949,136	1,658,185,953
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			(162,402,875)	(158,630,986)
ينزل: فوائد معلقة			(15,387,052)	(13,440,274)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			1,512,159,209	1,486,114,693

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 13,168,373 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (14,591,914 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة 149,280,799 دينار أي ما نسبته (8/8%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 (144,312,640 دينار أي ما نسبته (8/7%) كما في 31 كانون الأول 2021).

- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 133,893,747 دينار أي ما نسبته (8/0%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 (130.872.366 دينار أي ما نسبته (8/0%) كما في 31 كانون الأول 2021).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 1,742,800 دينار أي ما نسبته (0/14%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 (2,528,026 دينار أي ما نسبته (0/15%) كما في 31 كانون الأول 2021), كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 41,115,210 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (62,344,097 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) بالإضافة إلى تسهيلات ممنوحة إلى حكومات أجنبية بمبلغ 33,271,260 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (24,785,586 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة			31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة			90,167	100,384
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*			226,833	134,039
حق استلام موجودات مالية بالقيمة العادلة**			15,000,000	15,000,000
			15,317,000	15,234,423

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

** يمثل هذا البند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة متمثلة في حق مشروط لإستلام موجودات مالية تم الإعتراف بها من قبل البنك بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) و تطبيقاً للإتفاقية الموقعة بتاريخ 23 كانون الأول 2018 والتي تعتبر إمتداد لها وجزء لا يتجزء منها والمتعلقة ببيع موجودات رأس مالية , هذا وقد تم تقييم هذه الموجودات بالقيمة العادلة لها بتاريخ القوائم المالية الموحدة والذي نتج عنها أرباح تقييم بنفس القيمة للعام 2020.

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل			31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة			4,022,773	5,072,478
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *			2,569,171	2,615,116
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة			9,162,150	7,697,826
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *			98,026,877	46,777,807
مجموع أدوات الملكية			113,780,971	62,163,227

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 664.670 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 (548.236 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021).

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لما يلي:

- طريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.
- وفقاً لأسلوبي المضاعفات والتدفقات النقدية المخصومة والتي تعتبر من طرق المستوى الثالث وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13).
- بإستخدام مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها.

- توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل إجمالي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:									
كما في 31 كانون الأول 2022									
البند	المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	دينار
الرصيد بداية السنة	611,018,680	760,840,231	112,095,288	29,919,114	144,312,640	1,658,185,953	دينار	دينار	دينار
التسهيلات الجديدة خلال السنة	119,155,621	114,503,415	3,075,520	1,564,105	4,338,495	242,637,156	دينار	دينار	دينار
التسهيلات المسددة	(87,306,834)	(82,127,211)	(13,779,957)	(2,338,248)	(8,729,123)	(194,281,373)	دينار	دينار	دينار
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	642,867,467	793,216,435	101,390,851	29,144,971	139,922,012	1,706,541,736	دينار	دينار	دينار
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	26,203,243	23,883,822	(26,031,349)	(21,288,873)	(2,766,843)	-	دينار	دينار	دينار
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(819,598)	(4,262,843)	(9,843,876)	(2,667,875)	17,594,192	-	دينار	دينار	دينار
التأثير نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(6,884,735)	(1,430,661)	(4,584,043)	(1,160,933)	199,750	(13,860,622)	دينار	دينار	دينار
التغيرات الناتجة عن تعديلات	46,756,171	(24,182,489)	(20,393,691)	(321,711)	(6,610)	1,851,670	دينار	دينار	دينار
التسهيلات المعدومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(1,912,569)	(1,912,569)	دينار	دينار	دينار
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,528,061)	(56,543)	(81,711)	-	(1,004,764)	(2,671,079)	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	693,455,209	759,905,629	55,478,241	31,829,258	149,280,799	1,689,949,136	دينار	دينار	دينار

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية:									
كما في 31 كانون الأول 2022									
المرحلة الثانية					المرحلة الأولى				
الإجمالي	المرحلة الثالثة	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	البند			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار				
158,630,986	124,958,576	3,330,053	28,680,240	1,090,081	572,036	الرصيد بداية السنة			
7,387,466	4,183,794	1,784,795	481,782	718,034	219,061	خسارة التدني على الزارحة الجديدة خلال السنة			
(11,356,572)	(8,178,528)	(1,514,281)	(1,461,214)	(117,709)	(84,840)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة			
154,661,880	120,963,842	3,600,567	27,700,808	1,690,406	706,257	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى			
-	(2,046,076)	(144,405)	(86,039)	2,035,199	241,321	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
-	(2,156,922)	605,699	1,618,737	(54,910)	(12,604)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
-	88,692	(24,479)	(56,781)	(6,886)	(546)	الآثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة			
7,575,505	10,801,839	432,781	(1,539,296)	(2,001,987)	(117,832)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة			
2,378,724	(376,126)	42,721	(1,665,933)	1,986,417	2,391,645	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف			
(1,752,376)	(1,752,376)	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف			
(460,858)	(456,232)	-	(1,488)	(477)	(2,661)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف			
162,402,875	125,066,641	4,512,884	25,970,008	3,647,762	3,205,580	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة			

- تنوع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل إجمالي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البيد	كما في 31 كانون الأول 2021						
	المرحلة الأولى	مستوى إجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	المرحلة الثالثة	الاجمالي	
البيد	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	
الرصيد بداية السنة	672,800,674	725,428,348	67,873,963	15,551,080	137,962,291	1,619,616,356	
التسهيلات الجديدة خلال السنة	95,341,420	143,732,744	9,430,824	1,295,474	4,987,841	254,788,303	
التسهيلات المسددة	(121,818,018)	(63,597,600)	(4,040,451)	(1,871,645)	(10,264,194)	(201,591,908)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	646,324,076	805,563,492	73,264,336	14,974,909	132,685,938	1,672,812,751	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	16,844,763	8,769,045	(16,685,918)	(7,043,386)	(1,884,504)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(82,030,638)	(24,632,687)	82,039,367	25,589,198	(965,240)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,183,952)	(7,094,929)	(390,341)	(2,507,834)	16,177,056	-	
التغير نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	3,520,201	(917,496)	(14,018,397)	(816,590)	304,349	(11,927,933)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	36,089,222	(20,667,796)	(10,666,108)	(270,401)	(1,018,936)	3,465,981	
التسهيلات المعدومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(107,709)	(107,709)	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(3,544,992)	(179,398)	(1,447,651)	(6,782)	(878,314)	(6,057,137)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	611,018,680	760,840,231	112,095,288	29,919,114	144,312,640	1,658,185,953	

أوضاع الدركة على مخصص التدبي بشكل إجمالي وفقا للمراحل الائتمانية:

البيد	كما في 31 كانون الأول 2021						
	المرحلة الأولى	مستوى إجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	المرحلة الثالثة	الاجمالي	
البيد	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	
الرصيد بداية السنة	1,804,197	3,718,047	10,368,829	5,452,368	120,382,114	141,725,555	
خسارة التدبي على الأرصدة الجديدة خلال السنة	136,948	200,729	12,588,339	13,322	5,709,598	18,648,936	
المسترد من خسارة التدبي على التسهيلات المستدقة	(249,684)	(306,114)	(251,787)	(2,213,907)	(9,428,982)	(12,450,474)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,691,461	3,612,662	22,705,381	3,251,783	116,662,730	147,924,017	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	199,284	1,132,147	(72,544)	(62,581)	(1,196,306)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(289,167)	(128,354)	290,116	683,557	(556,152)	-	
التأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف	(185,956)	(1,120,994)	5,990,318	(509,293)	11,717,126	15,891,201	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(820,656)	(2,354,884)	(199,320)	(8,824)	(1,108,507)	(4,492,191)	
التسهيلات المعدومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(86,312)	(86,312)	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(7,647)	(1,483)	(21,085)	(1,030)	(574,484)	(605,729)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	572,036	1,090,081	28,680,240	3,330,053	124,958,576	158,630,986	

31 كانون الأول 2022						مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :	
الشركات						فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع :	
الحكومة والقطاع	المصرفية	الشركات	المسروحة	النفقات			
الاجمالي	العام	والمتوسطة	الجزري				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
158,630,986	172,182	38,768,162	66,446,361	9,037,978	44,206,303	الرصيد في بداية السنة	
7,387,466	92,996	915,992	958,300	674,791	4,745,387	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	
(11,356,572)	(3,468)	(3,788,257)	(2,287,659)	(1,600,159)	(3,677,029)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	
154,661,880	261,710	35,895,897	65,117,002	8,112,610	45,274,661		
7,575,505	-	5,901,185	(74,105)	(971,289)	2,719,714	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	
2,378,724	(62,990)	850,207	(673,129)	223,768	2,040,868	التغيرات الناتجة عن التعديلات	
(1,752,376)	-	(17,784)	(1,663,398)	-	(71,194)	التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	
(460,858)	-	(340,734)	(81,892)	(1,876)	(36,356)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
162,402,875	198,720	42,288,771	62,624,478	7,363,213	49,927,693	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	
إعادة التوزيع:							
105,702,928	198,720	41,891,618	62,527,064	930,917	154,609	المخصصات على مستوى إفرادي	
56,699,947	-	397,153	97,414	6,432,296	49,773,084	المخصصات على مستوى إجمالي	
162,402,875	198,720	42,288,771	62,624,478	7,363,213	49,927,693	الرصيد في نهاية السنة	

31 كانون الأول 2021						
الشركات						
الدخول والقطاع	المقر	الشركات	المقر	المقر	المقر	
الجملي	العام	والمتوسطة	الجزري	الجزري	الجزري	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
141,725,555	338,087	32,789,039	53,891,144	10,087,652	44,619,633	الرصيد في بداية السنة
18,648,936	38,754	7,610,359	7,052,057	1,324,385	2,623,381	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(12,450,474)	(74,012)	(4,232,206)	(1,511,840)	(2,116,416)	(4,516,000)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
147,924,017	302,829	36,167,192	59,431,361	9,295,621	42,727,014	
15,891,201	-	3,090,979	9,101,545	176,107	3,522,570	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(4,492,191)	(130,647)	(470,378)	(1,531,113)	(416,494)	(1,943,559)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(86,312)	-	(2,276)	-	-	(84,036)	التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي
(605,729)	-	(17,355)	(555,432)	(17,256)	(15,686)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
158,630,986	172,182	38,768,162	66,446,361	9,037,978	44,206,303	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
إعادة التوزيع:						
106,095,822	172,182	38,365,526	66,347,935	1,043,999	166,180	المخصصات على مستوى إفرادي
52,535,164	-	402,636	98,426	7,993,979	44,040,123	المخصصات على مستوى إجمالي
158,630,986	172,182	38,768,162	66,446,361	9,037,978	44,206,303	الرصيد في نهاية السنة

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع الأعمال :									
كما في 31 كانون الأول 2022					أ) محفظة الأفراد (التجزئة)				
كما في 31 كانون الأول 2021	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	مستوى تجميعي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	مئات المئتين المئتين بناء على نظام البنك الداخلي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2
-	-	-	-	-	-	-	-	-	3
-	1,034,912	-	-	-	-	1,034,912	-	-	4
1,142,689	2,015,982	-	-	-	-	2,015,982	-	-	5
337,978	693,884	-	-	15,169	-	678,715	-	-	6
-	-	-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	-	-	8
26,673	-	-	-	-	-	-	-	-	9
747,591	641,881	641,881	-	-	-	-	-	-	10
593,987,995	590,438,767	46,471,823	24,153,092	-	519,813,852	-	-	-	غير مصنف
596,242,926	594,825,426	47,113,704	24,153,092	15,169	519,813,852	3,729,609	-	-	المجموع

أوضاع الشركة على التسهيلات :									
كما في 31 كانون الأول 2022					أ) محفظة الأفراد				
كما في 31 كانون الأول 2021	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	مئات المئتين المئتين بناء على نظام البنك الداخلي
557,702,675	596,242,926	44,917,834	15,919,729	16,427	533,924,696	1,464,240	-	-	الرصيد بداية السنة
103,574,426	85,085,684	1,190,270	1,160,713	-	80,899,966	1,834,735	-	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(53,453,009)	(68,757,536)	(2,535,331)	(1,702,860)	-	(64,519,345)	-	-	-	التسهيلات المسددة
607,824,092	612,571,074	43,572,773	15,377,582	16,427	550,305,317	3,298,975	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(979,555)	(10,483,287)	-	11,462,842	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	(414,181)	22,475,831	-	(22,061,650)	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	5,019,071	(2,147,451)	-	(2,871,620)	-	-	-	التأثير نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,201,167)	(1,669,923)	7,615	(878,476)	-	(799,062)	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(10,201,774)	(15,971,102)	(785)	(191,107)	(1,258)	(16,208,586)	430,634	-	-	التسهيلات المودعة والمحولة لخارج فائدة المركز المالي
(105,433)	(86,788)	(86,788)	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
(72,792)	(17,835)	(4,446)	-	-	(13,389)	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
596,242,926	594,825,426	47,113,704	24,153,092	15,169	519,813,852	3,729,609	-	-	

افصاح الحركة على مخصص التدني:									
كما في 31 كانون الأول 2022									
كما في 31 كانون الأول 2021	الرجالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند		
			مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
44,619,633	44,206,303	40,036,349	3,252,029	48	915,399	2,478	الرصيد بداية السنة		
2,623,381	4,745,387	2,375,622	1,771,538	-	594,533	3,694	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة		
(4,516,000)	(3,677,029)	(2,062,344)	(1,512,195)	-	(102,490)	-	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة		
42,727,014	45,274,661	40,349,627	3,511,372	48	1,407,442	6,172			
-	-	(787,279)	(84,126)	-	871,405	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	(350,170)	401,064	-	(50,894)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	27,155	(21,320)	-	(5,835)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
3,522,570	2,719,714	3,003,868	561,027	-	(845,181)	-	الآثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة		
(1,943,559)	2,040,868	(573)	29,935	750	2,009,825	931	التغيرات الناتجة عن تعجيلات		
(84,036)	(71,194)	(71,194)	-	-	-	-	التسهيلات الم معدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة		
(15,686)	(36,356)	(36,199)	-	-	(157)	-	تعجيلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
44,206,303	49,927,693	42,135,235	4,397,952	798	3,386,605	7,103	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

ب) محافظة القروص العقارية									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى			المرحلة الثانية		
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
211,620	55,295	-	-	-	-	55,295	-	-	-
296,572	374,193	-	-	-	-	374,193	-	-	-
2,298,419	2,162,048	-	-	109,757	-	2,052,291	-	-	-
4,093,912	4,966,087	-	-	74,438	-	4,891,649	-	-	-
8,366,021	3,489,626	-	-	-	-	3,489,626	-	-	-
4,816,115	4,796,403	-	-	4,796,403	-	-	-	-	-
-	6,083	6,083	-	-	-	-	-	-	-
19,450	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,801,160	744,911	744,911	-	-	-	-	-	-	-
251,308,685	254,883,020	10,926,233	7,476,233	-	236,480,554	-	-	-	-
273,211,954	271,477,666	11,677,227	7,476,233	4,980,598	236,480,554	10,863,054	-	-	-
المجموع									

إفصاح الدركة على التسهيلات :					
كما في 31 كانون الأول 2022			كما في 31 كانون الأول 2021		
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2021
مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	13,967,110	225,971,987	6,115,549	13,738,732	273,211,954
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,046,409	30,147,685	-	403,392	33,858,517
التسهيلات المسددة	(4,525,531)	(17,327,437)	(359,048)	(614,804)	(24,722,278)
	12,487,988	238,792,235	5,756,501	11,784,149	289,603,725
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	717,922	12,420,980	(695,673)	(1,637,643)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(100,582)	(5,134,741)	100,582	(447,406)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,391,223)	-	1,911,647	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	149,092	(631,599)	(26,144)	(270,430)	(134,991)
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي	(2,311,995)	(7,531,944)	(154,668)	(36,794)	(15,752,987)
التسهيلات المعدومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(79,371)	(43,154)	-	(3,559)	(503,793)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	10,863,054	236,480,554	4,980,598	11,677,227	273,211,954

إفصاح الدركة على مخصص التدني:					
كما في 31 كانون الأول 2022			كما في 31 كانون الأول 2021		
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2021
مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	25,473	172,426	86,886	76,419	9,037,978
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	9,805	45,941	-	13,257	674,791
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستدقة	(8,758)	(14,802)	(1,427)	(2,058)	(1,600,159)
	26,520	203,565	85,459	87,618	8,112,610
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	22,818	1,163,794	(1,903)	(60,279)	(1,124,430)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11)	(3,865)	11	204,484	(200,619)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,051)	-	(3,159)	4,210
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(15,872)	(1,156,806)	39	(128,165)	(971,289)
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	11,099	(22,119)	220,853	14,011	(76)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(142)	(320)	-	(1,414)	(1,876)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	44,412	183,198	304,459	6,716,634	7,363,213

كما في 31 كانون الأول 2021									
الإجمالي		الإجمالي		المرحلة الثالثة		مستوى إجمالي		مستوى إجمالي	
دينار		دينار		دينار		دينار		دينار	
-		-		-		-		-	
15,678,328		11,883,305		-		-		11,883,305	
24,053,648		33,228,275		-		-		33,228,275	
100,288,583		132,397,177		-		4,075,185		128,321,992	
43,358,238		81,731,390		-		13,525,668		68,205,722	
73,746,285		42,087,166		-		2,491,039		39,596,127	
16,939,147		5,672,990		-		5,672,990		-	
15,207,842		1,220,464		1,220,464		-		-	
4,599,177		-		-		-		-	
29,773,929		46,636,022		46,636,022		-		-	
204,123		205,709		160,174		-		45,535	
323,849,300		355,062,498		48,016,660		-		25,764,882	
45,535		45,535		-		-		-	
281,235,421		281,235,421		-		-		-	
المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع	

ج) محفظة لشركات الكبرى

مُتات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:

كما في 31 كانون الأول 2022									
الإجمالي		الإجمالي		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى	
دينار		دينار		دينار		دينار		دينار	
375,831,841		323,849,300		49,692,898		-		92,173	
60,789,436		96,929,758		2,106,629		-		-	
(74,115,882)		(64,619,241)		(989,526)		-		-	
362,505,395		356,159,817		50,810,001		-		92,173	
-		-		(221,375)		-		-	
-		-		74,205		-		-	
(8,710,843)		(5,180,879)		(2,617)		-		-	
(25,136,857)		8,167,521		(6,013)		-		(46,638)	
-		(1,663,398)		(1,663,398)		-		-	
(4,808,395)		(2,420,563)		(974,143)		-		-	
323,849,300		355,062,498		48,016,660		-		25,764,882	
45,535		45,535		-		-		-	
281,235,421		281,235,421		-		-		-	
المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع	

افصاح الشركة على التسهيلات :

البند

الرصيد بداية السنة

التسهيلات الجديدة خلال السنة

التسهيلات المسددة

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة

الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة

التغيرات الناتجة عن تعديلات

التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الشركة على مخصص التدبي:

كما في 31 كانون الأول 2022				كما في 31 كانون الأول 2021			
البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي		مستوى إجمالي	مستوى إجمالي		
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	226,656	172	20,126,926	-	46,092,607	66,446,361	53,891,144
خسارة التدبي على الأرصدة الجديدة خلال السنة	90,654	-	4,20,242	-	447,404	958,300	7,052,057
الرصيد بداية السنة	(59,660)	-	(1,289,259)	-	(938,740)	(2,287,659)	(1,511,840)
الرصيد في بداية السنة	257,650	172	19,257,909	-	45,601,271	65,117,002	59,431,361
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	18,336	-	(18,336)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,942)	-	202,427	-	(194,485)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(132)	-	-	-	132	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	30,230	-	(171,395)	-	67,060	(74,105)	9,101,545
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة و المودعة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	2,220,363	(171)	(2,517,844)	-	(375,477)	(673,129)	(1,531,113)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(1,663,398)	(1,663,398)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2,386)	-	(1,416)	-	(78,090)	(81,892)	(555,432)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,516,119	1	16,751,345	-	43,357,013	62,624,478	66,446,361

(د) محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة

كما في 31 كانون الأول 2022				كما في 31 كانون الأول 2021			
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة		المرحلة الأولى	المرحلة الثالثة
	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي		مستوى إجمالي	مستوى إجمالي		
مئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	99,869	-	-	-	99,869	186,081	-
3	2,322,423	-	1,094,488	-	3,416,911	19,183,921	-
4	76,132,868	-	1,302,706	-	77,435,574	67,783,774	-
5	57,488,032	-	3,196,034	-	60,684,066	58,766,179	-
6	36,344,652	-	3,689,264	-	40,033,916	55,211,126	-
7	-	-	15,435,100	-	15,435,100	20,057,685	-
8	-	-	-	-	1,112,153	801,474	-
9	-	-	-	-	9,427,341	1,039,314	-
10	-	-	-	-	31,424,520	33,884,422	-
غير مصنف	-	-	-	-	4,274,815	1,670,150	-
المجموع	172,387,844	3,565,688	24,717,592	199,933	42,473,208	243,344,265	258,584,126

إفصاح الدركة على التسهيلات :									
كما في 31 كانون الأول 2022					كما في 31 كانون الأول 2021				
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		الاجمالي		كما في 31 كانون الأول 2021
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الاجمالي	الاجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	165,743,840	851,375	55,444,926	260,653	36,283,332	258,584,126	258,584,187	245,594,187	
التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,574,171	3,455,764	908,665	-	780,565	14,719,165	19,876,892	19,876,892	
التسهيلات المسددة	(16,867,032)	(280,429)	(5,066,258)	(20,584)	(3,308,808)	(25,543,111)	(19,083,348)	(19,083,348)	
	158,450,979	4,026,710	51,287,333	240,069	33,755,089	247,760,180	246,387,731	246,387,731	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	18,538,180	-	(18,388,535)	-	(149,645)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,103,891)	(65,701)	5,765,298	65,701	(1,661,407)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(745,393)	-	(9,843,876)	-	10,589,269	-	-	-	
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(4,475,773)	-	(1,937,691)	(12,027)	124,901	(6,300,590)	(1,880,932)	(1,880,932)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,798,630	(395,321)	(2,155,844)	(93,810)	-	2,153,655	14,751,760	14,751,760	
التسهيلات المودومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(162,383)	(162,383)	(2,276)	(2,276)	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(74,888)	-	(9,093)	-	(22,616)	(106,597)	(672,157)	(672,157)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	172,387,844	3,565,688	24,717,592	199,933	42,473,208	243,344,265	258,584,126	258,584,126	

إفصاح الدركة على مخصص التدني:									
كما في 31 كانون الأول 2022					كما في 31 كانون الأول 2021				
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		الاجمالي		كما في 31 كانون الأول 2021
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الاجمالي	الاجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	145,247	2,084	8,466,380	1,605	30,152,846	38,768,162	38,789,039	32,789,039	
خسارة التدني على الزمعة الجديدة خلال السنة	21,912	77,560	61,540	-	754,980	915,992	7,610,359	7,610,359	
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستدقة	(12,954)	(417)	(170,528)	(28)	(3,604,330)	(3,788,257)	(4,232,206)	(4,232,206)	
	154,205	79,227	8,357,392	1,577	27,303,496	35,895,897	36,167,192	36,167,192	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	200,167	-	(65,800)	-	(134,367)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,651)	(151)	1,416,299	151	(1,411,648)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(414)	-	(56,781)	-	57,195	-	-	-	
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	(132,190)	-	(1,367,940)	(81)	7,401,396	5,901,185	3,090,979	3,090,979	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	222,242	(1,118)	630,308	(1,225)	-	850,207	(470,378)	(470,378)	
التسهيلات المودومة و المحولة خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(17,784)	(17,784)	(2,276)	(2,276)	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(133)	-	(72)	-	(340,529)	(340,734)	(17,355)	(17,355)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	439,226	77,958	8,913,406	422	32,857,759	42,288,771	38,768,162	38,768,162	

كما في 31 كانون الأول 2021										هـ) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام
كما في 31 كانون الأول 2022										
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثاني	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	المرحلة الأولى	مستوى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	مئات المصنف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:
119,167,964	150,852,811	-	-	-	-	-	-	-	150,852,811	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4
24,785,586	21,227,228	-	-	-	-	-	-	-	21,227,228	5
62,344,097	53,159,242	-	-	-	-	-	-	-	53,159,242	6
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مصنف
206,297,647	225,239,281	-	-	-	-	-	-	-	225,239,281	المجموع

افصاح الشركة على التسهيلات :									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022						البند	
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى تجمعي	مستوى فردي	مستوى تجمعي	مستوى فردي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
181,364,510	206,297,647	-	-	-	-	-	206,297,647	الرصيد بداية السنة	
24,785,586	12,044,032	-	-	-	-	-	12,044,032	التسهيلات الجديدة خلال السنة	
(39,658,288)	(10,639,207)	-	-	-	-	-	(10,639,207)	التسهيلات المسددة	
166,491,808	207,702,472	-	-	-	-	-	207,702,472		
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
-	-	-	-	-	-	-	-	التأثير نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	
39,805,839	17,536,809	-	-	-	-	-	17,536,809	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة و المدونة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	
-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
206,297,647	225,239,281	-	-	-	-	-	225,239,281	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	

إفصاح الشركة على مخصص التدبي:					
البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المرصد بداية السنة	172,182	-	-	-	338,087
خسارة التدبي على الرصد خلال الفترة	92,996	-	-	-	38,754
المسترد من خسارة التدبي على التسهيلات المستدقة	(3,468)	-	-	-	(74,012)
261,710	-	-	-	-	302,829
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال سنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(62,990)	-	-	-	(130,647)
التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	198,720	-	-	-	172,182

31 كانون الأول 2022					
الشركات					
المرصد	المقرض	الشركات الكبرى	المقرض والمتوسطة	المرصد	المرصد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,280,404	2,013,231	3,598,390	5,548,249	13,440,274
يضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة	322,835	506,362	1,362,171	1,169,817	3,361,185
يُطْلَق: الفوائد المحوكة للبرادات	(169,168)	(334,207)	(116,483)	(486,195)	(1,106,053)
مروقات ترجمة	3,045	(2,145)	(45,003)	(104,058)	(148,161)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(15,594)	-	-	(144,599)	(160,193)
الرصيد في نهاية السنة	2,421,522	2,183,241	4,799,075	5,983,214	15,387,052

31 كانون الأول 2021					
الشركات					
المرصد	المقرض	الشركات الكبرى	المقرض والمتوسطة	المرصد	المرصد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,148,647	1,683,760	2,763,131	4,556,165	11,151,703
يضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة	336,330	604,005	1,140,854	1,178,531	3,259,720
يُطْلَق: الفوائد المحوكة للبرادات	(183,298)	(260,896)	(122,048)	(124,700)	(690,942)
مروقات ترجمة	791	(13,638)	(183,547)	(61,747)	(258,141)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(22,066)	-	-	-	(22,066)
الرصيد في نهاية السنة	2,280,404	2,013,231	3,598,390	5,548,249	13,440,274

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 كما يلي:							
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022					
المجموع	المجموع	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
230,889,380	145,357,653	-	-	-	-	145,357,653	1
720,417	716,683	-	-	-	-	716,683	2
719,417	2,849,198	-	-	-	-	2,849,198	3
4,988,203	2,836,000	-	-	-	-	2,836,000	4
80,525,496	60,393,052	-	-	-	-	60,393,052	5
66,464,287	24,880,021	-	-	-	-	24,880,021	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	-	9
-	-	-	-	-	-	-	10
384,307,200	237,032,607	-	-	-	-	237,032,607	المجموع

توزعت المبيعات المالية بالتكلفة المضافة وفقاً للمراحل الاستثمارية على النحو الآتي :									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022							
المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البيد			
المجموع	المرحلة الثالثة	المجموع	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
349,154,840	384,307,200	-	-	-	-	384,307,200	صيد بداية السنة		
83,011,881	86,154,943	-	-	-	-	86,154,943	الاستثمارات الجديدة خلال السنة		
(44,904,609)	(232,770,851)	-	-	-	-	(232,770,851)	الاستثمارات المستحقة		
387,262,112	237,691,292	-	-	-	-	237,691,292			
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
(2,954,912)	(658,685)	-	-	-	-	(658,685)	التغيرات الناتجة عن تعديلات		
384,307,200	237,032,607	-	-	-	-	237,032,607	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

- إن ما يخص الحركة على مخصص تدني الخسائر الاستثمارية المتوقعة هي كما يلي :						
كما في 31 كانون الأول 2021			كما في 31 كانون الأول 2022			
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
699,871	477,080	-	-	-	477,080	رميد بداية السنة
115,499	-	-	-	-	-	خسارة اللدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(17,034)	(47,807)	-	-	-	(47,807)	المسترد من خسارة اللدني على الاستثمارات المستحقة
798,336	429,273	-	-	-	429,273	
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة
(321,256)	(57,096)	-	-	-	(57,096)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
477,080	372,177	-	-	-	372,177	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تستحق الموجودات المالية بالأكفّة المطلقة كما يلي :							
المجموع	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر إلى 3 شهور	لغاية شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
237,032,607	109,995,020	48,538,444	34,999,251	13,334,463	30,165,431	-	كما في 31 كانون الأول 2022
384,307,200	45,294,838	106,241,506	82,410,888	59,640,595	87,118,970	3,600,403	كما في 31 كانون الأول 2021

12. ممتلكات ومعدات - بالصادي						
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :						
المجموع	تحسينات وديكورات	أجهـزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدّات واجهـزة واثـاث	مبانـي	اراضـي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022						
الكلفة :						
98,801,765	28,810,901	15,910,244	1,078,676	28,579,045	19,756,597	4,666,302
الرصيد في بداية السنة						
2,018,428	851,326	359,197	273	684,779	111,651	11,202
إضافات						
(192,981)	(348)	(58,021)	-	(134,612)	-	-
استيعادات						
(116,811)	(15,587)	(15,508)	(1,330)	(29,873)	(49,942)	(4,571)
فروقات عملات أجنبية						
100,510,401	29,646,292	16,195,912	1,077,619	29,099,339	19,818,306	4,672,933
الرصيد في نهاية السنة						
الاستهلاك المتراكم :						
57,079,191	19,750,014	10,637,740	784,982	18,553,770	7,352,685	-
الاستهلاك المتراكم في بداية السنة						
5,649,538	2,038,552	1,306,582	105,896	1,837,421	361,087	-
استهلاك السنة						
(132,441)	(347)	(28,785)	-	(103,309)	-	-
(استيعادات)						
(52,506)	(14,265)	(7,583)	(939)	(18,255)	(11,464)	-
فروقات عملات أجنبية						
62,543,782	21,773,954	11,907,954	889,939	20,269,627	7,702,308	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة						
37,966,619	7,872,338	4,287,958	187,680	8,829,712	12,115,998	4,672,933
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة						
1,823,923	222,173	406,480	-	635,136	560,134	-
دفعات على شراء موجودات ثابتة *						
17,768,842	-	-	-	-	-	-
حق استخدام الأصول المستأجرة **						
57,559,384	8,094,511	4,694,438	187,680	9,464,848	12,676,132	4,672,933
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة						
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021						
الكلفة :						
82,767,596	22,256,500	15,451,903	1,069,218	25,880,246	14,057,738	4,051,991
الرصيد في بداية السنة قبل تعديل أثر تطبيق المعيار رقم (29)						
10,370,511	1,714,870	599,901	100,314	1,602,811	5,710,871	641,744
أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)						
93,138,107	23,971,370	16,051,804	1,169,532	27,483,057	19,768,609	4,693,735
الرصيد في بداية السنة المعدل بعد تطبيق أثر المعيار رقم (29)						
9,260,705	5,688,934	952,899	947	2,276,246	341,679	-
إضافات						
(2,964,448)	(760,525)	(1,026,076)	(84,770)	(1,039,048)	(54,029)	-
استيعادات						
(632,599)	(88,878)	(68,383)	(7,033)	(141,210)	(299,662)	(27,433)
فروقات عملات أجنبية						
98,801,765	28,810,901	15,910,244	1,078,676	28,579,045	19,756,597	4,666,302
الرصيد في نهاية السنة						
الاستهلاك المتراكم :						
51,989,206	17,622,863	9,779,435	691,071	17,178,523	6,717,314	-
استهلاك متراكم في بداية السنة قبل تعديل أثر تطبيق المعيار رقم (29)						
2,564,911	934,008	313,889	59,063	763,507	494,444	-
أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)						
54,554,117	18,556,871	10,093,324	750,134	17,942,030	7,211,758	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة بعد تطبيق أثر المعيار رقم (29)						
5,658,984	2,008,946	1,551,288	114,424	1,738,387	245,939	-
استهلاك السنة						
(2,850,777)	(731,390)	(971,192)	(74,492)	(1,030,984)	(42,719)	-
(استيعادات)						
(283,133)	(84,413)	(35,680)	(5,084)	(95,663)	(62,293)	-
فروقات عملات أجنبية						
57,079,191	19,750,014	10,637,740	784,982	18,553,770	7,352,685	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة						
41,722,574	9,060,887	5,272,504	293,694	10,025,275	12,403,912	4,666,302
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة						
1,481,708	359,945	155,109	-	321,457	645,197	-
دفعات على شراء موجودات ثابتة *						
16,459,704	-	-	-	-	-	-
«حق استخدام الأصول المستأجرة **						
59,663,986	9,420,832	5,427,613	293,694	10,346,732	13,049,109	4,666,302
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة						

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية المتبقية لاقتناء ممتلكات ومعدات 445.830 دينار لعام 2022 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .
- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 36.980.475 دينار لعام 2022 (32.842.215 دينار لعام 2021).

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة :		
عقــــــــــــــــارات مستملكــــــــــــــــة		
2022	2021	
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	73,140,691	68,067,305
إضافات	5,245,099	7,641,983
استبعادات	(2,173,470)	(2,568,597)
رصيد نهاية السنة	76,212,320	73,140,691
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,569,031)	(9,729,988)
رصيد نهاية السنة	66,643,289	63,410,703

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها , وللبنك المركزي في حالات استثنائية إن يمدد هذه المدة إلى سنتين متتاليتين كحد أقصى .

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 2018 بتاريخ 25 تشرين اول اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017, حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة هي كما يلي :		
31 كانونــــــــــــــــون الأول		
2022	2021	
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	9,729,988	9,999,844
(المسترد من) المخصص خلال السنة	(160,957)	(269,856)
رصيد نهاية السنة	9,569,031	9,729,988

15. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			31 كانون الأول 2022		
داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	9,658,839	9,658,839	-	8,496,971	8,496,971
-	51,420,000	51,420,000	-	34,079,000	34,079,000
-	235,000	235,000	-	282,000	282,000
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	25,000,000	25,000,000	-	50,937,867	50,937,867
-	86,313,839	86,313,839	-	93,795,838	93,795,838

** يمثل هذا البند أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وتفاصيله كما يلي :		
31 كانونــــــــــــــــون الأول		
2022	2021	
دينار	دينار	
الرصيد في بداية السنة	16,459,704	16,829,962
إضافات خلال السنة	5,000,318	3,155,328
عقود ملغاة خلال السنة	(29,525)	(148,965)
(إستهلاكات) خلال السنة	(3,656,931)	(3,370,516)
فروقات عملات أجنبية	(4,724)	(6,105)
الرصيد نهاية السنة	17,768,842	16,459,704

13. موجودات غير ملموسة – بالصافي		
يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :		
31 كانونــــــــــــــــون الأول		
2022	2021	
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	8,012,000	6,872,445
اضافات خلال السنة	908,765	2,623,664
الاطفاء للسنة	(1,435,943)	(1,470,887)
فروقات عملات أجنبية	(2,696)	(13,222)
رصيد نهاية السنة	7,482,126	8,012,000

14. موجودات أخرى		
31 كانــــــــــــــــون الأول		
2022	2021	
دينار	دينار	
فوائد وإيرادات برسم القبض	9,017,407	11,262,031
مصرفوات مدفوعة مقدماً	3,180,980	3,374,186
عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة *	66,643,289	63,410,703
شيكات مقاصة	368,898	994,110
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,990,486	2,094,650
تأمينات مدفوعة	240,198	244,132
دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً	4,502,953	6,463,301
مشتقات مالية – إيضاح (39)	118,463	-
مدينون وارصدة مدينة أخرى	5,043,342	5,499,070
المجموع	91,106,016	93,342,183

16 . ودائع عملاء					إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:				
31 كانون الأول 2022					31 كانون الأول 2021				
المجموع	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
514,126,227	8,285,614	99,132,184	53,345,674	353,362,755	514,126,227	8,285,614	99,132,184	53,345,674	353,362,755
886,305,283	14,006	1,434,818	11,191	884,845,268	886,305,283	14,006	1,434,818	11,191	884,845,268
541,508,256	10,010,735	43,493,632	96,192,198	391,811,691	541,508,256	10,010,735	43,493,632	96,192,198	391,811,691
74,356,025	-	110,000	-	74,246,025	74,356,025	-	110,000	-	74,246,025
المجموع	2,016,295,791	18,310,355	144,170,634	149,549,063	1,704,265,739	2,016,295,791	18,310,355	144,170,634	149,549,063
31 كانون الأول 2021					31 كانون الأول 2021				
المجموع	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول	الدخول
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
568,973,582	6,315,037	100,982,275	56,717,488	404,958,782	568,973,582	6,315,037	100,982,275	56,717,488	404,958,782
916,431,692	13,023	1,893,438	776	914,524,455	916,431,692	13,023	1,893,438	776	914,524,455
399,187,037	14,347,823	36,568,898	19,921,209	328,349,107	399,187,037	14,347,823	36,568,898	19,921,209	328,349,107
23,438,329	-	-	819,000	22,619,329	23,438,329	-	-	819,000	22,619,329
المجموع	1,908,030,640	20,675,883	139,444,611	77,458,473	1,670,451,673	1,908,030,640	20,675,883	139,444,611	77,458,473
بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 95,227,915 دينار أي ما نسبته 0/46% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022					بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 95,227,915 دينار أي ما نسبته 0/46% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022				
بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 8,143,597 دينار أي ما نسبته 0/43% كما في 31 كانون الأول 2021.					بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 8,143,597 دينار أي ما نسبته 0/43% كما في 31 كانون الأول 2021.				
بلغت الودائع المدجورة مقيمة السحب 23,248,084 دينار أي ما نسبته 1/21% كما في 31 كانون الأول 2021.					بلغت الودائع المدجورة مقيمة السحب 23,248,084 دينار أي ما نسبته 1/21% كما في 31 كانون الأول 2021.				
بلغت الودائع البائدة 55,325,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (73,684,908 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).					بلغت الودائع البائدة 55,325,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (73,684,908 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).				

17. تأمينات نقدية					إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:				
31 كانون الأول					31 كانون الأول				
2022	2021	دينار	دينار	دينار	2022	2021	دينار	دينار	دينار
89,596,155	92,734,104	89,596,155	92,734,104	89,596,155	89,596,155	92,734,104	89,596,155	92,734,104	89,596,155
20,026,931	19,924,972	20,026,931	19,924,972	20,026,931	20,026,931	19,924,972	20,026,931	19,924,972	20,026,931
المجموع	109,623,086	112,659,076	109,623,086	112,659,076	المجموع	109,623,086	112,659,076	109,623,086	112,659,076
18. مخصصات متنوعة					إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:				
31 كانون الأول 2022					31 كانون الأول 2022				
رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4,382,980	526,067	(1,038,372)	-	3,870,675	4,382,980	526,067	(1,038,372)	-	3,870,675
764,385	417,150	(824,260)	-	357,275	764,385	417,150	(824,260)	-	357,275
8,868	-	-	(1,478)	7,390	8,868	-	-	(1,478)	7,390
المجموع	5,156,233	(1,862,632)	(1,478)	4,235,340	المجموع	5,156,233	(1,862,632)	(1,478)	4,235,340
31 كانون الأول 2021					31 كانون الأول 2021				
4,253,672	385,350	(256,042)	-	4,382,980	4,253,672	385,350	(256,042)	-	4,382,980
832,435	97,767	(165,817)	-	764,385	832,435	97,767	(165,817)	-	764,385
216,043	167	(99,321)	(108,021)	8,868	216,043	167	(99,321)	(108,021)	8,868
المجموع	5,302,150	(521,180)	(108,021)	5,156,233	المجموع	5,302,150	(521,180)	(108,021)	5,156,233
19. ضريبة الدخل					أ- مخصص ضريبة الدخل				
31 كانون الأول					31 كانون الأول				
2022	2021	دينار	دينار	دينار	2022	2021	دينار	دينار	دينار
20,055,494	19,881,866	20,055,494	19,881,866	20,055,494	20,055,494	19,881,866	20,055,494	19,881,866	20,055,494
(19,413,712)	(18,161,428)	(19,413,712)	(18,161,428)	(19,413,712)	(19,413,712)	(18,161,428)	(19,413,712)	(18,161,428)	(19,413,712)
20,856,003	18,335,056	20,856,003	18,335,056	20,856,003	20,856,003	18,335,056	20,856,003	18,335,056	20,856,003
المجموع	21,497,785	20,055,494	21,497,785	20,055,494	المجموع	21,497,785	20,055,494	21,497,785	20,055,494

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي :		
2022	2021	
دينار	دينار	
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	20,856,003	18,335,056
ضريبة دخل سنوات سابقة	121,688	-
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(1,929,810)	(4,797,947)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	1,324,374	2,049,647
20,372,255	15,586,756	

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38%, علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 28%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2018, كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2019 و2020 و2021 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد. هذا ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2020, كما وقام البنك بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2021 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون. ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2020 , كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2021 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , ويرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2019 و2021 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم احتساب الضريبة المستحقة على البنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022, ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الإلتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :		
2022	2021	
دينار	دينار	
الربح المحاسبي	60,931,928	51,893,989
ارباح غير خاضعة للضريبة	(24,611,097)	(23,147,881)
مصرفوات غير مقبولة ضريبيا	26,135,553	28,846,779
الربح الضريبي	62,456,384	57,592,887
نسبة ضريبة الدخل	33,4%	31,8%
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	20,856,003	18,335,056

ب - موجودات ضريبية مؤجلة									
إن تقاميل هذا البند هي كما يلي:									
الحسابات المشمولة	موجودات ضريبية مؤجلة	دينار	المبالغ المحصرة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	2021	2022
مخصص ديون غير عامله	25,087,062	1,134,744	-	-	23,952,318	9,101,880	9,533,084	دينار	دينار
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	9,385,573	4,74,758	-	-	8,910,815	3,166,927	3,346,964	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,298,613	1,010,596	7,544	-	3,775,500	1,091,384	1,246,830	دينار	دينار
قوائد معققة	728,672	7,544	-	-	721,128	174,608	176,780	دينار	دينار
مخصص القضايا المقامة على البنك	764,385	824,260	-	-	357,275	119,837	274,538	دينار	دينار
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	9,729,988	160,957	-	-	9,569,031	3,395,263	3,454,647	دينار	دينار
تدني موجودات متوفرة للبيع	62,831	-	-	-	62,831	23,876	23,876	دينار	دينار
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	837,287	-	-	-	837,287	318,169	318,169	دينار	دينار
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	16,501,642	141,659	-	-	21,461,639	7,770,191	6,181,811	دينار	دينار
24,556,699	67,396,053	3,754,518	-	-	69,647,824	25,162,135	24,556,699	دينار	دينار
ج - مطلوبات ضريبية مؤجلة									
اندياطي القيمة العادلة	529,747	-	-	-	1,107,985	107,367	51,871	دينار	دينار

31 كانون الأول		*** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق استخدام الأصول – المستأجرة:
2021	2022	
دينار	دينار	تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة
3,424,483	3,617,727	أقل من سنة واحدة
10,700,014	12,290,281	من سنة إلى خمس سنوات
6,595,172	7,231,831	أكثر من خمس سنوات
20,719,669	23,139,839	مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة
15,578,959	17,376,666	التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
2,615,263	1,716,420	لغاية سنة
12,963,696	15,660,246	أكثر من سنة

21. مطلوبات أخرى		
31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2021	2022	
دينار	دينار	
3,181,123	8,019,551	فوائد مستحقة غير مدفوعة
9,781,208	8,424,527	شيكات مقبولة الدفع
7,756,932	6,763,075	أمانات وذمم مؤقتة
2,605,617	2,739,253	أرباح مساهمين غير موزعة
174,455	174,912	تأمينات صناديق حديدية
65,000	138,095	تأمينات عقارات مبيعة
5,448	-	مشتقات أدوات مالية – إيضاح (39)
7,694,926	8,069,724	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**
10,986,284	12,309,522	مطلوبات أخرى*
42,250,993	46.638.659	

31 كانون الأول		* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي :
2021	2022	
دينار	دينار	
283,703	310,879	أمانات الضمان الاجتماعي
315,834	320,737	أمانات ضريبة الدخل
8,438,566	8,094,391	مصرفات مستحقة
393,462	301,080	حوالات واردة
55,000	55,000	مكافأة اعضاء مجلس الإدارة
1,499,719	3,227,435	أرصدة دائنة أخرى
10,986,284	12,309,522	

موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة		- إن الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي :
2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	
24,556,699	21,808,399	51,871	48,946	رصيد بداية السنة
1,929,810	4,797,947	55,496	3,930	المضاف خلال السنة
(1,324,374)	(2,049,647)	-	(1,005)	المطفي خلال السنة
25,162,135	24,556,699	107,367	51,871	رصيد نهاية السنة

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة هي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

20. أموال مقترضة		عدد الأقساط				إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
سعر فائدة الإقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	المتبقية	الكلية	المبلغ	
دينار						
كما في 31 كانون الأول 2022						
صفر – 1%	سندات خزينة وكمبيالات	شهري	1-60	24-108	25,298,097	اقتراض من بنوك مركزية *
4.15%	رهن قروض عقارية لصالح الشركة	دفعة واحدة	1	1	15,000,000	اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**
متوسط 6.28%	لا يوجد	سنوي	513	953	17,376,666	إلتزامات عقود الإيجار ***
					57,674,763	المجموع
					دينار	كما في 31 كانون الأول 2021
صفر – 1%	سندات خزينة وكمبيالات	شهري	3-66	24-108	41,560,368	اقتراض من بنوك مركزية *
4.15%	رهن قروض عقارية لصالح الشركة	دفعة واحدة	1	1	15,000,000	اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**
متوسط 5.75%	لا يوجد	سنوي	482	838	15,578,959	إلتزامات عقود الإيجار ***
					72,139,327	المجموع

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 2% إلى 6.83%.

- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة , وبإلغ رصيد الاقتراض الغير خاضع لفائدة والمتعلق بالقروض التي طرحها البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كورونا مبلغ 16,506,116 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

** يمثل هذا البند المبلغ المقرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري وتستحق دفعة واحدة لأجل ثلاث سنوات.

** هذا وتوزعت بنود خارج المركز المالي وفقاً للمراتب الائتمانية بشكل إجمالي:									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
الإجمالي	دينار	الإجمالي	دينار	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
468,544,523	455,866,692	10,980,895	726,223	28,348,138	63,088,221	352,723,215	الرصيد بداية السنة		
80,971,401	45,175,309	9,918	83,912	939,544	5,814,598	38,327,337	التعرضات الجديدة خلال السنة		
(52,303,641)	(91,693,589)	(266,443)	(115,410)	(3,520,369)	(5,040,133)	(82,751,234)	التعرضات المستدقة		
497,212,283	409,348,412	10,724,370	694,725	25,767,313	63,862,686	308,299,318			
-	-	(2,000)	(302,613)	(12,507,640)	302,613	12,509,640	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	(35,900)	12,821,401	10,619,084	(12,821,401)	(10,583,184)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
8,343	-	2,004,673	(59,121)	(1,756,677)	(127,036)	(61,839)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
275,086	(5,474,156)	(1,972,524)	1,653,827	(8,262,723)	290,693	2,816,571	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة		
(39,925,709)	94,283,581	-	55,160	(1,966,393)	12,558,090	83,636,724	التغيرات الناتجة عن تعديلات		
(1,703,311)	(846,216)	(15,553)	-	(189,795)	-	(640,868)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
455,866,692	497,311,621	10,703,066	14,863,379	11,703,169	64,065,645	395,976,362	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

- كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسجيلات غير المباشرة بشكل إجمالي :									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
الإجمالي	دينار	الإجمالي	دينار	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
8,845,153	7,694,926	7,013,695	6,274	236,313	116,345	322,299	الرصيد بداية السنة		
336,645	64,662	-	121	1,989	3,679	58,873	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة		
(968,691)	(234,605)	(97,245)	(998)	(56,219)	(11,106)	(69,037)	خسارة التدني على التعرضات المستدقة		
8,213,107	7,524,983	6,916,450	5,397	182,083	108,918	312,135			
-	-	-	(2,613)	(60,458)	2,613	60,458	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	23,643	13,662	(23,643)	(13,662)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	10,292	(511)	(9,512)	(234)	(35)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
111,176	59,731	7,845	3,097	60,133	(2,215)	9,129	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة		
(616,170)	490,881	-	229	186,809	(41,869)	345,712	التغيرات الناتجة عن تعديلات		
(13,187)	(5,871)	(5,327)	-	(398)	-	(146)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
7,694,926	8,069,724	6,929,260	29,242	372,319	43,570	695,333	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

- هذا وتوزعت التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقا للمراحل الائتمانية بشكل افرادي كما يلي:									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		أ) الاعتمادات					
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية						
دينار	دينار	دينار	دينار	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مئات المئلف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	
-	-	-	-	-	-	-	-	1	
175,113	-	-	-	-	-	-	-	2	
10,008,311	784,461	-	-	-	-	-	784,461	3	
11,220,325	1,534,916	-	-	-	-	-	1,534,916	4	
4,171,891	14,891,397	-	-	-	-	-	14,891,397	5	
932,147	1,242,161	-	65,221	-	-	1,176,940		6	
79,672	-	-	-	-	-	-	-	7	
-	-	-	-	-	-	-	-	8	
-	-	-	-	-	-	-	-	9	
-	-	-	-	-	-	-	-	10	
26,587,459	18,452,935	-	-	65,221	-	18,387,714		المجموع	

افصاح الدركة على التسهيلات غير المباشرة:									
كما في 31 كانون الأول 2021		كما في 31 كانون الأول 2022		أ) الاعتمادات					
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية						
دينار	دينار	دينار	دينار	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مئات المئلف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	
52,308,450	26,587,459	-	79,672	-	-	26,507,787		الرصيد بداية السنة	
2,590,726	(762,267)	-	65,221	-	-	(827,488)		التسهيلات الجديدة خلال السنة	
(2,259,947)	(6,985,694)	-	(18,273)	-	-	(6,967,421)		التسهيلات المسددة	
52,639,229	18,839,498	-	126,620	-	-	18,712,878			
-	-	-	(61,399)	-	-	61,399		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
(23,677)	(4,679)	-	-	-	-	(4,679)		الائثر نتيجة تغير التصفيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	
(26,028,093)	(381,884)	-	-	-	-	(381,884)		التغيرات الناتجة عن تعديلات	
-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
26,587,459	18,452,935	-	-	65,221	-	18,387,714		إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	

أفصاح الدركرة على مخصص التدني:									
كما في 31 كانون الأول 2022					البنك				
كما في 31 كانون الأول 2021	الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	مستوى إجمالي	المرحلة الأولى	مستوى إجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	
دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	
92,892	20,775	-	-	3,614	-	17,161	الرصيد بداية السنة		
5,157	10,936	-	-	27	-	10,909	خسارة التدني على الزرعدة الجديدة خلال السنة		
(1,823)	(8,847)	-	-	(2,549)	-	(6,298)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستدقة		
96,226	22,864	-	-	1,092	-	21,772			
-	-	-	-	(1,065)	-	1,065	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
2,493	(848)	-	-	-	-	(848)	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة		
(77,944)	20,541	-	-	-	-	20,541	التغيرات الناتجة عن تعديلات		
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
20,775	42,557	-	-	27	-	42,530	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

كما في 31 كانون الأول 2022									
كما في 31 كانون الأول 2021	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	المرحلة الأولى	مستوى إجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	(ب) القيودات
دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	دinar	فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2
1,119,185	313,866	-	-	-	-	313,866	-	-	3
6,513,789	14,716,069	-	-	-	-	14,716,069	-	-	4
4,375,097	4,066,020	-	-	-	-	4,066,020	-	-	5
1,933,933	506,231	-	-	-	-	506,231	-	-	6
-	-	-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	-	-	-	9
-	-	-	-	-	-	-	-	-	10
13,942,004	19,602,186	-	-	-	-	19,602,186	المجموع		

افصاح الدركة على التسهيلات غير المباشرة:						
كما في 31 كانون الأول 2021		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
كما في 31 كانون الأول 2020	الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
18,627,450	13,942,004	-	404,981	-	13,537,023	الرصيد بداية السنة
7,771,148	15,503,620	-	-	-	15,503,620	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(13,362,034)	(8,802,945)	-	(404,981)	-	(8,397,964)	التسهيلات المسددة
13,036,564	20,642,679	-	-	-	20,642,679	
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(125,303)	-	-	-	-	-	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
1,030,743	(1,040,493)	-	-	-	(1,040,493)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
-	-	-	-	-	-	
13,942,004	19,602,186	-	-	-	19,602,186	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

افصاح الدركة على مخصص التدني:						
كما في 31 كانون الأول 2022		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البند
كما في 31 كانون الأول 2021	الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
37,862	16,210	-	1,116	-	15,094	الرصيد بداية السنة
11,552	14,393	-	-	-	14,393	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(20,826)	(12,404)	-	(1,116)	-	(11,288)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستدقة
28,588	18,199	-	-	-	18,199	
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(500)	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(11,878)	6,544	-	-	-	6,544	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
16,210	24,743	-	-	-	24,743	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

[illegible]

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:									
كما في 31 كانون الأول 2021			كما في 31 كانون الأول 2022						
الإجمالي		الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى			
			مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
112,042,910	95,353,731	10,980,895	-	11,490,712	-	72,882,124	الرصيد بداية السنة		
5,255,003	4,051,837	9,918	-	121,306	-	3,920,613	التسهيلات الجديدة خلال السنة		
(4,261,911)	(5,383,833)	(266,443)	-	(261,374)	-	(4,856,016)	التسهيلات المسحقة		
113,036,002	94,021,735	10,724,370	-	11,350,644	-	71,946,721			
-	-	(2,000)	-	(3,848,182)	-	3,850,182	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	(35,900)	-	1,855,157	-	(1,819,257)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
8,343	-	52,083	-	(51,083)	-	(1,000)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
(506,623)	716,805	(19,934)	-	(383,211)	-	1,119,950	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة		
(15,971,455)	(15,108,450)	-	-	(2,616,778)	-	(12,491,672)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المحدومة		
-	-	-	-	-	-	-			
(1,212,536)	(746,638)	(15,553)	-	(189,795)	-	(541,290)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
95,353,731	78,883,452	10,703,066	-	6,116,752	-	62,063,634	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

أوضاع الدرحة على مخصص التدني:									
كما في 31 كانون الأول 2022					كما في 31 كانون الأول 2021				
المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة
مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة									
111,475	-	123,943	-	7,249,113	7,249,113	7,249,113	7,249,113	7,249,113	7,249,113
خسارة التدني على الزمعة الجديدة خلال السنة									
7,486	-	254	-	7,740	220,524	220,524	220,524	220,524	220,524
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستدقة									
(6,879)	-	(25,820)	-	(97,245)	(859,575)	(859,575)	(859,575)	(859,575)	(859,575)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى									
112,082	-	98,377	-	7,126,909	7,314,306	7,314,306	7,314,306	7,314,306	7,314,306
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية									
28,322	-	(28,322)	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة									
(2,667)	-	2,667	-	-	-	-	-	-	-
الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة									
(5)	-	(2,431)	-	2,436	-	-	-	-	-
(10,189)	-	67,256	-	15,701	58,313	58,313	58,313	58,313	58,313
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة									
62,280	-	36,031	-	-	(110,734)	(110,734)	(110,734)	(110,734)	(110,734)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف									
(104)	-	(398)	-	(5,327)	(12,772)	(12,772)	(12,772)	(12,772)	(12,772)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة									
189,719	-	173,180	-	6,929,260	7,249,113	7,249,113	7,249,113	7,249,113	7,249,113

د) السقوف غير المستغلة									
كما في 31 كانون الأول 2022					كما في 31 كانون الأول 2021				
المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة
مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:									
5,138	-	-	-	5,138	5,138	5,138	5,138	5,138	5,138
1									
7,064,133	-	-	-	7,064,133	9,383,550	9,383,550	9,383,550	9,383,550	9,383,550
2									
23,752,674	-	-	-	23,752,674	39,799,599	39,799,599	23,752,674	23,752,674	23,752,674
3									
133,767,774	-	246,042	-	134,013,816	79,162,594	79,162,594	134,013,816	134,013,816	134,013,816
4									
113,532,116	-	1,255,306	-	114,787,422	84,011,920	84,011,920	114,787,422	114,787,422	114,787,422
5									
17,800,993	-	1,391,362	-	19,192,355	40,604,006	40,604,006	19,192,355	19,192,355	19,192,355
6									
-	-	2,628,486	-	2,628,486	3,202,247	3,202,247	2,628,486	2,628,486	2,628,486
7									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
10									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مصدقة									
-	64,065,645	-	14,863,379	78,929,024	63,814,444	63,814,444	78,929,024	78,929,024	78,929,024
المجموع									
295,922,828	64,065,645	5,521,196	14,863,379	380,373,048	319,983,498	319,983,498	380,373,048	380,373,048	380,373,048

إفصاح الدركة على السقوف غير المستغلة:					
كما في 31 كانون الأول 2022			المرحلة الأولى		
كما في 31 كانون الأول 2021	الاجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
285,565,713	319,983,498	-	726,223	16,372,773	63,088,221
65,354,524	26,382,119	-	83,912	753,017	5,814,598
(32,419,749)	(70,521,117)	-	(115,410)	(2,835,741)	(5,040,133)
318,500,488	275,844,500	-	694,725	14,290,049	63,862,686
-	-	-	(302,613)	(8,598,059)	302,613
-	-	-	12,821,401	8,763,927	(12,821,401)
-	-	1,952,590	(59,121)	(1,705,594)	(127,036)
930,689	(6,186,282)	(1,952,590)	1,653,827	(7,879,512)	290,693
1,043,096	110,814,408	-	55,160	650,385	12,558,090
-	-	-	-	-	-
(490,775)	(99,578)	-	-	-	(99,578)
319,983,498	380,373,048	-	14,863,379	5,521,196	64,065,645
			إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

إفصاح الدركة على مخصص التدني:					
كما في 31 كانون الأول 2022			المرحلة الأولى		
كما في 31 كانون الأول 2021	الاجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
761,042	408,828	-	6,274	107,640	116,345
99,412	31,593	-	121	1,708	3,679
(86,467)	(83,410)	-	(998)	(26,734)	(11,106)
773,987	357,011	-	5,397	82,614	108,918
-	-	-	(2,613)	(31,071)	2,613
-	-	-	23,643	10,995	(23,643)
-	-	7,856	(511)	(7,081)	(234)
50,870	(12,189)	(7,856)	3,097	(7,123)	(2,215)
(415,614)	365,485	-	229	150,778	(41,869)
-	-	-	-	-	-
(415)	(42)	-	-	-	(42)
408,828	710,265	-	29,242	199,112	43,570
			إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

الرصيد بداية السنة					
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة					
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة					
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى					
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية					
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة					
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث					
التغيرات الناتجة عن تعديلات					
التسهيلات المعدومة					
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف					
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة					

22. رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 .
- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

23. الاحتياطات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة . يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى، هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى.

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	المبلغ	
	دينار	طبيعة التقييد
الاحتياطي القانوني	110,452,964	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	4,102,021	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

24. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :		2021	2022
		دينار	دينار
رصيد في بداية السنة		(12,855,521)	(13,009,685)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة خلال السنة *		(154,164)	(23,954)
الرصيد في نهاية السنة		(13,009,685)	(13,033,639)

* يشمل هذا البند التغير بعد الاخذ بعين الاعتبار صافي حصة البنك من القطع البنيوي للاستثمار في رأس مال بنك الأردن – سوريا للأعوام 2022 و2021.

25. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

		2022	2021
		دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة		(3,979,324)	(6,092,218)
أرباح غير متحققة – أدوات ملكية		51,879,948	2,734,811
(خسائر) غير متحققة – أدوات دين		-	-
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – أدوات دين		-	(212,204)
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة نتيجة البيع		-	(406,788)
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع		650,840	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة		(55,496)	(2,925)
الرصيد في نهاية السنة *		48,495,968	(3,979,324)

* بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 107.367 دينار للعام 2022 (51.871 دينار للعام 2021).

26. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

		2022	2021
		دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة		176,032,362	165,814,735
أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) **		-	3,824,745
الرصيد في بداية السنة المعدل		176,032,362	169,639,480
أرباح موزعة على المساهمين		(36,000,000)	(24,000,000)
أرباح السنة		40,139,436	36,008,748
المحول (إلى) الاحتياطات		(6,143,884)	(6,518,732)
(الخسائر) المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل *		(903,399)	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية		113,927	902,866
الرصيد في نهاية السنة		173,238,442	176,032,362

- يشمل رصيد الارباح المدورة 25,162,135دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2022 (24,556,699 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) .

- يشمل رصيد الأرباح المدورة 227,598 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9), وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحقيقه, كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813.437 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

* بالصافي بعد ضريبة الدخل.

** قام البنك خلال الفترة باعادة تقييم أثر التضخم في سوريا , حيث تبين للإدارة أن الوضع الاقتصادي الحالي في سوريا لا يعكس التضخم المفرط وعليه فقد قامت باعتبار الأرصدة المعدلة كما في 31 كانون الأول 2021 كأرصدة افتتاحية للعام 2022 ولم يتم قيد أي أثر نتيجة التضخم في القوائم المالية بناءً على تعليمات معيار المحاسبة الدولي (29).

27. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 30 كانون الثاني 2023 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني .

29. الفوائد المدينة		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2022	2021	
دينار	دينار	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,867,032	1,589,453
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	5,557	2,876
ودائع توفير	2,608,280	2,391,408
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	14,990,725	9,999,152
شهادات إيداع	1,506,575	971,771
أموال مقترضة	710,331	751,527
تأمينات نقدية	1,807,927	1,687,643
رسوم ضمان الودائع	2,840,625	2,351,034
فوائد إلتزامات عقود إيجار	1,134,358	926,248
28,471,410	20,671,112	

30. صافي إيرادات العمولات		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2022	2021	
دينار	دينار	
عمولات تسهيلات مباشرة	4,545,012	4,137,983
عمولات تسهيلات غير مباشرة	2,426,520	2,503,111
عمولات أخرى	16,517,245	15,546,421
المجموع	23,488,777	22,187,515
ينزل: عمولات مدينة	1,586,369	1,194,968
صافي إيرادات العمولات	21,902,408	20,992,547

31. أرباح عملات أجنبية		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2022	2021	
دينار	دينار	
ناتجة عن التداول/ التعامل	89,726	165,095
ناتجة عن التقييم	4,106,128	3,134,263
4,195,854	3,299,358	

28. الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2021	
دينار	دينار	
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للفراد (التجزئة) :	50,704,604	46,406,205
حسابات جارية مدينة	1,334,653	1,405,377
قروض وكمبيالات	44,746,821	40,559,790
بطاقات الائتمان	4,623,130	4,441,038
القروض العقارية	18,806,733	16,742,079
الشركات :	36,288,188	36,722,111
الشركات الكبرى :	20,521,905	21,823,354
حسابات جارية مدينة	2,781,864	4,495,271
قروض وكمبيالات	17,740,041	17,328,083
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	15,766,283	14,898,757
حسابات جارية مدينة	2,932,363	3,492,182
قروض وكمبيالات	12,833,920	11,406,575
الحكومة والقطاع العام	13,733,940	8,548,868
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,918,692	1,661,143
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,813,050	3,919,776
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	11,597,167	14,772,769
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	-	124,695
المجموع	143,862,374	128,897,646

35. مصاريف أخرى			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
ايجارات			1,017,884	1,049,498
قرطاسية ومطبوعات			758,378	811,651
بريد وهاتف وسويقت			2,201,853	2,190,439
أنظمة و صيانة وتصليدات وتنظيفات			7,639,183	6,448,015
رسوم ورخص وضرائب			4,253,657	3,958,710
اعلانات واشتراقات			9,161,462	6,909,743
رسوم تأمين			5,600,443	4,717,389
انارة وتحفئة			805,315	561,935
تبرعات واعانات			1,161,265	509,254
ضيافة ومؤتمرات وندوات			278,693	213,561
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات			1,924,794	1,857,303
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة			52,041	55,000
متفرقة أخرى			1,262,118	1,141,514
			36,117,086	30,424,012

36. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
الأرصدة لدى بنوك مركزية			95,424	35,395
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية			101,426	3,195
الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية			(32,467)	(5,908)
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل – أدوات الدين			-	(212,204)
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة			5,985,123	17,597,472
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة			(104,903)	(222,791)
بنود خارج قائمة المركز المالي			380,669	(1,137,040)
			6,425,272	16,058,119

32. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة					إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	
خلال العام 2022		أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
أسهم محلية		-	82,577	21,480	104,057	
		-	82,577	21,480	104,057	
خلال العام 2021						
أسهم محلية		-	77,381	12,888	90,269	
		-	77,381	12,888	90,269	

33. إيرادات أخرى			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة			1,761,686	1,603,670
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك			1,182,584	550,211
ايرادات البريد والهاتف وسويقت			342,957	466,990
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك			170,001	184,717
أرباح بيع ممتلكات ومعدات			65,913	81,073
فوائد معلقة معادة للإيرادات			1,106,053	690,942
ايرادات أخرى			967,567	1,635,814
			5,596,761	5,213,417

34. نفقات الموظفين			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :			2022	2021
			دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلوات الموظفين			26,412,279	24,378,296
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي			2,250,491	2,227,512
مساهمة البنك في صندوق الادخار			1,706,188	1,642,728
نفقات طبية			1,274,127	1,088,465
تدريب الموظفين			396,392	365,151
مياومات سفر وتنقلات			715,065	461,237
تأمين حياة			101,214	92,614
			32,855,756	30,256,003

37. حصة السهم من الربح للسنة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الأول	2022	2021
دينار	دينار	دينار
	40,139,436	36,008,748
	200,000,000	200,000,000
الربح للسنة (مساهمي البنك)		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *		
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
الأساسي والمخفض		
فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
0/201	0/180	

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم من الربح العائد لمساهمي البنك بناءً على عدد الأسهم المصرح بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021 وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (33).

38. النقد وما في حكمه		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الأول	2022	2021
دينار	دينار	دينار
	663,396,371	371,518,123
	150,844,506	136,007,374
	(61,078,839)	(42,575,971)
	(123,395,472)	(99,756,950)
	629,766,566	365,192,576
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر		
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر		
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر		
أرصدة مقيدة السحب		

39. مشتقات أدوات مالية						
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :						
كما في 31 كانون الأول 2022	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق	من 3 - 12 شهر	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	128,237	(9,774)	7,393,373	7,393,373	-	7,393,373
المجموع	128,237	(9,774)	7,393,373	7,393,373	-	7,393,373
كما في 31 كانون الأول 2021						
عقود شراء عملات اجنبية	79,538	(84,986)	41,788,998	37,276,712	4,512,286	41,788,998
المجموع	79,538	(84,986)	41,788,998	37,276,712	4,512,286	41,788,998

- تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تحل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

40. المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا والشركة التابعة و كبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعوامل التجارية . إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة .

المجموع		الجهة ذات العلاقة					- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :	
31 كانون الأول 2021	2022	أطراف أخرى	صندوق ادخار موظفي البنك	المدراء التنفيذيين	اعضاء مجلس الإدارة	الشركات التابعة*	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
موجودات :								
45,415,294	45,415,294	-	-	-	-	45,415,294	استثمارات	
5,604,549	4,337,282	1,503,294	-	481,288	2,352,700	-	أرصدة تسهيلات ائتمانية	
217,180	10	-	-	-	-	10	أرصدة ودائع وحسابات جارية	
3,982,000	3,982,000	-	-	-	-	3,982,000	أرصدة التأمينات التقدية	
مطلوبات:								
37,604,494	51,396,574	24,309,799	243,181	3,724,181	911,565	22,207,848	ودائع عملاء وتأمينات	
7,753,511	7,308,547	-	-	-	-	7,308,547	ودائع بنوك	
3,434,659	3,297,469	-	-	-	-	3,297,469	أموال مقترضة	
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:								
933,936	606,708	38,300	-	50,000	10,000	508,408	حسابات	
472,543	-	-	-	-	-	-	قيودات واعتمادات	
المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول								
2021	2022						عناصر قائمة الربح او الخسارة الموحدة:	
دينار	دينار						فوائد وعمولات دائنة	
334,753	383,807	122,666	79	93,587	167,475	-	فوائد وعمولات مدينة	
1,055,710	1,757,433	541,793	47,981	111,458	1,241	1,054,960		

أسعار الفائدة:

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 1% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 12% .
- لا يوجد أسعار للفوائد الدائنة بالأجنبي كون ليس هنالك تسهيلات ممنوحة بالعملات الأجنبية.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 5.422%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 2.2% إلى 2.93%.
- * إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.
- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً أن البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.
- بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 33 عميل كما في 31 كانون الأول 2022.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2022	2021	دينار	دينار
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	2,343,120	2,182,594	
تنقلات وأمانة سر	27,036	36,033	
بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة	664,057	658,982	
المجموع	3,034,213	2,877,609	

41. إدارة المخاطر

أولاً : الافصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها , ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بحورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف انواع المخاطر من حيث :

- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة .
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ...).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الإدارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى الحاق خسائر مالية للبنك.

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي :
 - دائرة ائتمان الشركات (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان الشركات).
 - دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".
 - دائرة ائتمان الافراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للافراد).
 - دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل اساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات SME, وأفراد) ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الاداءKey Performance Indicators وذلك من خلال اعداد دراسات وتقاريرتعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات واعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الاعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعده او في عدم التوسع فيها, كما تقوم باعداد دراسات و تقارير دورية تهتم بما يلي:
 - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
 - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
 - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
 - تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات,حكومة,SME و افراد) ومقارنة نسب النمو و الربحية بأداء القطاع المصرفي.
 - تطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
 - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
 - تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي, الإدارة, الوضع المالي, خبره... الخ).
 - تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
 - تصنيف الضمان (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recovery Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر Loss Given Default LGD.
2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان .
3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان , القطاع الاقتصادي , التوزيع الجغرافي , المحافظ الائتمانية ... الخ) . وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .
5. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة :يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان .
6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي :
 - تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده .
 - التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
 - استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص .
 - دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
 - التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
 - لجان متخصصة للموافقة على الائتمان .
7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
8. تطبيق انظمة الية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).
9. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة .
10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر .
11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية .

13. اعداد وإجراء اختبارات اللوضاع الضاغطة (Stress Testing).

14. التقارير الرقابية :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية :

التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة وغيرها .

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية .

- تصنيف المخاطر الائتمانية , القطاع الاقتصادي , نوع الائتمان , الضمانات, التركزات , اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ,..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العمل, المنطقة الجغرافيّة, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, تاريخ الاستحقاق, نوع الضمان وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقه عن مجلس الإدارة, اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول .

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفعها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية منذ ذلك التاريخ وتتبع اداريا إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الاسس التالية :

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .

3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك . ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.

4. تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول . يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعها للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.

5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) :

6. تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالاضافة للتأكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

7. بناء قاعدة بيانات بالاطء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الاخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة .

8. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.

9. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.

10. اعداد وإجراء اختبارات اللوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.

11. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري, ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

12. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتاخذ من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية.

13. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.

14. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها. يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم. وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

15. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها. يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم. تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

▪ مخاطر تمويل السيولة(Funding liquidity Risk) :

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

▪ مخاطر سيولة السوق(Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.

- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).

- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value).

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk).

- اختبار الحساسية (Stress Testing).

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

- تطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.

- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وإمتثال النسبة للحدود الدنيا.

- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

- الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.

- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.

- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.

- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثيره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالميا.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرات أسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات أسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability، و قد تأسست وحدة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل إلى بيئة أكثر أماناً.

وحرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات، يتولى البنك إدارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS.
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر /مجلس الإدارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT 2019.

مخاطر الامتثال

تعرف مخاطر الامتثال على انها المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

يؤمن بنك الاردن أن الامتثال للأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية والحفاظ على سمعتها ومصداقيتها ويدرك انعكاس ذلك في الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين واصحاب المصالح. ويعتبر بنك الاردن الامتثال ثقافة مؤسسية ومسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب وتقع على عاتق جميع الجهات في البنك بدءا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و انتهاءً بجميع الموظفين كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به.

وانطلاقا من هنا أسس بنك الاردن دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تتبع للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث ترفع الدائرة تقاريرها الدورية للجنة الامتثال حول المواضيع المتعلقة بكافة محاور الاعمال الموضحة ضمن الوحدات التي تندرج ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة , هذا وقد تم رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الالية اللازمة لها لتحقيق اهدافها ومنح موظفي الدائرة والصلاحيات التي تمكنهم من اداء واجباتهم باستقلالية تامة و تخصيص الموازنات اللازمة لها و يتم تعيين ضباط امتثال في كافة الشركات التابعة للبنك وفروعه الخارجية ويتم متابعتهم والاشراف على اعمالهم من خلال دائرة الامتثال في الإدارة العامة .

يتم إدارة مخاطر الامتثال ضمن المحاور التالية:

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة:

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة الامتثال كوحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتدير مخاطر الامتثال على مستوى البنك وفقا للأسس التالية:

- اعداد سياسة الامتثال على مستوى المجموعة البنكيةCompliance Group Policy وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- تطبيق نظام الي لإدارة مخاطر الامتثال مبني على درجة المخاطرRis Based Approach .
- تقديم النصح و المشورة لمجلس الإدارة ولباقي الادارات التنفيذية في البنك بشأن التطبيق السليم للتعليمات والقوانين (منها القوانين والسياسات الداخلية).
- اعداد برامج التحقق من الامتثال بـ Compliance Monitoring Programme لتزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن مخاطر الامتثال الرئيسية تدار بشكل ملائم من قبل الجهات ذات العلاقة.
- ابصال التغيرات المرتبطة بالتعليمات لتحقيق الاهداف المشتركة ومشاركتها مع قطاع الأعمال في الوقت المناسب.
- دائرة الامتثال هي نقطة الاتصال مع الجهات الرقابية والمسؤولة عن مساعدة الإدارة العليا بالحفاظ على اقامة علاقات جيدة مع الجهات الرقابية.
- المساعدة في تعزيز ثقافة الامتثال من خلال العمل بدور النصح والارشاد وتوضيح القوانين.
- توفير التدريب والتوعية للإدارة والموظفين بشأن متطلبات الامتثال بشكل مستمر وتطوير برامج التدريب وفقا للمستجدات .
- التنسيق مع الوظائف الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ودوائر المخاطر وتنسيق العمل الذي تقوم به هذه الوظائف.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كوحده مستقلة وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال تتولى الوحدة إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة ضمن الأسس التالية:

- سياسة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة AML Group Policy معتمدة من مجلس إدارة البنك و معممة على كافة العاملين في البنك باختلاف مهامهم الوظيفية وبجميع مستوياتهم الادارية .
- تعيين مسؤول للابلاغ Money Laundering Reporting Officer MLRO يتولى وبشكل مستقل عملية الابلغ لوحدة التحريات المالية FIU عن اي شبهة تتعلق بغسل اموال او تمويل ارهاب او تهرب ضريبي وتعيين نائب له .
- تطبيق برنامج للتعرف على العملاء KYC بما ينسجم مع متطلبات مختلف الجهات الرقابية وتطبيق اجراءات العناية الواجبة Customer Due Diligence استنادا للمنهج المستند إلى المخاطر بحيث يتم بذل العناية الواجبة المعززة Enhanced Customer Due Diligence للعملاء من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية الذين ينطبق عليهم تصنيف العميل مرتفع المخاطر وفقا لمنهجية البنك المعتمدة لتصنيف مخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب و تشمل هذه الاجراءات حظر التعامل مع اي من الاسماء المدرجة على قوائم الحظر الدولية و اهمها قرارات مجلس الامن و كذلك حظر فتح حسابات مجهولة او حسابات رقمية او التعامل مع البنوك الوهمية .
- تبني اجراءات تساعد البنك على التعرف على المستفيد الحقيقي Beneficial Owner والمستفيد النهائي Ultimate Beneficial Owner عند انشاء العلاقة و /أو عند اجراء اي عملية مالية لمصلحة اي عميل من خلال البنك .
- تبني اجراءات للمتابعة و المراقبة المستمرة للحركات المالية و انشطة العملاء المنفذة من خلال قنوات البنك المختلفة بشكل مستمر و فقا للمنهج المستند إلى المخاطر "RBA Risk Based Approach للكشف عن اي نشاط مشبوه يقع تحت اطار شبهة غسل اموال او تمويل ارهاب أو تهرب ضريبي والاحطار عنه فورا وفقا للقوانين و التعليمات السارية التي نتطبق على البنك حسب القطاع القضائي الذي يمارس البنك اعمالا فيه.
- يقع على عاتق دائرة الامتثال دراسة المنتجات قبل طرحها و كذلك تقييم قنوات تقديم الخدمة قبل اتاحتها لعملاء البنك و تقييم مخاطر استغلالها لعميات غسل الاموال و تمويل الهاب و وضع الضوابط المخففة و تطوير الاجراءات الرقابية.
- تخصيص قنوات لموظفي البنك للابلغ عن اي شبهة تقع ضمن اطار غسل الاموال او تمويل الارهاب او التهرب الضريبي و تشجيعهم على الابلغ و توفير الحماية لهم انطلاقا من سياسة البنك للانذار المبكر Whistleblowing Policy .
- وضع اجراءات رادعة لاي تقصير او عدم امتثال للمتطلبات الواردة ضمن برنامج البنك لمكافحة غسل الاموال و تمويل الهاب و توثيق ذلك ضمن ميثاق السلوك المهني Code of Conduct.
- اجراء عملية تقييم دوري لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب التي يواجهها البنك على مستوى المجموعة البنكية Self- Risk Assessment تأخذ بعين الاعتبار مخاطر العملاء- مخاطر المنتجات -مخاطر قنوات تقديم الخدمة-مخاطر التفرعات الخارجية و كذلك نتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر National Risk Assessment.
- وضع اجراءات للتعامل مع البنوك الاجنبية تشمل اتخاذ اجراءات العناية الواجبة وفقا لدرجة المخاطر و تقييم برامج الامتثال و برامج مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب في هذه البنوك و الحصول على موافقة السيد المدير العام قبل اي تعامل و متابعة تعاملات البنك مع هذه البنوك بشكل مستمر .
- وضع برنامج تدريبي مستمر يشمل كافة موظفي البنك بمختلف مستوياتهم الادارية بما في مجلس إدارة البنك و تطوير هذه البرنامج بشكل مستمر.
- التوثيق و حفظ السجلات استنادا لتعليمات الجهات الرقابية في القطاعات القضائية التي يمارس البنك اعمال فيها وفقاً لاجراءت و اليات البنك المخصصه لهذا الغرض .
- اجراء عملية تحقيق مستقل من قبل دائرة التدقيق الداخلي و رفع النتائج و التوصيات للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .

مخاطر عدم الامتثال لقانون FATCA

لاحقاً لدخول الاردن في اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية و حكومة (الدول الشريكة في الاتفاقية) بشأن التعاون من أجل تسهيل تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية FATCA وتبني الاردن المنهج الحكومي IGA model 2 وكجزء من برنامج الامتثال في بنك الاردن قام أعضاء مجموعة بنك الأردن بإستكمال اجراءات التسجيل مع دائرة الخزينة الامريكية - دائرة الابرادات الداخلية (IRS) كمؤسسة مالية اجنبية مشاركة PFFI وذلك في اطار الجهود الرامية إلى الالتزام بمتطلبات قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الاجنبية الامريكي الصادر عام 2010 (FATCA).

وتقوم وحدة التحقق المالي والضريبي/ قسم الـ FATCA باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتلبية متطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية للعملاء الأمريكيان الـ FATCA وذلك لجميع أعضاء مجموعة بنك الأردن, وذلك حسب المنهجية و الإتفاقية الموقعة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية IGA model 2, حيث يعد بنك الأردن/ الأردن هو الـ Lead للمجموعة وبذلك يكون مسؤولاً عن عملية الإفصاح لكامل المجموعة "عدا بنك الأردن/ البحرين والذي يخضع لمنهجية وإتفاقية الـ "1" IGA model .

وانطلاقاً من سياسة الامتثال لقانون الـ FATCA المعتمدة من مجلس الإدارة و التي يتم مراجعتها بشكل دوري تم تطوير برنامج الامتثال ضمن المحاور الرئيسية التالية :

- محور الـ Due Diligence and Documentation

- محور الـ Reporting

- محور الـ Certificate

- محور الـ Withholding وفقاً لمتطلبات الاتفاقية

مخاطر الاحتيال والفساد

انطلاقاً من حرص دارة البنك على تعزيز مبادئ الاستقامة و النزاهة و العمل الجماعي تم تأسيس قسم خاص يعنى بإدارة مخاطر الاحتيال والفساد تحت مظلة دائرة الامتثال و تم رفد القسم بالموارد البشرية التي تتمتع بمهارات و كفاءات عالية.

حيث يعتمد برنامج إدارة مخاطر الاحتيال في بنك الاردن على الاسس التالية:

- اعتماد سياسة موحدة لمكافحة الاحتيال و الفساد على مستوى مجموعة بنك الادن و اعتمادها من مجلس إدارة البنك .
- توفير الانظمة و الصلاحيات اللازمة لدائرة الامتثال التي تمكنها من إدارة هذه النوع من المخاطر و العمل على تطويرها بشكل مستمر.
- اعتماد سياسة للتعرف على الموظفين KYE تتضمن التحقق من الاشخاص المرشحين لوظائف في البنك من حيث النزاهة و عدم وجود مؤشرات سلبية تتعلق بسلوكياتهم و الاستمرار بالتحقق من موظفي البنك بعد التعيين بتوظيف اليات للتحقق من عدم وجود مؤشرات سلبية تتعلق بسلوكياتهم و ادائهم .
- اعتماد اليات للتحقق من الموردين قبل التعامل و بعد التعاقد.
- اعتماد سياسة لإدارة تعارض المصالح و وضع اليات و اجراءات عمل لتجنب اي تعارض في المصالح و مراقبة الامتثال لها بشكل مستمر.
- اعتماد ميثاق للسلوك المهني Code of Conduct و تعميمه على كافة الموظفين و توعيتهم باهم مبادئه بشكل مستمر
- توفير قناة للابلاغWhistleblowing " "عن اي اختراقات او شبهات و جعل هذه القناة متاحة لكافة اصحاب المصالح من موظفين /عملاء/ مساهمين /موردين على مدار الساعة و جعلها متاحة على الموقع الرسمي للبنك.
- وضع مسارات محددة للتصعيد فيما يتعلق بمخالفات الموظفين حسب معطيات كل حالة (دائرة الامتثال/دائرة الموارد البشرية/ دائرة التدقيق الداخلي/لجنة التدقيق -مجلس الإدارة).
- اعتماد سياسة للانذار المبكر يضمن البنك بموجبها الحماية للمبلغين و يمكنهم من الابلاغ بشكل سري عن اي معلومات تتعلق بوجود مخالفات او اختراقات.
- اعتماد مبدأ الشفافية بحيث يتم اعلام البنك المركزي الأردني و الجهات المعنية عن اي حالات متحققة يتم التعامل معها.

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

يولي بنك الأردن أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعداله وشفافية، وينعكس ذلك واضحا بالاعمال اليومية التي يمارسها البنك بدأً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيورها وصياغة العقود والنماذج، وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية.وتعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوي العملاء التي تم تأسيسها بما ينسجم مع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 وتتبع إداريا لدائرة الامتثال بوصفها دائرة رقابية مؤشرا على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعداله وشفافية، حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوي العملاء ممكن أن تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامه ووسيله للتطوير من خلال استقبال الشكاوي وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل.مع عدم اغفال دور شكاوي العملاء في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء و وحدة جودة الخدمة اليومي لغايات معالجة شكاوي العملاء.

يتم إدارة ومعالجة شكاوي العملاء وفقاً لما يلي:

- اعداد سياسة التعامل مع شكاوي العملاء وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- اعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء على مدى 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.
- اعداد الية لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها اصوليا ومراجعتها بشكل دوري .
- توفير انظمة الية ضمن نظام CX لإدارة شكاوي العملاء و متابعتها.
- يتم التعامل مع الشكاوي الواردة من عملاء البنك و شركائه التابعة و الفروع الخارجية بالوقوف على أسبابها و معالجتها و ضمان عدم تكرارها وذلك في إطار زمني محدد باتفاقيات مستوى الخدمة التشغيلية المصرفية التي تحدد الاطار الزمني لمعالجة الشكاوي و بما يضمن الاستقلالية و الحيادية.
- حفظ السجلات الخاصة بشكاوي العملاء و من ذلك تسجيل المكالمات و حفظها وفقاً للاطر الزمنية المطلوبة بموجب التعليمات.
- رفع تقارير بشكل دوري لمجلس الإدارة بخصوص شكاوي العملاء و الاجراءات المتخذة للتعامل معها
- تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير ربع سنوية تتضمن بيانات احصائية بطبيعة و نوع الشكاوي المقدمة للبنك.

إدارة مخاطر الامتثال لبرامج العقوبات الدولية

انطلاقاً من ايمان البنك بدوره في المنظومة الاقتصادية المحلية و العالمية يسعى البنك للامتثال للقرارات الصادرة عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة و التي صادقت المملكة الأردنية الهاشمية عليها والمتعلقة بقوائم الارهاب و منع انتشار اسلحة الدمار الشامل كما يتم الامتثال لاي قرارات صادرة عن لجان دولية صادقت المملكة الأردنية الهاشمية عليها و كذلك الدول التي يمارس البنك اعمال فيها و العقوبات و القيود التي تفرضها الدول التي يوجد تعاملات لبنك الاردن مع بنوك مراسلة خاضعة للاختصاصات القضائية التابعة لها و ضمن حدود التعامل مع البنك المراسل .

اسس بنك الاردن وظيفة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي لدائرة الامتثال تقع على عاتقها مسؤولية التحقق من تطبيق برنامج البنك للامتثال للعقوبات الدولية و متابعة المستجداث الدولية بهذا الشأن و عكسها ضمن متطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية.

هذا و يطبق بنك الاردن برنامج للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة البنكية يتضمن ما يلي:

- سياسة للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة Sanction Compliance Group Policy معتمدة من قبل مجلس إدارة البنك و التي تم تعميمها على كافة العاملين في البنك باختلاف مهامهم الوظيفية و بجميع مستوياتهم الادارية بشكل عام فقد اتبع البنك سياسة عدم التهاون Zero Tolerance Approach مع أي شكل من اشكال عدم الامتثال للعقوبات المالية التي تفرضها اللجان الدولية و التي اشير اليها سابقاً.

- بموجب السياسة المشار اليها يلتزم بنك الاردن بما يلي :

- يرفض البنك التعاملات مع اي اشخاص او كيانات مدرجة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن.

- التجميد الفوري لأصول أي حكومة، هيئة،فرد أو مؤسسة ضمن لوائح العقوبات الصادرة عن قرارات لجان الجزاءات لمجلس الامن و اعلام اللجنة الفنية.

- عدم تمرير أي تعاملات من وإلى دول محظور التعامل معها ووفقا لبرامج العقوبات المفروضة على هذه الدول.

- عدم تمرير اي تعاملات تتعلق بأنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية و التجارية ضمن دولة خاضعة للعقوبات ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص.

- الامتثال للعقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الاصول الاجنبية OFAC التابع لوزارة الخزانة الامريكية ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص.

- الامتثال للعقوبات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي EU ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص.

- توظيف انظمة الية توفر قاعدة بيانات تشمل كافة القوائم العالمية للأشخاص والكيانات المحظور التعامل معهم والتي تم تحديثها بشكل يومي.
- التحقق من عدم ادراج اي من العملاء المحتمليين Customer Onboarding قبل انشاء العلاقة و تفعيل الحساب من خلال عمل "Integration" للقوائم العالمية مع انظمة البنك المعتمدة لفتح الحسابات من مختلف القنوات بحيث يتم التحقق اليا من اسم العميل و المستفيد الحقيقي (شريك /مفوض/وكيل /وصي/ولي).

- التحقق و بشكل مستمر بأن اي من عملاء البنك الحاليين Pre-existing clients لم يتم ادراجه على القوائم بعد فتح الحساب خلال العلاقة، ويتم ذلك من خلال تنفيذ عمليات مسح الية دورية وفقاً لدرجة المخاطر RBA.

- يصدر النظام الابلي تنبيهات Alert في حال ظهور اي تشابه بين اسم اي من عملاء البنك المحتملين او الحاليين من الافراد او الشخصيات الاعتبارية او اسم اي مفوض بموجب الوكالة او شهادة التسجيل ضمن الملفات الاساسية المرتبطة بالحساب مع اسم شخص مدرج بحيث يتم اجراء عملية التحقيق اللازم من قبل دائرة الامتثال .

- اجراءات عمل واضحة تبين وبشكل واضح الإجراءات الواجب اتباعها في حال تبين إن أي من العملاء قد أصبح مدرجا ضمن قوائم من حيث اجراءات التصعيد و الابلاغ.

- التحقق من اطراف اي معاملة مالية قبل تنفيذها.

- اعتماد Online Safe Watch وهو نظام مرتبط بشكل مباشر بنظام الـ Swift والذي يقوم بشكل مباشر بإجراء عملية مسح لجميع حقول الـ Swift Message، والتحقق من عدم ادراج أي طرف ضمن حقول الرسالة قبل إصدارها او استقبالها، مما يضمن عدم تمرير أي حركات مالية من خلال البنوك المراسلة تحتوي أي اسم مدرج.
- تعامليم محدثة بشكل دوري على مستوى المجموعة البنكية تضمن أسماء الدول ذات المخاطر المرتفعة معها بموجب قرارات مجلس الامن وبرامج العقوبات الدولية، لغايات اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعززة قبل تنفيذ أي عملية تكون احدى هذه الدول طرفا فيها.
- عملية فحص مستمرة للتحقق من امثال كافة موظفي البنك بمتطلبات برنامج الامثال للعقوبات الدولية ضمن برامج التحقق من الامثال التي تجربها دائرة الامثال بشكل دوري.
- برامج تحقيق داخلي للتحقق بشكل مستقل من كفاية الاجراءات المتخذة لتلبية متطلبات برنامج الامثال للعقوبات الدولية و ان دائرة الامثال تقوم بالدور المطلوب منها بهذا الخصوص.
- برامج تدريب مستمرة تشمل دورات تدريبية و نشرات توعية للموظفين بمختلف مستوياتهم الادارية بما في مجلس إدارة البنك و تطوير هذه البرامج بشكل مستمر.

وتجدر الاشارة إلى أن كافة أنشطة دائرة الإمتثال تخضع للتحقيق و المراجعة المستمرة من قبل دائرة التحقيق الداخلي كجهة مستقلة و ترفع دائرة التحقيق الداخلي تقاريرها في هذا الاطار إلى لجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وحلّ هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ، ويتضمن المعيار ما يلي: -
- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الزمة المالية العالمية، حيث اتضح أن أحد اسباب امتداد الزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها، اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات بحدوث تعثر او عدم السداد من قبل المقترض.

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث أن المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على اساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين إن المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية للتعرضات الائتمانية Forward Looking ويسمى بالخسائر الائتمانية المتوقعة ECL- Expected Credit Loss.

قام بنك الأردن وبالتعاون مع شركة Moody's بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حيث تم توظيف البيانات التاريخية لمجموعة بنك الأردن في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية بنك الأردن في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج اعمال مجموعة بنك الأردن في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات والطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول إلى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني والتي تتلخص في:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

يتم تطبيق منهجية بنك الأردن في أعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني على البنك في الأردن والخارج وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة، ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:
- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار).
- المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً "أيام").

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:

التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): هي نسبة احتمالية تعثر العميل او التأخر عن الوفاء بسداد الاقساط او الالتزامات في مواعيدها المحددة تجاه البنك، ويتم موأئمتها استنادا إلى درجة مخاطر العميل.

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة علماً أن كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية (Historical Default Events by Segment) على مستوى المحفظة.

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على مستوى الحساب لاحتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) حيث يؤخذ بالاعتبار التقييم الائتماني باستخدام بطاقات التقييم بالنقاط (Score Cards) للعملاء بالإضافة للسيناريوهات الاقتصادية.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) بالإضافة إلى السقوف الممنوحة وغير المستغلة المرجحة بنسب الاستغلال وذلك عند حدو ث التعثر.

يتم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين ايضاً بعين طبيعة التسهيلات (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى دوائر و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (-1) نسبة التغطية (Recovery Ratio).

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج (RiskCalc) المقدم من قبل شركة (Moody's) وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل ، القطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل حوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \Unsecured) بالإضافة إلى نوع الضمانة وقيمتها، ويوفر استخدام نموذج (RiskCalc) احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) وطول عمر التسهيل (Long Run LGD) بالإضافة إلى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمره.

على مستوى محفظة الافراد: تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج بناء على الدراسات التي اعتمدت على نسب الاسترداد Recovery Rate لعملاء البنك مع الاخذ بالاعتبار الضمانات المقابلة للتسهيلات، تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية، القروض الشخصية، قروض السيارات ، القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني، نوعية الضمانات، سعر الفائدة والاستحقاق.

تم افتراض نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات).

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك

احتساب احتمالية التعثر (PD)والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات

الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات من خلال ما يلي:
احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث أن تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثرEAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating

يقوم البنك بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح، السيولة بالإضافة إلى خدمة الدين وهيكّل رأس مال النشاط) بالإضافة إلى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة، وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة إلى مخاطر القطاع الاقتصادي).

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخلياً) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث انه كلما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة أكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علماً أنّ الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبياً (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيراً الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر أي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى محفظة الافراد:

يتم الاعتماد على نظام التقييم الائتماني للعملاء والذي يتم من خلاله اعطاء Score لكل عميل من خلال نتائج التقييم الائتماني Application Scorecard و Behavioral Scorecard والتي تعتمد بشكل اساسي على البيانات الاساسية للعميل , المنتج الممنوح , واداء العميل من حيث الالتزام بالسداد في القروض الممنوحة, يتم تحديد احتمالية التعثر بالاعتماد على معدلات التعثر التاريخية (Observed Default Rate) على مستوى الحسابات بحيث تم بناء منحني Vintage PD ويتم تعديل المنحنى بالاخذ بعين الاعتبار التقييم الائتماني للعملاء بالاضافة للسيناريوهات الاقتصادية, وبحيث يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الحساب وحسب احتمالية التعثر و نسبة الخسارة عند التعثر المحددة ويؤخذ بعين الاعتبار طبيعة التسهيلات وعمر الائتمان.

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

تشمل منهجية البنك في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف التأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

لمحفظة الشركات يتم اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل البنك بالإضافة إلى قرارات لجنة الائتمان. لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في العام السابق (بيانات شهر 12 كأساس من كل عام) حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين (Two Full Grades) مؤشّر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage1 إلى Stage2.

لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:

- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.
- في حال وجود مستحقة من (30 – 89) يوما على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2.
- لمحفظة الافراد فانه في حال وجود مستحقة من (30 – 89) يوما على مستوى الحساب او في حال حدوث تغيير جوهري في احتمالية التعثر فانه يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن نفس المنتج ضمن المرحلة Stage 2.
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي. وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 3, وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 4

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية

يتم توزيع أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي + 40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل / الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage 2 , Stage 1 Stage 3 &).

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي, سلبي, ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين, الطلب و الاقتراض المحلي, مؤشر أسعار العقارات ونسبة البطالة (لمحفظة الأفراد) المؤشرات بعد أن تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع). كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (T-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الاقتصادية التي تم اعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي التغير في مؤشر أسعار المستهلكين، الطلب و الاقتراض المحلي، مؤشر أسعار العقارات و نسبة البطالة. وقد تم اختيار هذه المؤشرات بعد أن تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.
السندات	يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات من خلال احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث أن تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.
شركة الأردن للتأجير التمويلي	- يتم احتساب الرصيد عند التعثر لقروض التأجير التمويلي إستناد إلى (صافي الاستثمار + الجزء غير المستغل من السقف للعملاء ضمن المرحلة 1+2). - يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) من خلال نظام RiskCalc - تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج في جانب محفظة الافراد. - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الأفراد .
شركة تفوق للاستثمارات المالية	- احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حربة للاستغلال دون وجود مساهمة من العميل). - احتساب ال LGD وفقا لقيمة ضمانة الأسهم الواردة من قبل الشركة (القيمة السوقية) وحسب أنظمة الاحتساب. - منح العملاء في المحفظة درجة مخاطر (5). - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	- احتساب احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر LGD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك - يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

نتيجة لجائحة كوفيد 19 والتطورات الناجمة عنها, قام البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منذ بدء الجائحة خلال العام 2020 وقد قام البنك باستئناف العمل على قياس اثر الجائحة ايضاً خلال العام الحالي 2022 وذلك من خلال مجموعة من سيناريوهات الوضاع الضاغطة حول قياس اثر جائحة كورونا على مجموعة من القطاعات بالاضافة إلى هيكله التسهيلات وتأجيل الأقساط عملاً بتعليمات البنك المركزي الأردني بأخذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة .

ثانياً: الإفصاحات الكمية:
4.1. (أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المتعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) .			2022	2021
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة			دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية			593,060,495	300,258,828
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية			150,738,734	136,002,180
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية			939,947	89,249,477
التسهيلات الائتمانية:			1,512,159,209	1,486,114,693
للافراد			542,476,211	549,756,219
القروض العقارية			261,931,212	262,160,745
الشركات			482,711,225	468,072,264
الشركات الكبرى			287,638,946	253,804,549
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			195,072,279	214,267,715
للحكومة والقطاع العام			225,040,561	206,125,465
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)			236,660,430	383,830,120
			2,493,558,815	2,395,455,298
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة				
كفالات			71,591,293	88,104,618
اعتمادات			18,410,378	26,566,684
قبولات			19,577,443	13,925,794
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة			379,662,783	319,574,670
الاجمالي			2,982,800,712	2,843,627,064

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص .
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول .
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناطمة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

31 ديسمبر 2022									
تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :									
متوسط الخسارة عند التعثر (EAD) %	التعرض عند التعثر (EAD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	مستوى احتمالية الخسارة (PD) %	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	إجمالي قيمة التعرض	مئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك		
		دينار			دينار			دينار	
%0.00	825,092,472	Aaa	%0.01 - %0.02	27,783	825,092,472	عامل	عامل	1	
%37.62	51,190,567	Aa1 - Aa3	%0.01 - %0.02	7,088	58,231,825	عامل	عامل	2	
%48.36	156,192,614	A1 - A3	%0.03 - %0.17	36,871	154,487,699	عامل	عامل	3	
%47.62	374,310,061	Baa1 - Baa3	%0.15 - %0.86	998,728	406,895,028	عامل	عامل	4	
%45.93	373,109,170	Ba1 - Ba3	%0.43 - %3.37	4,186,844	392,491,298	عامل	عامل	5	
%35.85	269,078,924	B1 - B3	%1.70 - %7.590	1,402,280	271,194,518	عامل	عامل	6	
%41.31	30,100,278	Caa1 - Caa3	%3.68 - %48.64	24,169,826	30,206,196	عامل	عامل	7	
%40.09	718,998,849	-	%99 - %0.01	8,233,410	870,663,593	عامل	عامل	غير مصنف	
تعرضات غير عاملة									
%61.89	1,099,718	Default	%100	1,274,160	2,095,231	غير عاملة	غير عاملة	8	
%46.84	4,272,101	Default	%100	1,154,264	4,163,074	غير عاملة	غير عاملة	غير مصنفة	
%58.70	9,384,610	Default	%100	7,199,455	9,384,622	غير عاملة	غير عاملة	9	
%44.68	1,745,797	Default	%100	1,046,196	1,770,709	غير عاملة	غير عاملة	غير مصنفة	
%66.34	80,790,290	Default	%100	75,073,546	79,479,191	غير عاملة	غير عاملة	10	
%49.95	47,786,229	Default	%100	46,347,057	47,802,764	غير عاملة	غير عاملة	غير مصنفة	
				171,157,508	3,153,958,220			المجموع	

31 كانون الأول 2021									
درجة التصنيف، الداخلي لدى البنك	تعليمات (2009/47)	مئة التصنيف حسب	إجمالي قيمة التعرض	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر % (LGD)	
دينار									
1	عامل	560,376,335	-		%0.01	Aaa	560,464,555	%0.00	
2	عامل	106,207,154	10,069		%0.028 - %0.01	Aa1 - Aa3	104,411,637	%32.25	
3	عامل	203,095,880	29,578		%0.1 - %0.020	A1 - A3	184,653,285	%39.66	
4	عامل	333,590,489	102,953		%0.150 - %0.90	Baa1 - Baa3	330,737,384	%37.42	
5	عامل	339,691,910	623,186		%1.300 - %0.310	Ba1 - Ba3	332,464,684	%45.30	
6	عامل	423,555,010	1,021,119		%4.200 - %0.880	B1 - B3	418,120,497	%42.11	
7	عامل	47,541,428	28,655,601		%35.270 - %2.790	Caat - Caa3	46,831,193	%47.85	
غير مصنف	عامل	854,573,789	4,542,753		%4.84	-	824,739,493	%65.22	
تعرضات غير عاملة									
8	غير عاملة	921,010	738,833		%100	Default	920,810	%59.78	
غير مصنفة	غير عاملة	3,082,927	1,004,903		%100	Default	3,082,916	%62.92	
9	غير عاملة	19,915,675	19,836,046		%100	Default	20,735,119	%63.15	
غير مصنفة	غير عاملة	4,220,746	2,706,739		%100	Default	4,247,379	%62.26	
10	غير عاملة	67,937,736	63,283,226		%100	Default	67,941,492	%71.24	
غير مصنفة	غير عاملة	45,875,347	44,403,366		%100	Default	45,960,246	%63.93	
المجموع			3,010,585,436	166,958,372	2,945,310,690				

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات الأرصدة والبيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

توزيع القيمة العادلة للخصائز المقدّمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:									
31 كانون الأول 2022									
القيمة العادلة للخصائز									
الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECI)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
112,990	593,267,402	-	-	-	-	-	-	-	ارصدة لدى بنوك مركزية
105,772	150,844,506	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
53	940,000	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
الخصائز الائتمانية:									
49,927,693	519,683,797	72,720,107	-	41,690,143	11,006,553	-	249,499	19,773,911	592,403,904
7,363,213	27,480,353	241,814,072	-	26,029	241,577,421	-	-	210,622	269,294,425
لشركات									
62,624,477	274,991,567	75,271,856	-	1,397,169	48,092,676	-	10,668,470	15,113,541	350,263,423
42,288,772	154,445,768	82,915,283	-	6,651,464	62,383,599	2,194	26,150	13,851,876	237,361,051
198,720	225,239,281	-	-	-	-	-	-	-	225,239,281
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
372,177	237,032,607	-	-	-	-	-	-	-	237,032,607
162,993,867	2,183,925,281	472,721,318	-	49,764,805	363,060,249	2,194	10,944,119	48,949,950	2,656,646,599
7,292,159	68,462,448	10,421,004	-	48,842	6,625,856	-	10,809	3,735,497	78,883,452
67,300	37,574,306	480,815	-	-	403,676	-	-	77,139	38,055,121
710,265	380,373,048	-	-	-	-	-	-	-	380,373,048
171,063,591	2,670,335,083	483,623,137	-	49,813,647	370,089,781	2,194	10,954,928	52,762,586	3,153,958,220
المجموع المحلي									

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:											
31 كانون الأول 2021											
البند	القيمة العادلة للضمانات						إجمالي قيمة التعرض				
	النسبة الائتمانية المتوقعة (ECI)	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	حالات بخصية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	تعرض	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	117,663	300,376,491	-	-	-	-	-	-	-	300,376,491	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,194	136,007,374	-	-	-	-	-	-	-	136,007,374	
إداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	32,523	89,282,000	-	-	-	-	-	-	-	89,282,000	
التسهيلات الائتمانية:											
للأفراد	44,206,303	494,227,852	99,734,670	-	42,048,679	39,505,118	-	16	18,180,857	593,962,522	
الفروض العقارية	9,037,978	49,290,201	221,908,522	-	11,252,213	210,315,534	-	-	340,775	271,198,723	
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الشركات الكبرى	66,446,361	256,797,615	63,453,295	-	1,871,172	35,861,431	66,420	10,433,606	15,220,666	320,250,910	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	38,768,162	159,070,311	93,965,566	-	6,540,765	75,785,733	2,194	427,379	11,209,495	253,035,877	
للحكومة و القطاع العام	172,182	206,297,647	-	-	-	-	-	-	-	206,297,647	
سندات و اسناد و أدوات:											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المضافة	477,080	384,307,200	-	-	-	-	-	-	-	384,307,200	
المجموع	159,263,446	2,075,656,691	479,062,053	-	61,712,829	361,467,816	68,614	10,861,001	44,951,793	2,554,718,744	
الحفلات المالية	7,249,113	85,578,057	9,775,674	-	35,886	5,620,874	-	18,464	4,100,450	95,353,731	
الاعتمادات المستندية والقبولات	36,985	40,114,793	414,670	-	-	80,659	-	-	334,011	40,529,463	
الائتمانات الأخرى	408,828	319,983,498	-	-	-	-	-	-	-	319,983,498	
المجموع الخبي	166,958,372	2,521,333,039	489,252,397	-	61,748,715	367,169,349	68,614	10,879,465	49,386,254	3,010,585,436	

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:											
31 كانون الأول 2022											
البند	القيمة العادلة للضمانات						إجمالي قيمة التعرض				
	النسبة الائتمانية المتوقعة (ECI)	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات و آليات	عقارية	حالات بخصية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	تعرض	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للأفراد	42,135,235	40,305,057	4,387,125	-	123,193	3,987,969	-	-	275,963	44,692,182	
الفروض العقارية	6,716,634	8,273,296	1,220,690	-	-	1,220,690	-	-	-	9,493,986	
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الشركات الكبرى	43,357,013	40,436,691	2,780,894	-	42,505	2,738,389	-	-	-	43,217,585	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	32,857,759	23,128,402	13,361,592	-	2,412,944	10,524,822	2,194	-	421,632	36,489,994	
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع	125,066,641	112,143,446	21,750,301	-	2,578,642	18,471,870	2,194	-	697,595	133,893,747	
الحفلات المالية	6,929,260	10,575,413	127,653	-	11,791	115,604	-	-	258	10,703,066	
المجموع الخبي	131,995,901	122,718,859	21,877,954	-	2,590,433	18,587,474	2,194	-	697,853	144,596,813	

التعريفات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:									
31 كانون الأول 2021									
البيد	القيمة العادلة للضمانات					اجمالي			
	الضمانات المتوقعة (ECI)	الضمانات بعد حافي	القيمة اجمالي	أخرى	سيارات و آليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نفعية
الضمانات المتوقعة (ECI)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للأفراد	40,036,349	36,643,121	5,994,309	-	78,114	5,843,117	-	-	73,078
للشركات	8,676,774	10,684,037	721,308	-	-	721,308	-	-	11,405,345
للشركات الكبرى	46,092,607	42,316,209	3,778,299	-	42,505	3,669,374	66,420	-	46,094,508
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	30,152,846	20,137,214	10,597,869	-	744,659	9,484,702	2,194	-	30,735,083
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	124,958,576	109,780,581	21,091,785	-	865,278	19,718,501	68,614	-	439,392
الكفالات المالية	7,013,695	10,812,901	167,994	-	11,309	156,685	-	-	10,980,895
المجموع الكلي	131,972,271	120,593,482	21,259,779	-	876,587	19,875,186	68,614	-	439,392

1. الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 6.195.499 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)(5.258.263 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) .

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2. الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السماح ,وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 80.342.048 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (126.192.464 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) .

3. سندات وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :					
نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الاجمالي
			دينار	دينار	دينار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A2	-	716,094	716,094
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Aa3	-	716,683	716,683
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Ba3	-	21,922,051	21,922,051
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A3	-	2,133,105	2,133,105
سندات حكومية أردنية	Moody's	B1	-	145,357,653	145,357,653
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	B2	-	7,099,772	7,099,772
سندات حكومات خارجية	Moody's	B2	-	17,780,250	17,780,250
سندات غير مصنفة	Moody's	NR	-	41,307,000	41,307,000
الاجمالي			-	237,032,607	237,032,607

4. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي									
أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:									
كما في 31 كانون الأول 2021	ون الأول 2022					31 كان			
إجمالي	إجمالي	دول أخرى	أمريكا	أفريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المنطقة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البند
300,258,828	593,060,495	-	-	-	-	-	142,396,776	450,663,719	أرصدة لدى بنوك مركزية
136,002,180	150,738,734	-	33,707,011	-	2,584,587	12,303,802	35,053,523	67,089,811	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
89,249,477	939,947	-	-	-	-	-	939,947	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,486,114,693	1,512,159,209	-	-	10,472,916	-	-	339,177,522	1,162,508,771	التسهيلات الائتمانية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سحبات وأسناد وأذونات
383,830,120	236,660,430	-	-	-	-	-	66,367,420	170,293,010	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - قيمة العادلة
2,395,455,298	2,493,558,815	-	33,707,011	10,472,916	2,584,587	12,303,802	583,935,188	1,850,555,311	الإجمالي / السنة الحالية
88,104,618	71,591,293	-	561,854	-	77,948	5,557,852	12,919,243	52,474,396	الحفلات المالية
26,566,684	18,410,378	-	-	-	-	-	12,395,508	6,014,870	الاعتمادات المستندية
13,925,794	19,577,443	-	-	-	-	-	105,200	19,472,243	قبولات
319,574,670	379,662,783	-	-	-	5,974,719	15,053,066	67,001,388	291,633,610	السوق غير المستعانة
2,843,627,064	2,982,800,712	-	34,268,865	10,472,916	8,637,254	32,914,720	676,356,527	2,220,150,430	المجموع الكلي

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني:									
كما في 31 كانون الأول 2021	ون الأول 2022					31 كان			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,964,671,451	2,220,150,430	11,450,701	24,599,821	37,346,409	689,191,562	1,457,561,937			داخل المنطقة
706,839,369	676,356,527	1,150,212	17,550,690	2,425,714	131,088,380	524,141,531			دول الشرق الأوسط الأخرى
81,742,576	32,914,720	-	-	1,066,960	-	31,847,760			أوروبا
8,815,047	8,637,254	-	-	-	-	8,637,254			آسيا
7,170,653	10,472,916	-	-	-	-	10,472,916			إفريقيا
74,387,968	34,268,865	-	-	-	-	34,268,865			أمريكا
-	-	-	-	-	-	-			دول أخرى
2,843,627,064	2,982,800,712	12,600,913	42,150,511	40,839,083	820,279,942	2,066,930,263			المجموع

5. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأذونات المالية

البند	31 كانون الأول 2022										31 كانون الأول 2022										31 كانون الأول 2022													
	إجمالي	إجمالي	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	إجمالي	إجمالي	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	إجمالي	إجمالي	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
أربعة ادى بنوك مركزية																																		أربعة ادى بنوك مركزية
أربعة ادى بنوك ومؤسسات مصرفية																																		أربعة ادى بنوك ومؤسسات مصرفية
إداعات ادى بنوك ومؤسسات مصرفية																																		إداعات ادى بنوك ومؤسسات مصرفية
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الدر																																		ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الدر
التسهيلات الائتمانية																																		التسهيلات الائتمانية
سندات وأسناد وأذونات:																																		سندات وأسناد وأذونات:
ضمن الموجودات المالية بالخلافة المطفأة																																		ضمن الموجودات المالية بالخلافة المطفأة
الاجمالي / للسنة الحالية																																		الاجمالي / للسنة الحالية
الحفاظات المالية																																		الحفاظات المالية
الاعتمادات المستندية																																		الاعتمادات المستندية
قبولات																																		قبولات
السقوف غير المستغلة																																		السقوف غير المستغلة
المجموع الكلي																																		المجموع الكلي

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني:

31 كانون الأول 2022										31 كانون الأول 2021													
كما في 31 كانون الأول 2021		المجموعة		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني:													
المجموع	دينار	المجموع	دينار	المرحلة الثالثة	دينار	المرحلة الثانية	دينار	المرحلة الأولى	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	دينار	مستوى إجمالي	
688,457,250	874,092,441	215,179,243	260,475,717	330,090	69,428	-	1,066,960	-	872,956,053	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	250,100,622	
363,653,509	368,939,234	363,653,509	368,939,234	4,569,515	-	15,686,603	27,800	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	348,655,316	
311,923,380	296,239,909	311,923,380	296,239,909	3,781,383	7,361,723	8,321,647	236,331,306	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	40,443,850	
13,491,739	16,625,512	13,491,739	16,625,512	13,229	-	2,350,618	-	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	14,261,665	
148,087,139	139,806,971	148,087,139	139,806,971	1,165,994	-	3,317,303	3,336,175	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	131,987,499	
13,772,505	15,412,530	13,772,505	15,412,530	-	-	-	-	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	15,412,530	
617,781,254	623,137,241	617,781,254	623,137,241	2,671,274	34,788,788	50,947	580,584,661	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	5,041,571	
471,281,045	388,071,157	471,281,045	388,071,157	-	-	-	-	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	388,071,157	
2,843,627,064	2,982,800,712	2,843,627,064	2,982,800,712	12,600,913	42,150,511	40,839,083	820,279,942	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	2,066,930,263	

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

31 كانون الأول 2022						31 كانون الأول 2022					
المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%4.29	(10,148,480)	%4.29	12,282,730	%4.29	149,280,799	%4.29	(22,431,210)	%4.29	87,307,499	%4.29	12,282,730
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%-4.29	(10,148,480)	%-4.29	12,282,730	%-4.29	149,379,577	%-4.29	(22,431,210)	%-4.29	87,307,499	%-4.29	12,282,730
%-14.47	(2,433,070)	%-14.47	(5,751)	%-14.47	10,703,066	%-14.47	(2,427,319)	%-14.47	6,116,752	%-14.47	(5,751)
%-94.14	(61,399)	%-94.14	-	%-94.14	-	%-94.14	(61,399)	%-94.14	65,221	%-94.14	-
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%23.03	4,694,256	%23.03	-	%23.03	-	%23.03	4,694,256	%23.03	20,384,575	%23.03	-
%-2.90	(7,948,693)	%-2.90	12,276,979	%-2.90	160,082,643	%-2.90	(20,225,672)	%-2.90	113,874,047	%-2.90	12,276,979
المجموع الكلي						المجموع الكلي					

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2022						31 كانون الأول 2022					
المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%4.29	(10,148,480)	%4.29	12,282,730	%4.29	149,280,799	%4.29	(22,431,210)	%4.29	87,307,499	%4.29	12,282,730
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%-4.29	(10,148,480)	%-4.29	12,282,730	%-4.29	149,379,577	%-4.29	(22,431,210)	%-4.29	87,307,499	%-4.29	12,282,730
%-14.47	(2,433,070)	%-14.47	(5,751)	%-14.47	10,703,066	%-14.47	(2,427,319)	%-14.47	6,116,752	%-14.47	(5,751)
%-94.14	(61,399)	%-94.14	-	%-94.14	-	%-94.14	(61,399)	%-94.14	65,221	%-94.14	-
%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-	%0.00	-
%23.03	4,694,256	%23.03	-	%23.03	-	%23.03	4,694,256	%23.03	20,384,575	%23.03	-
%-2.90	(7,948,693)	%-2.90	12,276,979	%-2.90	160,082,643	%-2.90	(20,225,672)	%-2.90	113,874,047	%-2.90	12,276,979
المجموع الكلي						المجموع الكلي					

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2021						31 كانون الأول 2021					
المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
إجمالي قيمة التعرض	تعديل تصنيفها	التعرض التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	تعديل تصنيفها	التعرض التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	تعديل تصنيفها	التعرض التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	تعديل تصنيفها	التعرض التي تم تعديل تصنيفها
أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها :											
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	142,014,402	66,166,099	144,312,640	13,631,661	79,797,760	142,014,402	66,166,099	144,312,640	13,631,661	79,797,760	142,014,402
سجلات وأَسناد وأدوات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	142,014,402	66,166,099	144,312,640	13,631,661	79,797,760	142,014,402	66,166,099	144,312,640	13,631,661	79,797,760	142,014,402
الخصائض المالية	11,490,712	7,188,374	10,980,895	30,978	7,219,352	11,490,712	7,188,374	10,980,895	30,978	7,219,352	11,490,712
الاعتمادات المستندية	79,672	18,273	-	-	18,273	79,672	18,273	-	-	18,273	18,273
القبولات	404,981	(37,253)	-	-	(37,253)	404,981	(37,253)	-	-	(37,253)	18,273
الأسواق غير المستغلة	17,098,996	11,453,310	-	-	11,453,310	17,098,996	11,453,310	-	-	11,453,310	11,453,310
المجموع الكلي	171,088,763	84,788,803	155,293,535	13,662,639	98,451,442	171,088,763	84,788,803	155,293,535	13,662,639	98,451,442	98,451,442

31 كانون الأول 2021						31 كانون الأول 2021					
التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			المرحلة الثانية			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها
ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:											
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	6,283,388	10,065,149	16,348,537	28,680,240	3,330,053	6,283,388	10,065,149	16,348,537	28,680,240	3,330,053	124,958,576
سجلات وأَسناد وأدوات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	6,283,388	10,065,149	10,065,149	28,680,240	3,330,053	6,283,388	10,065,149	10,065,149	28,680,240	3,330,053	124,958,576
الخصائض المالية	84,537	9,746	94,283	123,943	-	84,537	9,746	94,283	123,943	-	7,013,695
الاعتمادات المستندية	2,550	-	2,550	3,614	-	2,550	-	3,614	-	-	-
القبولات	(522)	-	(522)	1,116	-	(522)	-	1,116	-	-	-
الائتمانات الأخرى	69,341	-	69,341	107,640	6,274	69,341	-	107,640	6,274	-	-
المجموع الكلي	6,439,294	10,074,895	16,514,189	28,916,553	3,336,327	6,439,294	10,074,895	16,514,189	28,916,553	3,336,327	131,972,271

أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	6,283,388	10,065,149	16,348,537	28,680,240	3,330,053	6,283,388	10,065,149	16,348,537	28,680,240	3,330,053	124,958,576
سجلات وأَسناد وأدوات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	6,283,388	10,065,149	10,065,149	28,680,240	3,330,053	6,283,388	10,065,149	10,065,149	28,680,240	3,330,053	124,958,576
الخصائض المالية	84,537	9,746	94,283	123,943	-	84,537	9,746	94,283	123,943	-	7,013,695
الاعتمادات المستندية	2,550	-	2,550	3,614	-	2,550	-	3,614	-	-	-
القبولات	(522)	-	(522)	1,116	-	(522)	-	1,116	-	-	-
الائتمانات الأخرى	69,341	-	69,341	107,640	6,274	69,341	-	107,640	6,274	-	-
المجموع الكلي	6,439,294	10,074,895	16,514,189	28,916,553	3,336,327	6,439,294	10,074,895	16,514,189	28,916,553	3,336,327	131,972,271

41. (ب) مخاطر السوق :

الافصاحات الوصفية :

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كل من المخاطر التالية :

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق . وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة , وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من :

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الأسواق .
- تقلبات أسعار الفائدة .
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً .
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية .
- الفجوات في إستحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير .
- حيازة المراكز غير المغطاة .

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى , يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات , ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك , وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات, وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية :

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة محروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية.

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لاي عمله .
- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الاقصى المسموح به .
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :

نوع العملة		2022	31 كانون الأول 2021
		دينار	دينار
دولار أمريكي		(21,605,359)	(28,738,450)
جنيه إسترليني		(6,810,850)	16,758,864
يورو		1,798,025	968,048
ين ياباني		14,840	1,250
عملات أخرى		(38,034,085)	(16,305,115)
		(65,637,429)	(27,315,403)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم المتداولة التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُنَاط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني .
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستثمارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
 - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
 - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
 - اختبار الأوضاع الضاغطة . (Stress Testing)
 - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
 - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي,والقطاع الاقتصادي, العملة,الأداة.
 - مراقبة السقوف الاستثمارية.
 - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

31 كانون الأول 2022									
التركز في مخاطر العملات الأجنبية									
البند	دينار	جنيه استرليني	يورو	بين ياباني	أفغاني	إجمالي	البند	دينار	جنيه استرليني
موجودات :									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	84,357,171	465,970	12,955,542	11	85,928,416	183,707,110			
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	52,712,644	808,393	8,092,343	216,518	29,946,945	91,776,843			
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	4,264,442	-	-	-	50,135	4,314,577			
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالائتلفة المصطفة	305,488,226	1	3,065,329	-	161,272,868	469,826,424			
موجودات مالية (بالائتلفة المصطفة)	104,495,284	-	3,464,153	-	-	107,959,437			
موجودات أخرى	7,023,616	112	150,625	11	8,378,468	15,552,832			
إجمالي الموجودات	558,341,383	1,274,476	27,727,992	216,540	285,576,832	873,137,223			
مطلوبات :									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	41,227,851	2,826	4,3312	-	3,505,008	44,778,997			
ودائع الصماء	419,086,696	8,047,952	23,783,708	198,971	229,438,795	680,556,122			
تأمينات نقدية	21,593,001	5,523	2,093,323	2,729	5,823,317	29,517,893			
مطلوبات أخرى	98,039,194	29,025	9,624	-	85,843,797	183,921,640			
إجمالي المطلوبات	579,946,742	8,085,326	25,929,967	201,700	324,610,917	938,774,652			
صافي المركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2022	(21,605,359)	(6,810,850)	1,798,025	14,840	(39,034,085)	(65,637,429)			
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2022	45,463,671	-	7,338,207	54,580	4,795,263	57,651,721			
31 كانون الأول 2021									
دولار أمريكي		جنيه استرليني	يورو	بين ياباني	أفغاني	إجمالي	دينار		
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
إجمالي الموجودات	595,580,488	28,072,623	26,176,733	29,936	256,443,732	906,303,512			
إجمالي المطلوبات	624,318,938	11,313,759	25,208,685	28,686	272,748,847	933,618,915			
صافي المركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2021	(28,738,450)	16,758,864	968,048	1,250	(16,305,115)	(27,315,403)			
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2021	46,952,386	-	9,716,128	13,484	5,248,466	61,930,464			

[illegible]

مخاطر السيولة									
أولاً : يوضح الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مضمومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:									
31 كانون الأول 2022									
المطلوبات	لغاية شهر	أكثر من 3 أشهر ولغاية 3 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من سنة إلى سنة	أكثر من 3 سنوات إلى 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	46,420,000	5,000,000	235,000	-	25,000,000	9,658,839	86,313,839	دينار	دينار
ودائع عملاء	634,184,774	383,501,819	325,975,432	269,141,804	403,491,962	-	2,016,295,791	دينار	دينار
تأمينات نقدية	12,391,565	4,880,934	8,624,573	29,732,541	53,993,473	-	109,623,086	دينار	دينار
أموال مقترضة	4,355,073	3,066,387	4,399,813	22,230,910	14,000,770	-	57,674,763	دينار	دينار
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	4,235,340	دينار	دينار
مخصص فريبة الدخل	3,789,097	-	12,187,569	2,673,513	-	-	21,497,785	دينار	دينار
مطلوبات فريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	-	107,367	دينار	دينار
مطلوبات أخرى	2,814,687	2,074,557	2,523,545	2,855,719	5,822,981	29,460	46,638,659	دينار	دينار
مجموع المطلوبات	703,955,196	398,523,697	353,945,932	326,634,487	502,309,186	9,651,270	2,342,386,630	دينار	دينار
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	511,122,158	260,656,471	155,436,126	303,465,304	423,508,846	641,772,231	2,884,730,416	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021									
المطلوبات	30,197,000	3,882,000	282,000	-	50,937,867	8,496,971	93,795,838	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	475,348,513	210,237,417	187,933,365	261,398,815	353,072,412	-	1,908,030,640	دينار	دينار
ودائع عملاء	107,023,746	1,904,563	350,093	2,115,009	7,245	-	112,659,076	دينار	دينار
تأمينات نقدية	1,937,085	4,427,749	5,910,379	11,300,419	38,745,895	-	72,139,327	دينار	دينار
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	-	5,156,233	دينار	دينار
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	20,055,494	دينار	دينار
مخصص فريبة الدخل	6,515,900	-	9,056,449	858,114	-	-	51,871	دينار	دينار
مطلوبات فريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	-	42,250,993	دينار	دينار
مطلوبات أخرى	5,171,681	1,163,263	2,781,848	2,238,884	145,670	-	2,254,139,472	دينار	دينار
مجموع المطلوبات	626,193,925	221,614,992	206,314,134	277,911,241	442,909,089	431,116,338	48,079,753	دينار	دينار
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	650,186,792	239,159,042	209,990,088	283,097,802	512,042,446	657,035,824	2,740,204,448	دينار	دينار

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة: - المشتقات المالية / المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل :

31 كانون الأول 2022						31 كانون الأول 2021					
المشتقات للمتاجرة	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالي	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مشتقات العملات:											
تدفق خارج	(9,535,601)	-	(9,535,601)	(37,276,712)	(4,512,286)	(41,788,998)	41,783,550	46,253	51,701	37,225,011	4,558,539
تدفق داخل	9,654,064	-	9,654,064	37,225,011	4,558,539	41,783,550	41,783,550	46,253	51,701	37,225,011	4,558,539
المجموع	118,463	-	118,463	(51,701)	46,253	(5,448)	41,783,550	46,253	51,701	37,225,011	4,558,539

ثالثاً : نسبة تغطية السيولة

بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة 218% كما في 31 كانون الأول 2022 (196.7% كما في 31 كانون الأول 2021). كما بلغت نسبة تغطية السيولة 227.3% كما في 31 كانون الأول 2022 (195.1% كما في 31 كانون الأول 2021)

31 كانون الأول 2022				31 كانون الأول 2021			
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	لغاية سنة	من سنة لغاية (5 سنوات	أكثر من (5 سنوات	المجموع	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	37,966,865	88,255	-	38,055,120	38,055,120	-	38,055,120
السقوف غير المستغلة	380,373,048	-	-	380,373,048	380,373,048	-	380,373,048
الكفالات	74,019,512	4,863,940	-	78,883,452	78,883,452	-	78,883,452
عقود إيجار تشغيلية	1,716,420	10,002,790	5,657,456	17,376,666	17,376,666	5,657,456	17,376,666
التزامات رأس مالية	445,830	-	-	445,830	445,830	-	445,830
المجموع	494,521,675	14,954,985	5,657,456	515,134,116	515,134,116	5,657,456	515,134,116
31 كانون الأول 2021				31 كانون الأول 2021			
الاعتمادات والقبولات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السقوف غير المستغلة	319,983,498	-	-	319,983,498	319,983,498	-	319,983,498
الكفالات	85,761,415	9,592,316	-	95,353,731	95,353,731	-	95,353,731
عقود إيجار تشغيلية	2,615,263	7,863,567	5,100,129	15,578,959	15,578,959	5,100,129	15,578,959
التزامات رأس مالية	440,636	-	-	440,636	440,636	-	440,636
المجموع	449,330,275	17,455,883	5,100,129	471,886,287	471,886,287	5,100,129	471,886,287

42. التحليل القطاعي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظه العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

- فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :						
المجموع	2022	2021	أخرى	الوساطة المالية	الذريعة	المؤسسات
2021	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	139,345,938	147,854,714	4,587,076	228,420	26,141,604	54,575,902
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(16,058,119)	(6,425,272)	-	176	(88,988)	(1,529,662)
نتائج أعمال الفروع	123,287,819	141,429,442	4,587,076	228,596	26,052,616	53,046,240
المصاريف الأخرى	(71,393,830)	(80,497,514)	(9,469,779)	(156,076)	(3,771,218)	(18,243,697)
الربح قبل الضرائب	51,893,989	60,931,928	(4,882,703)	72,520	22,281,398	34,802,543
ضريبة الدخل	(15,586,756)	(20,372,255)	(708,642)	(52,126)	(6,964,128)	(9,771,114)
صافي ربح السنة	36,307,233	40,559,673	(5,591,345)	20,394	15,317,270	25,031,429
معلومات أخرى						
مصاريف رأس مالية	4,357,171	2,360,643	1,105,196	-	-	155,295
استثمارات وأطفاعات	10,500,387	10,742,412	4,445,156	17,351	5,515	44,581
إجمالي الموجودات	2,740,204,448	2,884,730,416	150,434,077	2,102,622	1,196,282,886	734,802,085
إجمالي المطلوبات	2,254,139,472	2,342,386,630	55,316,012	335,262	107,299,971	396,881,309

معلومات عن التوزيع الجغرافي
يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك, يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصرفاته الرأس مالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع
	2022	2021	2022	2021	
إجمالي الإيرادات	140,571,095	128,242,715	37,341,398	32,969,303	161,212,018
مجموع الموجودات	2,070,906,578	1,854,549,551	813,823,838	885,654,897	2,740,204,448
المصرفات الرأس مالية	1,112,498	2,979,154	1,248,145	1,378,017	4,357,171

43. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:			
يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :		31 كانون الأول 2022	
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	660,963,461	12,861,003	673,824,464
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	150,738,734	-	150,738,734
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	939,947	-	939,947
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	15,317,000	-	15,317,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	113,780,971	113,780,971
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	676,066,019	836,093,190	1,512,159,209
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	78,413,044	158,247,386	236,660,430
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	57,559,384	57,559,384
موجودات غير ملموسة	-	7,482,126	7,482,126
موجودات ضريبية مؤجلة	-	25,162,135	25,162,135
موجودات أخرى	20,165,516	70,940,500	91,106,016
مجموع الموجودات	1,602,603,721	1,282,126,695	2,884,730,416
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	61,313,839	25,000,000	86,313,839
ودائع عملاء	1,612,803,828	403,491,963	2,016,295,791
تأمينات نقدية	55,629,613	53,993,473	109,623,086
مخصصات متنوعة	-	4,235,340	4,235,340
مخصص ضريبة الدخل	18,650,179	2,847,606	21,497,785
أموال مقترضة	34,052,183	23,622,580	57,674,763
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	107,367	107,367
مطلوبات أخرى	10,268,508	36,370,151	46,638,659
مجموع المطلوبات	1,792,718,150	549,668,480	2,342,386,630
الصافي	(190,114,429)	732,458,215	542,343,786

31 كانون الأول 2021			
لغاية سنة		أكثر من سنة	المجموع
دينار		دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية		371,400,460	382,035,460
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		136,002,180	136,002,180
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		45,273,828	89,249,477
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		15,234,423	15,234,423
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		-	62,163,227
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		590,858,127	1,486,114,693
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		232,723,043	383,830,120
ممتلكات ومعدات - بالناضي		-	59,663,986
موجودات غير ملموسة		-	8,012,000
موجودات ضريبية مؤجلة		-	24,556,699
موجودات أخرى		25,238,206	93,342,183
مجموع الموجودات		1,416,730,267	2,740,204,448
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		42,857,971	93,795,838
ودائع عملاء		1,134,918,110	1,908,030,640
تأمينات نقدية		111,393,412	112,659,076
مخصصات متنوعة		-	5,156,233
مخصص ضريبة الدخل		16,430,463	20,055,494
أموال مقترضة		23,575,632	72,139,327
مطلوبات ضريبية مؤجلة		-	51,871
مطلوبات أخرى		11,355,676	42,250,993
مجموع المطلوبات		1,340,531,264	2,254,139,472
الناضي		76,199,003	486,064,976

44. مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية لبيك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية , والدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمحددات المستخدمة).

القيمة العادلة		دينار		دينار	
دينار أردني		31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2022	
الموجودات المالية / المطلوبات المالية		دينار		دينار	
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة					
اسهم متوفر لها أسعار سوقية	لا ينطبق	100,384	المستوى الأول	12,770,304	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	لا ينطبق	90,167	المستوى الثاني	134,039	لا ينطبق
حق استلام بالقيمة العادلة	لا ينطبق	15,000,000	السعر المحدد	15,000,000	لا ينطبق
المجموع		15,317,000		15,234,423	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل					
اسهم متوفر لها أسعار سوقية	لا ينطبق	14,508,170	المستوى الأول	12,770,304	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	لا ينطبق	2,257,097	المستوى الثاني	3,740,266	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	لا ينطبق	97,015,704	المستوى الثالث	45,652,657	لا ينطبق
المجموع		113,780,971		62,163,227	
عقود آجلة عملات أجنبية	لا ينطبق	118,463	المستوى الأول	-	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة		129,216,434		77,397,650	
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:					
عقود آجلة عملات أجنبية	لا ينطبق	-	المستوى الأول	5,448	لا ينطبق
المجموع		-		5,448	

تم تخن هالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2022 .

تم اتباع أسلوبى المضاعفات والخصومات النقدية المحصومة لتقييم استثمار البيك فى أسهم خارجيه فى أسواق غير نشطة والمضامنه ضمن المستوى الثالث بمقر إنفاذ نتائج شركات مماثلة تعمل فى نفس مجال الشركة المستثمر بها.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:
باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة المبينة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

مستوى القيمة	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2022		موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
المستوى الثاني	300,394,025	300,376,491	593,528,472	593,267,402	أرصدة لدى بنوك مركزية
المستوى الثاني	136,023,062	136,007,374	150,884,724	150,844,506	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	91,248,723	89,282,000	985,226	940,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	1,530,179,712	1,525,963,607	1,516,827,987	1,511,593,525	قروض وكمبيالات وأخرى
المستوى الثاني	389,041,218	384,307,200	240,138,994	237,032,607	موجودات مالية بالتكلفة المحققة
2,446,886,740		2,435,936,672	2,502,365,403	2,493,678,040	مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
المستوى الثاني	93,936,470	93,795,838	86,639,359	86,313,839	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	1,911,068,332	1,908,030,640	2,023,975,334	2,016,295,791	ودائع عملاء
المستوى الثاني	112,656,644	112,659,076	109,637,575	109,623,086	تأمينات نقدية
2,117,661,446		2,114,485,554	2,220,252,268	2,212,232,716	مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:

مستوى القيمة	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2022		موجودات أخرى
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
المستوى الثاني	117,944,684	73,140,691	120,394,071	76,212,320	موجودات أخرى
117,944,684		73,140,691	120,394,071	76,212,320	

توضح البنود اعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط

45. إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال :

- رأس المال المدفوع :

يتكون رأس مال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200) مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد , ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك , وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي .

- رأس المال التنظيمي :

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق , ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III) :
- الأسهم العادية, الأرباح المدورة , بنود الدخل الشامل المتراكم , الاحتياطيات المعلنة , حقوق الأقلية والارباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية :

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني ولغايات تصنيف البنك ضمن الفئة الأولى فيجب ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%, وفي حال كان البنك مصنف ضمن بنوك ذات الأهمية D-SIBS فإن نسبة كفاية رأس المال يجب ان لا تقل عن (14% , + رأس المال المطلوب من البنوك المهمة محليا حسب الفئة التي ينتمي لها البنك) , ويجب أن لا تقل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية CET1 إلى الموجودات داخل وخارج الميزانية (الرفع المالي) فيجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال النمو في الاحتياطي الاجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

46. ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية :		كما في 31 كانون الأول
2022	2021	
دينار	دينار	
اعتمادات مستندية:	18,452,935	26,587,459
قبولات	19,602,186	13,942,004
كفالات:		
- دفع	27,555,710	31,586,467
- حسن تنفيذ	30,766,779	39,616,438
- أخرى	20,560,963	24,150,826
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	380,373,048	319,983,498
المجموع	497,311,621	455,866,692

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير مموله) مبلغ 8,069,724 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 (مبلغ 7,694,926 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

ب - التزامات تعاقدية :		كما في 31 كانون الأول
2022	2021	
دينار	دينار	
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	445,830	440,636
عقود ايجار تشغيلية ورأس مالية**	17,376,666	15,578,959
المجموع	17,822,496	16,019,595

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة .

** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعدل والضرر ولوقف صرف شيكات , وبلغ مجموع قيم هذه القضايا 9,531,994 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (8,993,404 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 357,275 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 8,993,404 دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
2022	2021	دينار	دينار
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000	
الاحتياطي القانوني	110,453	104,363	
الاحتياطي الإختياري	86	49	
احتياجات أخرى	5,850	5,850	
احتياطي القيمة العادلة	48,496	(3,979)	
الأرباح المحدورة	136,197	138,779	
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	5,215	4,491	
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(45,678)	(45,579)	
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	460,619	403,974	

بنود رأس المال الإضافي			
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1.25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	8,178	2,441	
إحتياطي المخاطر المصرفية	4,102	4,102	
مجموع رأس المال الإضافي	12,280	6,543	
مجموع رأس المال التنظيمي	472,900	410,517	
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,086,493	2,137,711	
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	%22.66	19.20%	
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	%22.08	18.90%	
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	%22.08	18.90%	

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2022

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2022

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة
ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسية:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وأئتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافط الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 83 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و 18 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين وفرعاً واحداً في العراق، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفضل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,825 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	867	فرع المصوفية	5	فرع شارع الحرية/ المقابلين	7	فرع ش. المدينة الطبية	7
الإدارة الإقليمية	138	فرع الطرة	5	فرع شارع الحصن	6	فرع حي الزيتون	6
فرع أبو علندا	8	فرع العقبة	7	فرع ش. المدينة المنورة	6	فرع ضاحية الأمير راشد	5
فرع أبو نصير	6	فرع الفحيص	5	فرع ش. المدينة المنورة/ تلح العلي	8	فرع ضاحية الرشيد	8
فرع إربد	11	فرع القويسمة	7	فرع ش. اليرموك/ النصر	6	فرع دابوق	3
فرع الأزرق الشمالي	6	فرع الكرك	6	فرع ش. إيدون/ إربد	6	فرع دابوق ش. الحجاز	7
فرع البيار	7	فرع المحطة	8	فرع ش. حكما/ إربد	7	فرع سوق باب المدينة مول	10
فرع الجاردنز	15	فرع المدينة الرياضية	4	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	5	فرع الخليل	16
فرع الجامعة الأردنية	4	فرع المطار	4	فرع ش. مكة	9	فرع الإرسال	5
فرع الجبل الشمالي	6	فرع المنطقة الحرة - المطار	2	فرع صويلح	8	فرع الرام/ رام الله	7
فرع الجبيهة	7	فرع المفرق	9	فرع ضاحية الياسمين	8	فرع العيزرية/ القدس	6
فرع الجيزة	6	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	6	فرع طارق	7	فرع النصر	11
فرع الخالدي	4	فرع المنطقة الصناعية/ البيار	5	فرع عجدون	12	فرع بيت لحم	8
فرع الدوار الأول	8	فرع النهضة	8	فرع عجلون	8	فرع جنين	14
فرع الدوار الثالث	6	فرع الهاشمي الشمالي	8	فرع الوحدات	8	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	9
فرع الراية	8	فرع تاج مول	12	فرع كفرنجة	5	فرع رام الله	27
فرع الرصيفة	4	فرع جبل الحسين	9	فرع مدينة الحسن الصناعية	5	فرع رفديدا	8
فرع الرمثا	6	فرع جبل اللويبة	6	فرع السوق التجاري	5	فرع طولكرم	9
فرع الروثق	9	فرع جرش	7	فرع ماركا	10	فرع غزة	16
فرع الزرقاء	6	فرع خلدا	7	فرع مرج الحمام	7	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء الجديدة	6	فرع أم أخبنة	9	فرع معان	6	فرع نابلس	20
فرع السلط	7	فرع مادبا	8	فرع وادي السير	3	فرع حي البريد	7
فرع العبدلي مول	12	فرع دير أبي سعيد	5	فرع عمان	3	فرع الطيرة	7
فرع درة خلدا	13	فرع سحاب	6	فرع الحرية مول	10	الخضر بيت لحم/ فرع سلفيت	5
فرع الشميساني	16	فرع سيتي مول	12	فرع ضاحية النخيل	4	فرع البحرين	8
فرع الشونة الشمالية	7	فرع ش. الثلاثين/ إربد	6	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	8	فرع العراق	17

1. ج- حجم الاستثمار الرأس مالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأس مالي 3,269,408 دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بمبلغ 6,980,835 دينار في نهاية عام 2021.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

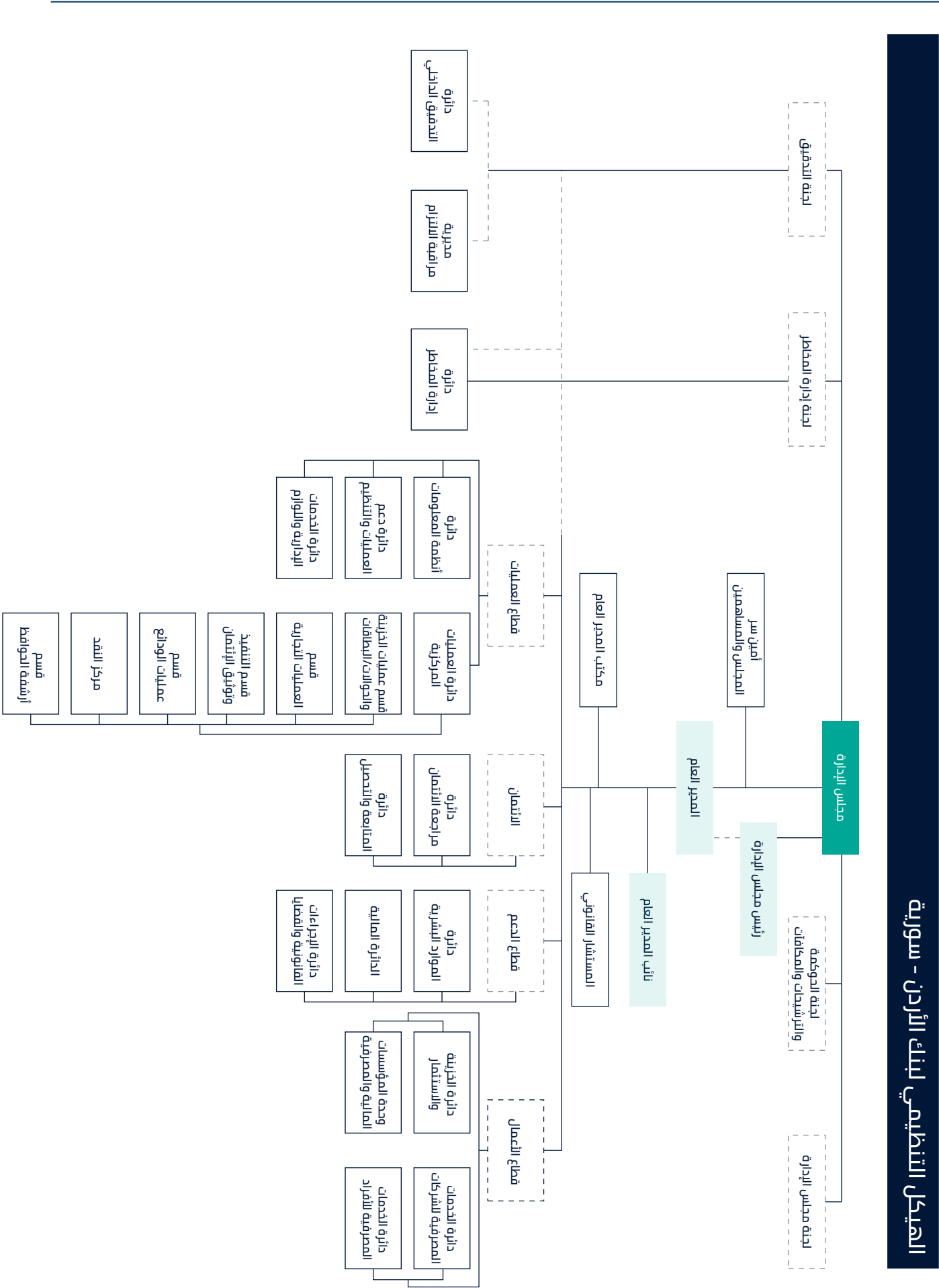
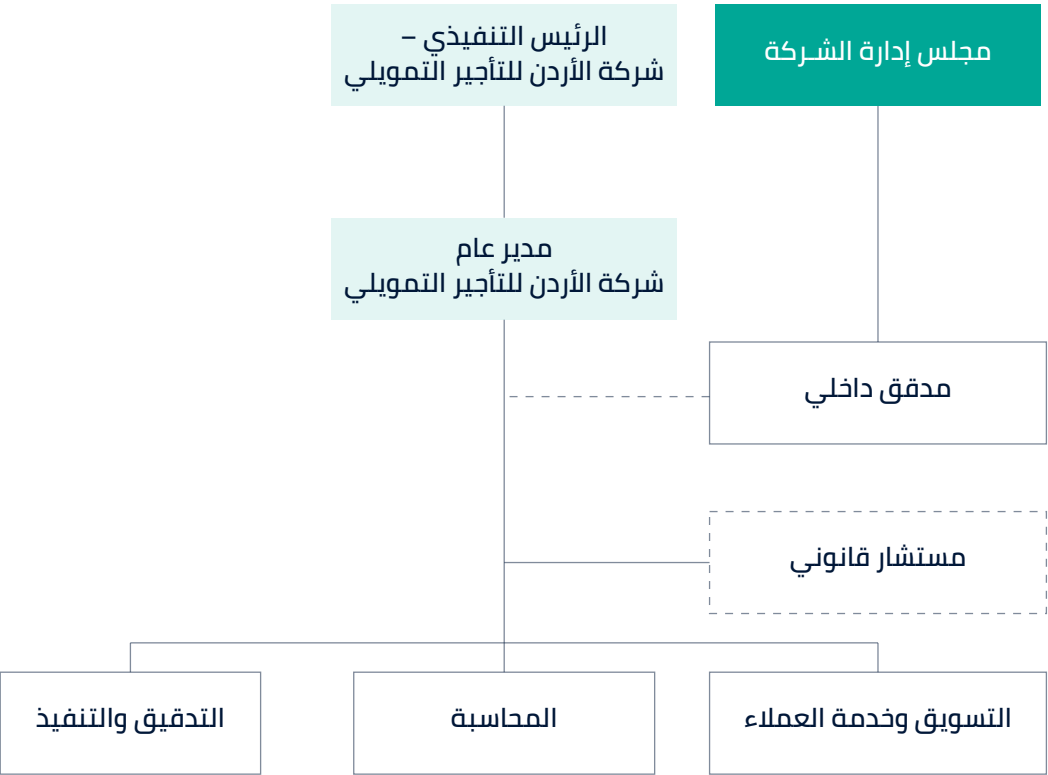
اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغلقة سورية
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأس مال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2313568
عدد الموظفين	212 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	5
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5694868	00963-11-5694869	ص. ب. 8058 دمشق- سورية	6
فرع حرسنا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرسنا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	6
فرع الحمداية / حلب (مغلق مؤقتاً)	حلب – الحمداية – فندق المارتييني	-	-	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603/605	00963-31-2222306	ص.ب. 3058 حمص – سورية	6
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	11
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	6
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	7
فرع عدرا الصناعية	ريف دمشق - المدينة الصناعية – القطاع الإداري – الإدارة والمصارف	00963-11-5850206 /7/8/9/10/11	00963-11-5850216	ص. ب: 8058 دمشق – سورية	5

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية	
اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأس مال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: +962 6 5542697 فاكس: +962 6 5542698
عدد الموظفين	6 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

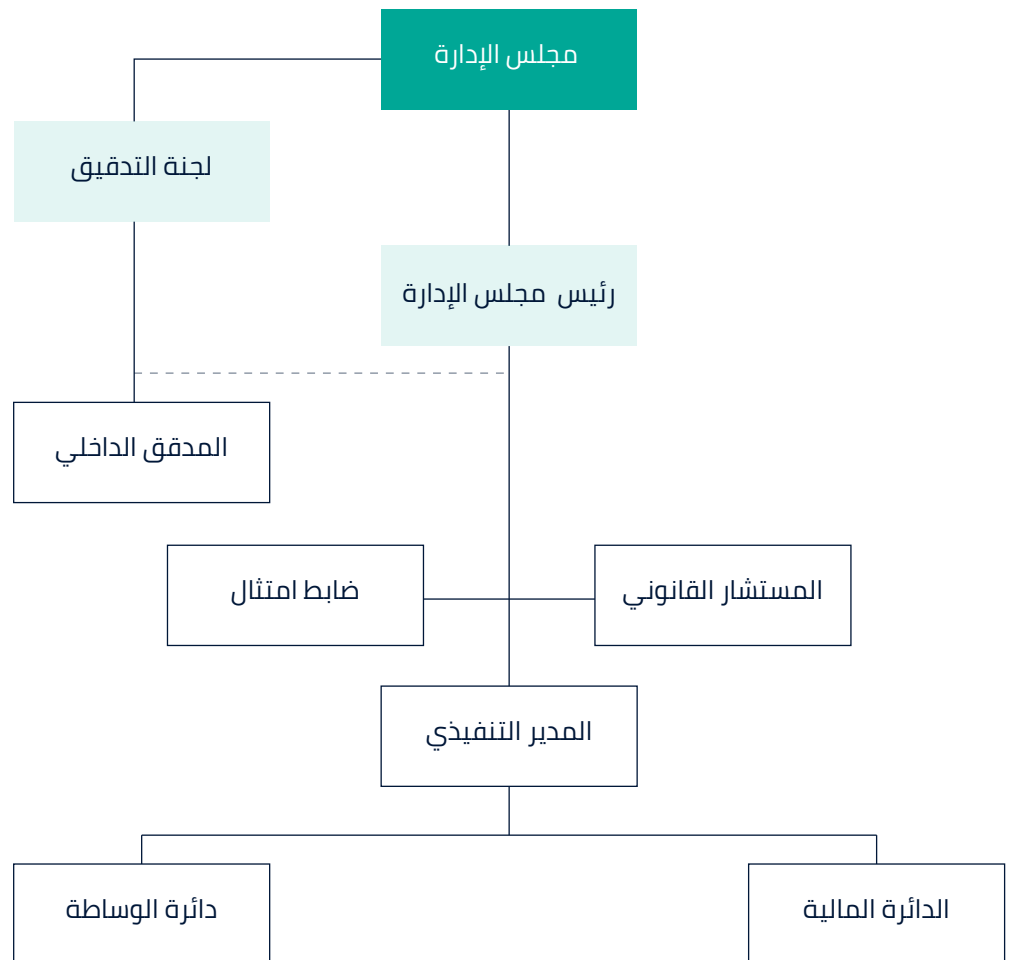
الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي



ج. شركة تفوق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأس مال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: +962 6 5519309 +962 6 5516809 فاكس: +962 6 5519567
عدد الموظفين	6 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المعمولة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوق للاستثمارات المالية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

تاريخ العضوية: 2001/6/14

طبعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
- دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيفواكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

تاريخ الميلاد: 1972/2/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق إنفستمنت هاوز – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 02/17/2005 ولغاية 14/06/2015.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa /إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة IABA Inversiones Inmobiliarias /إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي /فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 04/2016.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 08/2017.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية منذ 23/03/2006 ولغاية 15/10/2014 ومنذ 19/11/2014 ولغاية 18/04/2016.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 9/6/2009 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي/فلسطين من 1 أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة Advanced Inhalation Rituals Midco Limited.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقلات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.



السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً



السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 تاريخ العضوية: 2015/7/30 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل			
الشهادات العلمية: بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.			
الخبرات العملية: ▪ مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه. ▪ رئيس تنفيذي شركة كيبك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه. ▪ مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018. ▪ مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونية وميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017. ▪ نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004. ▪ مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997. ▪ نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.			
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين. ▪ شركة الصقر للتأمين. ▪ عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.			
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة: ▪ خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.			
خبرات عملية أخرى: ▪ خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.			
تاريخ الميلاد: 1963/9/6 تاريخ العضوية: 2015/7/30 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل			
الشهادات العلمية: ▪ ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico/الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico/الولايات المتحدة الأمريكية.			
الخبرات العملية: ▪ مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة، منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه. ▪ الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017. ▪ المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV)، من أيار 2011 - أيار 2013. ▪ عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM)، منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010. ▪ مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية/ دائرة الاستثمار، من آذار 2002 – نيسان 2004. ▪ مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية، من أيلول 2000 – شباط 2002. ▪ ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/قسم التسهيلات الائتمانية/الشركات والفروع الحولية، من تموز 1994 - أيار 2000. ▪ ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة/دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994. ▪ مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من حزيران 1989 - حزيران 1990.			
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010. ▪ عضو هيئة مدبرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.			

السيد هيثم محمد سمير
عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة
التجارية للإعمار والاستثمار

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة
الإقامة للاستثمارات العامة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 تاريخ العضوية: 2008/10/22 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل		
الشهادات العلمية: ▪ ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان. ▪ شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.		
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الإقبال فورجنرال إنفستمنت		
تاريخ الميلاد: 1962/7/6 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل		
الشهادات العلمية: ▪ ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية.		
الخبرات العملية: ▪ المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31. ▪ المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22. ▪ المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010. ▪ مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009. ▪ مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007. ▪ مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003. ▪ الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002. ▪ المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000. ▪ المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003. ▪ خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.		
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020. ▪ رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019. ▪ عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017. ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.		
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5. ▪ عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018. ▪ عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017. ▪ عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي. ▪ عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ▪ عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس إدارة ميناء وحوايات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009. ▪ عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007. ▪ عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007. ▪ رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007. ▪ عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000. ▪ عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003. ▪ نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013. ▪ عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.		

تاريخ الميلاد: 1953/2/16 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل		
تاريخ العضوية: 2020/10/18		
الشهادات العلمية:		
▪ بكالوريوس محاسبة وإنجليزي سنة 1977 من الجامعة الأردنية.		
الخبرات العملية:		
- المدير العام لشركة جاز الله انتربرايز للاستشارات الإدارية/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2016/1 لغاية تاريخه.		
- نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التسهيلات المتعثرة/ بنك الخليج الأول/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2011/8 ولغاية 2015/12.		
- نائب الرئيس الأول ومدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2006/9 ولغاية 2011/7.		
- مدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2002/7 ولغاية 2006/9.		
- مدير فرع في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 1999/9 ولغاية 2002/7.		
- شغل عدة مناصب في سيتي بنك/ الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الأردن من شهر 1976/10 ولغاية 1999/9.		
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل المصرفي يذكر منها:		
▪ الدورة التدريبية المتخصصة في المفاوضات وإعادة الجدولة للتسهيلات المتعثرة لدى London Business School of Economy سنة 2012.		
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:		
▪ عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي.		
▪ عضو مجلس إدارة AB Capital / الإمارات العربية المتحدة.		
▪ عضو مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المشتركة/ الإمارات العربية المتحدة.		
▪ عضو مجلس إدارة شركة الخليج العربي للتكنولوجيا/ الإمارات العربية المتحدة.		
تاريخ الميلاد: 1979/11/23 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل		
تاريخ العضوية: 2021/4/19		
الشهادات العلمية:		
▪ ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006، من جامعة جورج تاون واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.		
▪ بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002، من جامعة McGill مونتريال / كندا.		
الخبرات العملية:		
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.		
- الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه.		
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.		
- حاصل على شهادة SaaStr Annual / سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.		
- حاصل على شهادة Elevating Finance Operations / فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.		
- حاصل على شهادة EO – Growth Forum / لندن/ المملكة المتحدة.		
- حاصل على شهادة Georgetown Leadership Seminar (GLS) / واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.		
- حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program / كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.		
- حاصل على شهادة Bank Rotation / بنك الأردن.		
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:		
▪ شركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.		
▪ شركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.		
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:		
▪ مؤسسة Entrepreneurs Organization (EO) فرع الأردن منذ شهر 2016/9 لغاية شهر 2020/9		
▪ شركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية شهر 2021/9.		

<p>تاريخ الميلاد: 1971/4/9 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل</p>	
<p>تاريخ العضوية: 2017/1/12</p>	
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافلو، الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن. 	
<p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأموال منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه. • مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013. • نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011. • المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007. 	
<p>العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأموال لتطوير الأراضي. • رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجات السياحية. • رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجات السياحية المتخصصة. • رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية. • رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجات المتخصصة. • رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية. • رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية. • رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية. • رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة. • رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار. • نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأموال. • رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار. • رئيس هيئة المديرين لشركة الرشد للاستثمارات الصناعية. • عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية. • عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية. • عضو مجلس إدارة في شركة ميد خلف للتأمين. 	
<p>تاريخ الميلاد: 1944/03/30 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل</p>	
<p>تاريخ العضوية: 2017/4/17</p>	
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية. 	
<p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. • مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. • المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. • مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. • مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. • مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. • مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983. • مساعد رئيس قسم في البنك العربي/فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. • محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. • شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن. 	
<p>خبرات أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت: - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل. - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية. - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية 	

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:	
تاريخ الميلاد: 1962/7/27	تاريخ التعيين: 2015/7/27
السيد صالح رجب عليان حماد المدير العام	
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.المدير التنفيذي/ إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.مدير دائرة الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات وأمن المعلومات.حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.حاصل على شهادات مهنية: CORE و CCO.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: <ul style="list-style-type: none">رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.	
تاريخ الميلاد: 1962/4/25	تاريخ التعيين: 2014/4/9
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">مساعد المدير العام/ المشاريع الخاصة في بنك الأردن اعتباراً من 2022/10/9 ولغاية تاريخه.مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية 2022/10/6.المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: <ul style="list-style-type: none">عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: <ul style="list-style-type: none">عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.	

تاريخ الميلاد: 1976/3/14	تاريخ العضوية: 2021/4/19
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل	
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007, من الجامعة الهاشمية/ الأردن.بكالوريوس محاسبة سنة 1998, من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض - السعودية, منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه.المدير المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2016 - 2018.المراقب المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2012 - 2016.مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2011 - 2012.المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2009 - 2011.مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض- السعودية, منذ سنة 2008 - 2009.مراقب مالي في البنك العربي/ عقان - الأردن, منذ سنة 2005 - 2008.مسؤول علاقات عامة في البنك العربي/ عقان - الأردن, منذ سنة 1998 - 2005.	
	
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري عضو مجلس الإدارة	

تاريخ الميلاد: 1967/10/7	تاريخ التعيين: 2017/4/2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر أمين سر مجلس الإدارة	
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر في بنك الأردن منذ 2019/9/26 ولغاية تاريخه.المدير التنفيذي /إدارة قطاع الائتمثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2017/4/24 ولغاية 2019/9/25.حاصل على شهادة Corporate Secretaries سنة 2020 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)حاصل على شهادة Board of Directors certified program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA - FATCA Responsible Officer منذ تموز 2017 ولغاية 2020/11/30.أمين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 ولغاية تاريخه.المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية 2017/4/23.المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014 /12/15 ولغاية 2017/1/28.مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2013/4/21 ولغاية 2014 /12/14.مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن منذ 2009/4/27 لغاية 2013/4/20.مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات في بنك الأردن منذ 2007/10/28 لغاية 2009/4/26.مدير التمويل المتخصص في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من 9/7 /2003 لغاية 10/28 /2007.مدير حسابات الشركات في بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) منذ 2002/10/13 لغاية 2003/9/6.ضابط ائتمان تجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 1998 /5/28 لغاية 10/12 /2002.ضابط قروض تسهيلات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 1992 /5/3 لغاية 5/27 /1998.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: <ul style="list-style-type: none">عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.	
تاريخ الميلاد: 1972/2/16	تاريخ التعيين: 2021/2/1
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس إدارة أعمال دولية سنة 1994 من University of Denver, الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2021/2/1 ولغاية تاريخه.نائب الرئيس التنفيذي/دائرة الموارد البشرية والإدارية في شركة المستثمر الوطني/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2017/7 لغاية شهر 2020/3.مستشارة في مجال الاستشارات وريادة الأعمال في Consultancy and Entrepreneurship /الإمارات العربية المتحدة من شهر 2012/1 لغاية شهر 2017/6.مدير الموارد البشرية في شركة مصدر/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2007/6 لغاية شهر 2010/4.مدير الموارد البشرية في بنك BNY Mellon, الولايات المتحدة الأمريكية, من شهر 2003/4 ولغاية شهر 2006/8.مدير الموارد البشرية في شركة One World Software Solution, من شهر 1999/11 ولغاية شهر 2002/2.حاصلة على شهادة مهنيةSHRM- SCP منSHRM / الولايات المتحدة الأمريكية.حاصلة على شهادة مهنية SPHRI من HRCI/الولايات المتحدة الأمريكية.حاصلة على شهادة مهنيةHR Analytics منCornell University / الولايات المتحدة الأمريكية.	
تاريخ الميلاد: 1969/5/18	تاريخ التعيين: 2017/7/24
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">ماجستير تجارة دولية سنة 2003 من المعهد الدبلوماسي الأردني/ الجامعة الأردنية/ الأردن.بكالوريوس علوم إدارية سنة 1990 من جامعة مؤتة/ الأردن.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2011/7/24 لغاية تاريخه.مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2008/11/2 لغاية 2009/5/3.شغل عدة مناصب إدارية في البنك العربي في مجال إدارة الائتمان من سنة 1992 لغاية تشرين الثاني 2008.خبرة طويلة في مجال Trade Finance والائتمان في البنك العربي.المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي.حاصل على شهادة CLBB سنة 2005 من Institute of Certified Bankers/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.	
* علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.	

تاريخ الميلاد: 1973/5/15	تاريخ التعيين: 2022/11/20
السيد معتصم ماهر محمود الدويك مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية اعتباراً من 2022/11/20	
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس رياضيات سنة 1998, من الجامعة الأمريكية في بيروت.	
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none">مساعد المدير العام - إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في بنك الأردن اعتباراً من 2022/11/20 ولغاية تاريخه.مدير إدارة قطاع الشركات والعملاء المؤسسي في بنك ستاندرد تشارترد أبو ظبي-الإمارات منذ شهر 2015/5 لغاية شهر 2016/6.مدير إدارة قطاع الشركات والعملاء المؤسسي في بنك ستاندرد تشارترد الدوحة – قطر منذ شهر 2012/10 ولغاية شهر 2015/5.مدير إدارة حلول العملاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان في بنك ستاندرد تشارترد دبي-الإمارات منذ شهر 2011/6 لغاية شهر 2012/10.مدير إدارة قطاع الشركات المحلية وتغطية العملاء في بنك ستاندرد تشارترد دبي-الإمارات منذ شهر 2006/9 ولغاية شهر 2011/6.رئيس فريق/ دائرة الشركات في بنك الدوحة-قطر منذ شهر 2002/10 ولغاية شهر 2006/9.مدير علاقة عملاء/ دائرة الشركات في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 2000/1 ولغاية شهر 2002/10.مدير إدارة القروض الشخصية والتجارية في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 1998/9 ولغاية شهر 1999/12.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: <ul style="list-style-type: none">عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربية المتحدة.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: <ul style="list-style-type: none">نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية, حيث تتبع هذه العضوية للشركة المالكة للشركة الدولية (شركة أكزانتيا الإماراتية).عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.	
* علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.	

<p>السيد ياسر "محمد سهيل" * عبد المعطي طهوب المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية</p>	<p>تاريخ الميلاد: 1975/1/28</p>	<p>تاريخ التعيين: 2019/11/4</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ دبلوم عالي في المصارف العالمية والدراسات المالية سنة 2001، من جامعة Heriot Watt، المملكة المتحدة. ▪ بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1995، من جامعة عقان الأهلية، الأردن. 	<p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ المدير التنفيذي – دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن اعتباراً من 2020/5/28 ولغاية تاريخه. ▪ مدير دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن منذ 2019/11/4 لغاية 2020/5/27. ▪ نائب رئيس – مدير إدارة النقد والتمويل التجاري في البنك العربي-البحرين ودائرة الأعمال المصرفية الخارجية (OBU) من 2016/8/1 ولغاية 2018/3/26. ▪ مدير تنفيذي – إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد البحرين، عمان، الأردن ولبنان من 2013/6/16 ولغاية 2016/4/15. ▪ مدير إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2009/8/1 لغاية 2013/6/15. ▪ مدير أول – خدمات الشركات والمؤسسات المالية في بنك ستاندرد تشارترد-الأردن من 2006/10/15 لغاية 2009/7/31. ▪ مدير دائرة الائتمان في بنك الكويت الوطني-الأردن من 2003/11/1 لغاية 2006/10/1. ▪ موظف رئيسي في دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المالية في البنك الأردني الكويتي من 1999/10/13 لغاية 2003/9/30. 	<p>تاريخ الميلاد: 1980/7/30</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن. 	<p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال في بنك الأردن اعتباراً من 2020/9/1 لغاية تاريخه. ▪ مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA في بنك الأردن منذ 2020/12/1 لغاية تاريخه. ▪ مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية 2020/8/31. ▪ مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 لغاية 2015/9/26. ▪ مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 – 2014/12. ▪ ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن. ▪ مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1. ▪ ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011. ▪ موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006. ▪ حاصلة على شهادة مهنية (CAMS) Certified Anti-Money Laundering Specialist، شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال. ▪ حاصلة على شهادة مهنية (CACM) Certified Anti-Corruption Manager، شهادة خبير معتمد في مكافحة الفساد. ▪ حاصلة على شهادة (ICA) International Compliance Association الشهادة الدولية المتقدمة في الامتثال. ▪ حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program، برنامج عضو مجلس الإدارة المعتمد بالحوكمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC). ▪ حاصلة على شهادة Corporate Secretaries سنة 2022 من مؤسسة التمويل الدولي (IFC) بالتعاون مع بيت الحوكمة. 	<p>تاريخ التعيين: 2015/11/29</p>
<p>السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية اعتباراً من 2022/5/22</p>	<p>تاريخ الميلاد: 1980/1/15</p>	<p>تاريخ التعيين: 2015/10/4</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين. 	<p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2022/5/22 ولغاية تاريخه. ▪ المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2021/3/15 ولغاية 2022/5/21. ▪ مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2019/11/24 ولغاية 2021/3/14. ▪ مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23. ▪ مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27. ▪ مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9. ▪ مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31. ▪ موظف ودائع/ خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23. ▪ موظف محاسبة في بنك الأردن من 2003/3/5 – 2004/5/8. 	<p>تاريخ التعيين: 2022/11/20</p>

*علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.

<p>السيد سلام سلامة يوسف قموه الرئيس التنفيذي - فرع البحرين</p>	<p>تاريخ الميلاد: 1965/4/5 تاريخ التعيين: 2014/4/27</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ماجستير إدارة الأعمال تخصص مالية سنة 1993 من جامعة Louisiana Tech University/الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1991 من جامعة Louisiana Tech University / الولايات المتحدة الأمريكية. <p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> الرئيس التنفيذي - فرع البحرين في بنك الأردن منذ كانون الثاني 2018 ولغاية تاريخه. نائب الرئيس التنفيذي-الفروع الخارجية في بنك الأردن منذ شهر 2014/4 ولغاية شهر 2017/12. نائب الرئيس الأول، مدير إدارة علاقات العملاء الدوليين والإقليميين في البنك العربي-الأردن منذ شهر 2007/8 ولغاية شهر 2011/6. نائب الرئيس، مدير تمويل المقاولين والتمويل العقاري في البنك العربي، الوحدة المصرفية الخارجية-البحرين ومناصب أخرى في دائرة تطوير الأعمال منذ شهر 1997/9 لغاية شهر 2007/8. ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، منذ شهر 1993/7 ولغاية شهر 1997/8. 	<p>السيد رامي جمال محمد محمود* المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ماجستير إدارة أعمال باختصاص إدارة استراتيجية سنة 2017 من جامعة يورك - كندا ماجستير إدارة مالية سنة 2001 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1999 من الجامعة الهاشمية - الأردن <p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> مدير تنفيذي - دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2019/11/21 ولغاية تاريخه. مدير الخدمات المالية التجارية في رويال بنك - كندا من 2017/5/29 ولغاية 2019/11/01. مدير تنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2011- 2015. نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2006-2011. مدير علاقة شركات رئيسي في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2003-2005. رئيس قسم / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من 1999/5/1 - 2003/11/24. محلل ائتمان / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من 1998/10/25-1999/4/30. حاصل على شهادة مهنية - مقرر معتمد للخدمات المالية لقطاع الأعمال سنة 2005 من جمعية البنوك الأمريكية. <p>العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي. عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية. 	<p>السيد سامر خليل أحمد مرعي* المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ماجستير محاسبة وعلوم مالية ومصرفية سنة 2002 من جامعة بيرمنجهام/ بريطانيا. بكالوريوس محاسبة سنة 2001 من الجامعة الهاشمية. <p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> المدير التنفيذي - دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن اعتباراً من 2021/11/21 ولغاية تاريخه. المدير التنفيذي في بنك الأردن - فرع العراق (تحت التأسيس)، منذ 2019/10/14 ولغاية 2021/10/31. مدير مشروع في بنك الأردن - فرع العراق، منذ 2019/8/1 ولغاية 2019/10/13. مدير دائرة تسهيلات الشركات التجارية في بنك ستاندرد تشارترد منذ 2009/9/1 ولغاية 2018/12/7. مدير تسهيلات الشركات المتوسطة في بنك HSBC منذ 2009/6/1 ولغاية 2009/8/27. مدير علاقات وحدة الأعمال المصرفية في بنك HSBC منذ 2006/1/1 ولغاية 2009/5/31. محلل مالي في بنك HSBC منذ 2005/5/11 ولغاية 2005/12/31. ممثل الخدمات المصرفية الشخصية في بنك HSBC منذ 2003/6/1 ولغاية 2005/1/24. 	<p>تاريخ الميلاد: 1979/3/15 تاريخ التعيين: 2019/8/1</p>

*علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.

السيد فادي فريد دخيل عماري
المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
اعتباراً من 2022/5/8

تاريخ الميلاد: 1973/1/4	تاريخ التعيين: 2022/5/8
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من جامعة اليرموك/ الاردن.	

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2022/5/8 ولغاية تاريخه.
- نائب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي في البنك اللبناني للتجارة (BLC Bank) - لبنان منذ شهر 2015/2 ولغاية شهر 2022/4.
- رئيس وحدة التدقيق الداخلي في البنك الأهلي الدولي – لبنان منذ شهر 2001/7 ولغاية شهر 2015/1.
- رئيس فريق التدقيق الداخلي في البنك الأهلي الأردني – لبنان منذ شهر 1998/6 ولغاية شهر 2001/6.
- مدقق داخلي في البنك الأهلي الأردني - الأردن منذ شهر 1994/9 ولغاية شهر 1998/5.
- حاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد Certified Internal Auditor (CIA) سنة 2002 من معهد المحققين الداخليين (IIA).

تاريخ الميلاد: 1969/6/18	تاريخ التعيين: 2022/6/20
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">الدبلوم في الدراسات المصرفية سنة 1991من مركز الدراسات المالية والمصرفية السعودي (مؤسسة Financial Modeling & Valuation Analyst).دبلوم استثمار وإدارة محافظ استثمارية سنة 2014 من Investment Funds Institute /كندا.دبلوم تحاليل محاسبية ومالية وتقييم مالي للشركات Financial Modeling & Valuation Analyst من CFI - كندا.	

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي - في بنك الأردن/ فرع العراق منذ 2022/6/20 ولغاية تاريخه.
- مدير ورئيس المنطقة الجنوبية الغربية للخدمات المصرفية والائتمان للشركات في بنك HSBC – كندا، منذ شهر 2017/3 ولغاية 2022/6/16.
- رئيس قطاع الأعمال في بنك أبو ظبي الإسلامي – لندن منذ شهر 2016/2 ولغاية شهر 2016/12.
- رئيس قطاع العمليات في بنك أبو ظبي الإسلامي – لندن منذ شهر 2015/6 ولغاية شهر 2016/2.
- المستشار المالي ومدير محافظ استثمارية لدى شركة Group Investor- كندا منذ شهر 2014/7 ولغاية شهر 2015/6.
- المدير العام في بنك أبو ظبي الإسلامي – العراق منذ شهر 2011/8 لغاية شهر 2014/6.
- عمل بعدة وظائف إدارية لدى مجموعة بنك سيتي جروب وبنك سامبا منذ عام 1991 ولغاية عام 2011 في عدة دول منها: السعودية، هونغ كونغ، نيويورك، لندن، مصر، لبنان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة والرئيس الإقليمي لقطاع الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خبرات عملية أخرى:

- حضر العديد من الدورات التدريبية وورش العمل على مدى 30 عاماً في مجال العمليات، الامتثال، التمويل، الإدارة.

تاريخ الميلاد: 1975/9/30	تاريخ التعيين : 2022/11/13
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس في الاقتصاد سنة 2002 من جامعة العلوم التطبيقية/ الأردن.	

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي – إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن اعتباراً من 2022/11/13 لغاية تاريخه.
- مدير دائرة كبار العملاء/ الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي من شهر 2018/8 لغاية 2022/11/5.
- مدير منطقة في البنك العربي من شهر 2015/8 لغاية شهر 2018/7.
- مدير مبيعات التجزئة المباشرة في البنك العربي من شهر 2012/6 لغاية شهر 2015/7.
- مدير التسويق ومبيعات التجزئة في البنك الأردني الكويتي من شهر 2010/11 لغاية شهر 2012/5.
- مدير فرع في البنك الأردني الكويتي من 2008/1 لغاية شهر 2010/10.
- مدير فرع ومدير مبيعات الفروع في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2006/8 لغاية شهر 2007/11.
- مدير مبيعات في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2006/2 لغاية شهر 2006/7.
- مسؤول مبيعات في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2005/6 لغاية شهر 2006/1.
- رئيس فريق المبيعات في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2004/6 لغاية شهر 2005/5.
- منحوب مبيعات مباشر في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2002/9 لغاية شهر 2004/5.

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير إدارة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30	تاريخ التعيين : 2015/2/1
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.	

الخبرات العملية:

- مدير إدارة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى: <ul style="list-style-type: none">مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.	
--	--

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

تاريخ الميلاد: 1974/1/27	تاريخ التعيين: 2011/8/1
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">ماجستير إدارة أعمال سنة 2001 من جامعة النجاح.بكالوريوس محاسبة سنة 1996 من جامعة النجاح.	

الخبرات العملية:

- المدير الإقليمي في بنك الأردن - فلسطين (تكليف) اعتباراً من 2022/10/19 لغاية تاريخه.
- مدير تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن – فلسطين من 2014/7/3 لغاية تاريخه.
- مدير منطقة الشمال في بنك الأردن- فلسطين من 2011/8/1 لغاية 2014/7/2.
- مدير دائرة الدراسات في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من 2010/6/1 لغاية 2011/7/31.
- رئيس قسم الدراسات في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من 2009/4/15 لغاية 2010/5/31.
- مساعد نائب الرئيس في البنك الإسلامي الآسيوي من 2008/2/20 لغاية 2008/4/17.
- رئيس فريق التسهيلات في البنك العربي – أبو ظبي من 2005/5/18 لغاية 2008/1/28.
- عمل في دائرة مخاطر الائتمان لدى بنك القاهرة عمان من 2002/1/5 لغاية 2005/5/2.
- عمل في دائرة التسهيلات الإقليمية لدى بنك القاهرة عمان من 1997/9/1 لغاية 2002/1/4.

تاريخ الميلاد: : 1979/12/15	تاريخ التعيين: 2022/2/13
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none">بكالوريوس تجارة سنة 2002 من جامعة ماكجيل/ Canada.	

الخبرات العملية:

- مدير دائرة مبيعات منتجات الخزينة في بنك الأردن منذ 2022/2/13 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الخزينة وإدارة النقد والموجودات في بنك الاتحاد منذ شهر 2020/1 ولغاية شهر 2022/1.
- مدير دائرة الخزينة في بنك الاتحاد منذ سنة 2016 لغاية سنة 2020.
- مدير مبيعات الشركات في السوق المالي في بنك ستاندرد تشارترد منذ سنة 2005 ولغاية سنة 2015.
- شغل وظيفة مبيعات الشركات في السوق المالي في بنك ستانرد تشارترد منذ سنة 2002 لغاية سنة 2005.

*علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.

السيد رائد ربيع عبد الرزاق مصري
المدير الإقليمي/ بنك الأردن – فلسطين (تكليف)
اعتباراً من 2022/10/19

تامر عيسى حافظ نينو*
مدير دائرة مبيعات منتجات الخزينة

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين لغاية 2022/9/12 (وافته المنية)	تاريخ الميلاد: 1965/5/4	تاريخ التعيين: 1992/1/28
الشهادات العلمية: <ul style="list-style-type: none"> • ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن. • بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين. 		
الخبرات العملية: <ul style="list-style-type: none"> • المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/14 ولغاية 2022/9/12. • المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2015/1/13. • مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/4 – 2014/3/12. • مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/13 – 2012/7/4. • مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/2 – 2010/8/12. • مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1. • مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/27 – 1999/5/1. • موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26. 		

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
 المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي
 إغاية 2022/6/8

تاريخ الميلاد: 1952/10/9

تاريخ التعيين : 1994/11/1

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2012/1/1 ولغاية 2022/6/8.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 – 2011/12/31.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/23 – 2009/1/10.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/22.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/24.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/7/1 – 1994/11/25.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات حيث عمل:
- مدقق حسابات في شركة شاعر وشركاه من 1985/12/21 – 1987/6/30.
- مدقق في مكتب محمد فارس صالح من 1984/1/1 – 1985/4/15.
- رئيس قسم في شركة المخازن الوطنية من 1980/5/27 – 1983/3/25.
- رئيس قسم في شركة تصنيع الفولاذ من 1977/5/1 – 1980/5/20.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

<p>السيد إيهاب علي حسين الزراعيني المدير التنفيذي / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (تكليف) 2022/9/23</p>	<p>تاريخ الميلاد: 1972/4/16</p>
<p>الشهادات العلمية: • بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1994 من جامعة مؤتة / الأردن.</p>	<p>تاريخ التعيين: 2018/1/14</p>
<p>الخبرات العملية: • المدير التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (تكليف) في بنك الأردن منذ 2022/6/13 ولغاية 2022/9/23. • مدير دائرة تجربة العملاء وقنوات التواصل في بنك الأردن منذ 2018/1/14 ولغاية 2022/6/12. • مدير مساعد في مصرف الهلال / أبو ظبي منذ 2011/1/30 ولغاية 2017/11/1. • مدير إقليمي/ مركز الخدمة الهاتفية في البنك العربي - دبي منذ 2010/10/10 ولغاية 2011/1/14. • عمل بوظيفة علاقة عملاء/ احتياط/ مشرف مركز الخدمة الهاتفية في البنك العربي منذ 1994/7/9 ولغاية 2010/9/6.</p>	

<p>المديرة التنفيذية / إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)</p> <p>الفاضلة باسمه بهجت بشير الحرتاني</p>	<p>تاريخ الميلاد: 1978/1/5</p> <p>تاريخ التعيين: 2015/7/12</p>
<p>الشهادات العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس محاسبة سنة 2000 من جامعة العلوم التطبيقية. 	
<p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المدير التنفيذي – إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) في بنك الأردن اعتباراً من 2021/6/28 ولغاية تاريخه. • مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية 2021/6/27. • مسؤول وحدة الدراسات والأبحاث/ دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن خلال الفترة منذ 2010/10 ولغاية 2015/5 وخلال الفترة منذ 2015/7/12 ولغاية 2016/2/29. • موظف دراسات وأبحاث/ دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن منذ 2001/2 ولغاية 2010/10. • حاصلة على الشهادة الاحترافية المعتمدة لنظام إدارة بطلاقات الأداء المتوازن سنة 2019 من KPI Institute. • حاصلة على شهادة EFQM Certified Assessor سنة 2018 من مركز الملك عبدالله الثاني للتميز. 	

[illegible]

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2015/12/1 لغاية 2022/7/8.
- مدير الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي من سنة 2012 لغاية سنة 2015.
- مدير منطقة في البنك العربي من سنة 2010 لغاية سنة 2012.
- مدير / موظف في عدة مناصب في البنك العربي من سنة 1994 لغاية سنة 2010.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- شركة MEPS فلسطين

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يمتلكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2022 والمقارنة مع السنة السابقة 2021 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2022	النسبة 2022	عدد الأسهم 2021	النسبة 2021	المستفيد النهائي من الأسهم 2022	عدد الأسهم 2022	النسبة 2021	المساهمة من إجمالي المساهمة 2022	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة 2022	جهة الرهن 2022
السيد حسني طلال حسني الكردي	الأردنية	-	-	3,914,653	1.957%	-	-	-	-	-	البنك التجاري الأردني / الفرع الرئيسي / بنك المال الأردني / الإدارة العامة
السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	الأردنية	3,528,054	1.764%	3,528,054	1.764%	نفسه	3,527,785	99.9%	-	-	البنك التجاري الأردني / الفرع الرئيسي / بنك المال الأردني / الإدارة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,517,409	2.759%	5,391,490	2.695%	نفسه	-	-	-	-	-
السيد غريم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	4.016%	8,033,561	4.016%	نفسه	-	-	-	-	-
السادة المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	4.545%	9,090,909	4.545%	رأس المال مملوك بالكامل لبنك ليبيا المركزي	-	-	-	-	-
السيدة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	9,518,491	4.759%	9,518,491	4.759%	نفسها	-	-	-	-	-
AL EGBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	16,000,000	8%	16,000,000	8%	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhour - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhour	-	-	-	-	-
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	17,371,178	8.685%	17,371,178	8.685%	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhour - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhour	-	-	-	-	-
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	9%	18,000,000	9%	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhour - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhour	12,150,000	67.5%	12,150,000	67.5%	بنك الإسكان للتجارة والموئل
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	9%	18,000,000	9%	- Mrs. Nimet Deeb Kamel Al-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhour - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhour - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhour	12,150,000	67.5%	12,150,000	67.5%	بنك الإسكان للتجارة والموئل
السادة شركة الزراعة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	9.882%	19,765,863	9.882%	- السيدة دما بنت عيت بن راشد فرعون - السيدة هالة بنت عبد الرحمن بن فرعون - السيد وائل بن عيت بن راشد فرعون	-	-	-	-	-

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية: وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2022 (صفحة 25).

6. لدرجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة النسر العربي للتأمين	13.39%

7. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. - لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية. - يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله. - لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 289).
 - ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 211).
 - ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 212).
 - ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوق للاستثمارات المالية) (صفحة 213).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن - سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	96	9	1	-
دبلوم عالي	4	1	-	-
بكالوريوس	1,434	153	3	5
دبلوم	180	28	1	-
ثانوية عامة	45	11	-	-
دون الثانوية	64	10	1	1
المجموع	1,825	212	6	6

ج- برامج التدريب لسنة 2022 على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمها دائرة التعلم والتطور في البنك)	153	13,155
الدورات الخارجية	238	765
المجموع	391	13,920

مجالات الدورات التدريبية على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
الامتثال	70	990
المخاطر	47	1207
الأعمال	91	8902
الدعم	103	934
العمليات	80	1887
المجموع	391	13,920

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 253), وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

• مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

• مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

▪ مخاطر أسعار الفوائد.

▪ مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).

▪ مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

▪ التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.

▪ تقلبات أسعار الفائدة.

▪ تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.

▪ الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

▪ حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2022:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 23), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2022.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2022 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2018 - 2022:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2018-2022)									
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة	الأرباح المقترح توزيعها	توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)	المبلغ بآلاف الديناير	
2018	411,891	5,566	62,959	36,000	18%	36,000	-	2.45	
*2019	414,333	5,774	61,130	-	-	36,000	-	2.10	
**2020	454,758	7,649	52,074	-	-	24,000	-	1.93	
2021	473,407	12,658	51,894	24,000	12%	36,000	-	2.07	
2022	529,192	13,152	60,932	36,000	18%	36,000	-	2.16	

* وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 بتاريخ 2020/4/9 فقد تقرر تأجيل توزيع الأرباح عن عام 2019, وجاء تعميم البنك المركزي رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 ليضيف محددات جديدة على توزيع الأرباح.

** وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 تم تحديد حد أعلى لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين بما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع للبنك.

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2022:
أُدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 39), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2022	2021
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	8%	7.76%
2	العائد على رأس المال	20%	18.2%
3	العائد على متوسط الموجودات	1.44%	1.33%
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	19,795 دينار	17,728 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.12%	4.73%
6	مصرفوف الفائدة إلى متوسط الموجودات	1%	0.76%
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.10%	3.97%
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	8%	8%

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2023 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 48).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	153,777
بنك الأردن – سورية	17,625
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,350
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,350
المجموع	180,102

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2022	2021
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة/ متفرغاً	أردنية	5,517,409	5,391,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	-	105,350
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	15,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	15,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	372,000	372,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	156,517	156,517
السيدة شذى عبد المجيد عبد الله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	57,163	51,332
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	30,346	27,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	27,115	24,679
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	عضو مجلس إدارة	أردنية	16,000,000	16,000,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	46,736	46,736
السيدة دانا كايد محمد ساعة	الزوجة	أردنية	1,297,000	1,104,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس/ الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	8,290	8,290
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	59,898
شركة الإمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد وليد رفيق راغب غنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	30,000	20,000
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جابر الله	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	أردنية	220,000	220,000
السيد عماد الدين جهاد المصري	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5000	5000

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة العليا:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	2022	2021
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079	
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ المشاريع الخاصة اعتباراً من 2022/10/9	أردنية	-	-	
السيدة شيرين يوسف عبدالرحيم خريشي	الزوجة	أردنية	25,613	25,613	
السيد معتمد ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية اعتباراً من 2022/11/20	أردنية	-	-	
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	200,950	200,950	
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	128,971	128,971	
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	35,500	35,500	
السيدة نداء حسن محمد أبوزهرة	الزوجة	أردنية	650	650	
شاكر نادر محمد سرحان	البناء	أردنية	5,000	5,000	
الفاضلة رانية فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية	أردنية	-	-	
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي – فرع البحرين	أردنية	-	-	
السيد عمر أحمد خميس مصطفى *	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	أردنية	37,000	40,000	
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال	أردنية	-	-	
السيد رامي جمال محمد محمود*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	أردنية	-	-	
السيد سامر خليل أحمد مرعي*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	أردنية	-	-	
السيد ياسر "محمد سهيل" عبد المعطي طهبوب*	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية	أردنية	-	-	
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية اعتباراً من 2022/5/22	أردنية	-	-	
السيدة مي عبدالرحمن عبد المعطي جعيتم	الزوجة	أردنية	273	273	
السيد فادي فريد دخيل عماري	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي اعتباراً من 2022/5/8	أردنية	-	-	
السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت	الرئيس التنفيذي – فرع العراق	السعودية	-	-	
السيد شادي حسين عبدالله الصفدي	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد اعتباراً من 2022/11/13	أردنية	-	-	
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	أردنية	-	-	
السيد رائد ربيع عبد الرزاق مصري	المدير الإقليمي/ بنك الأردن – فلسطين (تكليف) اعتباراً من 2022/10/19	فلسطينية	-	-	
السيد تامر عيسى حافظ نينو*	مدير دائرة مبيعات منتجات الخزينة	أردنية	-	-	
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)	فلسطينية	-	-	
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف)	أردنية	-	-	
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد لغاية 2022/7/8	أردنية	-	-	
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2022/9/12 (وافته المنية)	فلسطينية	-	-	
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2022/6/8	أردنية	115,000	117,000	
السيد إيهاب علي حسن الزعيني	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (تكليف) اعتباراً من 2022/8/14 لغاية 2022/9/23	أردنية	-	-	

* علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2022 و2021:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن	2022	2021
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-	
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,360	7,360	
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-	
		شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية	-	-	
		الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية	-	-	
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاؤه/ محامون	-	-	

• لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2022:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية و حضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	45,780.00	43,749.6	5,000	-	94,529.60
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	10,800.00	24,999.6	5,000	-	40,799.60
الدكتور بنال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	38,370.00	24,999.6	5,000	-	68,369.60
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس/ الأردن	40,650.00	24,999.6	5,000	-	70,649.60
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	35,520.00	24,999.6	5,000	-	65,519.60
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	39,510.00	24,999.6	5,000	-	69,509.60
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الفراعة الدولية للاستثمارات الصناعية	12,150.00	24,999.6	5,000	-	42,149.60
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	21,840.00	24,999.6	5,000	-	51,839.60
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جاراالله	عضو مجلس الإدارة	40,650.00	24,999.6	5000	-	70,649.60
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	18,780.00	24,999.6	3,520.55	-	47,300.15
السيد عمادالدين جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	14,220.00	24,999.6	3,520.55	-	42,740.15
المجموع		318,270.00	293,745.60	52,041.10	-	664,056.70

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2022:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت السنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر	مزايا أخرى (بدل سكن، تعليم، هاتف، أخرى)	إجمالي المزايا السنوية
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	264,800	-	-	-	264,800
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ المشاريع الخاصة اعتباراً من 2022/10/9	179,424	-	-	-	179,424
السيد معتصم ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية اعتباراً من 2022/11/20	21,818	-	-	-	21,818
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	238,438	30,000	-	-	268,438
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	125,390	-	18,000	-	143,390
الفاضلة رانية فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية	116,032	-	-	-	116,032
السيد عمر أحمد خميس مصطفى*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	103,792	-	-	-	103,792
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي – فرع البحرين	197,591	15,999	9,034	39,232	261,856
السيد رامي جمال محمد محمود*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	96,540	-	-	-	96,540
السيد سامر خليل أحمد مرعي*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	119,056	2,976	-	-	122,032
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب*	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية	94,060	-	-	-	94,060
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال	71,277	-	-	-	71,277
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية اعتباراً من 2022/5/22	70,476	-	-	-	70,476
السيد فادي فريد دخيل عماري	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي اعتباراً من 2022/5/8	53,989	-	-	-	53,989
السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت	الرئيس التنفيذي – فرع العراق اعتباراً من 2022/6/20	90,208	-	22,552	-	112,760
السيد شادي حسين عبدالله الصفدي	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد اعتباراً من 2022/11/13	14,871	-	-	-	14,871
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	63,612	12,867	-	-	76,479
السيد رائد ربيع عبد الرزاق مصري	المدير الإقليمي/ بنك الأردن – فلسطين (تكليف) اعتباراً من 2022/10/19	64,981	6,087	-	-	71,068
السيد تامر عيسى حافظ نينو*	مدير دائرة مبيعات وخدمات الخزينة	72,629	-	-	5,000	77,629
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)	31,570	-	-	-	31,570
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف)	22,512	-	-	-	22,512
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد لغاية 2022/7/8	76,411	-	-	-	76,411
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2022/9/12 (واقته المنية)	95,257	18,085	6,000	295,626	414,968
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2022/6/8	42,161	3,424	-	71,597	117,182
السيد إيهاب علي حسن الزرعيني	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (تكليف) اعتباراً من 2022/8/14 لغاية 2022/9/23	39,829	-	-	-	39,829
المجموع		2,366,724	89,438	55,586	411,455	2,923,203

* علماً بأنه انتقلت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.

19. ملخص سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات

تهدف سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات إلى تنظيم عملية استقطاب أفضل المواهب، الكفاءات، الخبرات والكوادر البشرية المناسبة والمؤهلة خارجياً أو داخلياً، واتباع طريقة عمل وإجراءات واضحة لضمان استمرارية استقطاب الكفاءات بشكل واضح وفعال وضمان الشفافية بالتعيين، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً عن الاعتبارات الشخصية وتعارض المصالح، مع الأخذ بعين الاعتبار الجدارات التقنية والسلوكية للمرشحين لتعبئة الشواغر القائمة وحسب حاجة العمل، والمهارات والثقافة المؤسسية التي يمتلكها المرشح لإتمام متطلبات العمل، مما يجعل البنك جهة عمل مفضلة (Employer of Choice) وتعزيز صورة وسمعة البنك كأفضل مؤسسة للعمل لديها (Employment Branding)، وبما يضمن تغطية احتياجات البنك من الموارد البشرية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصير المدى ورؤية البنك في تقديم المنتجات والخدمات وتوفير الحلول المالية الشاملة.

20. ملخص سياسات إدارة الأداء والمكافآت السنوية

تستند فلسفة إدارة الأداء والزيادات والمكافآت السنوية في بنك الأردن على تحديد وقياس أداء الموظفين ومستوى المهارات لديهم، وتحديد نقاط القوة وتعزيزها، وتحديد نقاط الضعف ووضع الخطط التطويرية للارتقاء بمستوى إنتاجية الموظفين، ومن ثم ربط معايير وأسس المكافآت لنتائج ومخرجات عملية التقييم السنوية للأفراد بما يدعم رفع كفاءة العمليات وزيادة الإنتاجية لدى كل موظف وتحفيز الموظفين على جميع المستويات الوظيفية للارتقاء بمستوى أداء البنك ككل. تتمحور أهم أهداف هذه العمليات ضمن النقاط التالية:

- التوافق ما بين الأهداف الفردية والتنظيمية: حيث تسعى العملية جاهدة لمواءمة الأهداف الفردية والتنظيمية لتتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للبنك.
- بناء ثقافة تتمحور حول رفع الأداء: تتمثل روح هذه العملية في التفريق بين مستويات الأداء بموضوعية لبناء ثقافة قائمة على إدارة الموارد البشرية بناءً على مستوى الأداء والإنتاجية.
- تعزيز الارتباط بين الأداء والمكافآت: يدعم هذا النظام أيضاً تمييزاً قوياً قائماً على مكافأة الأفراد بناءً على نتائج الأداء الفردي وربطها بشكل مباشر مع نتائج أداء البنك ككل.

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 1.2 مليون دينار، وتفصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم المبادرات الملكية	531,000
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية - البنك المركزي الأردني	123,199
دعم مشروع إعادة تأهيل مركز الكرك للرعاية والتأهيل بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية	106,824
دعم تكية أم علي	65,000
دعم مؤسسة إنجاز فلسطين	49,630
دعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية	88,535
دعم التعليم	129,370.83
دعم الأنشطة الثقافية	7,500
دعم الأنشطة البيئية	9,600
دعم الأنشطة الرياضية وذوي الاحتياجات الخاصة	19,600
دعم جهات أخرى	31,006
الإجمالي	1,161,264.83

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإفصاح رقم (40) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

23. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية، قمنا بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة 1,000 شجرة ضمن برنامج القافلة الخضراء في منطقة الأغوار، والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر، إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة، كما قمنا بدعم مبادرة "تشجير مقر جمعية الرحمة للرفق بالحيوان" بالتعاون مع جمعية أصدقاء البيئة الأردنية، كما تم تقديم الدعم للمركز الوطني للعدالة البيئية من خلال دعم وحدة الزراعة المائية في منطقة الأغوار بهدف تمكين سكان المناطق الأقل حظاً من إيجاد مصدر دخل لهم ولعائلاتهم.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقديم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية، فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تُعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية. ولأهمية قطاع التعليم ودوره الرئيسي في تمكين المجتمعات المحلية، فقد قام البنك بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم برنامج "المتحف المتنقل" الخاص بمتحف الأطفال الأردن، بهدف غرس مفاهيم الاشتمال المالي لدى الأطفال من خلال تطوير معروضة تعليمية تفاعلية. كما حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنحة الدراسية لطالب في مدارس King’s Academy، وطالبين في المرحلة الجامعية بالتعاون مع جمعية مؤسسة إيليا نقل، بالإضافة إلى التعاون مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام من خلال تغطية التكاليف الدراسية لستة عشر طالباً لمدة عام دراسي واحد. أما فيما يخص دعم المرحلة الدراسية المدرسية فقد قام بنك الأردن بدعم برنامج " تبني المدارس" الذي تنفذه مؤسسة إنجاز سنوياً، إضافة إلى تقديم الدعم للمرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ المشروع الوطني لنشر الثقافة المالية الذي أطلقه البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز. وفي فلسطين، فقد حرص بنك الأردن على مدار سبعة أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون دعماً للبرامج التي تنفذها المؤسسة على مدار العام.

كما استمر البنك في تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية، حيث قام البنك بتقديم الدعم لجمعية الأسرة البيضاء لاستكمال تنفيذ مشروع "متحف رواقنا خزانة ذاكرتنا الجميلة"، وقام البنك أيضاً بتوسيع الشراكة الاستراتيجية مع تكية أم علي من خلال دعم العديد من برامج الإطعام التي تقدمها التكية لمستفيديها، إضافة إلى تنفيذ العديد من أنشطة توزيع الطرود الغذائية خلال شهر رمضان المبارك بالتعاون مع التكية والجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية، وفي ذات السياق قدم البنك في فلسطين دعمه لجمعية عطاء فلسطين الخيرية ونادي شباب رام الله بهدف توزيع الطرود الغذائية على العائلات العفيفة والمستلزمات المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة، وقام بنك الأردن بتقديم الدعم اللازم لوزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل مركز الكرك للرعاية والتأهيل، كما تمت المساهمة في دعم مشروع إنشاء (بيت المحبة) الخاص بالفتيات فاقدات السند الأسري ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبهدف تعزيز التعاون المشترك مع مؤسسات القطاع العام لتنفيذ مشاريعها الاستراتيجية فقد قام البنك بدعم العديد من المبادرات الملكية خلال عام 2022 بالإضافة إلى دعم مشروع تطوير الأراضي المجاورة لمنطقة المغطس. إضافة إلى تقديم الدعم للعديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني خلال عام 2022، لمساعدتها على تحقيق أهدافها وتقديم العون والمساعدة لمختلف شرائح المجتمع، نذكر منها (الملتقى الوطني للتنوع والتطوير، مؤسسة فلسطين الدولية، جمعية رابطة أهالي كفرعانة ونادي العون الإنساني).

24. معالجة شكاوى العملاء

يولي بنك الأردن أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وينعكس ذلك واضحاً على الأعمال اليومية التي يمارسها البنك، بدءاً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيرها وصياغة العقود والنماذج وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية.

يعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوى العملاء تابعة لدائرة الامتثال، بوصفها دائرة رقابية، مؤشراً على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعدالة وشفافية، حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوى العملاء من الممكن أن تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامة ووسيلة للتطوير من خلال استقبال الشكاوى وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل، مع عدم إغفال دور شكاوى العملاء في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء ووحدة جودة الخدمة اليومي لغايات معالجة شكاوى العملاء.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن معتمدة في مجلس الإدارة.

- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة وفعممة على كافة موظفي البنك.

- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:

- الاتصال المباشر على الرقم 0096265692572 أو الرقم المجاني 0800223335 متاح على مدار (24/7).
- البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
- هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك .
- الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
- الفاكس 0096265600918.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة الإقبال فور جنرال انفستمنت	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة	
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	

3. يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2022 غير تلك المفصّل عنها في البند رقم 18/ أ.

4. يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام والسيد مدير إدارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2022 .

السيد سعيد رئيس مجلس الإدارة شاكر توفيق شاكر فاخوري	السيد المدير العام صالح رجب عليان حماد	السيد مدير إدارة الرقابة المالية هاني حسن محمود منسي
		

- تخصيص مسار ضمن نظام CX (نظام تجربة العملاء) لغايات إدخال شكاوى العملاء والتعامل معها بشكل آلي مما يزيد سرعة وكفاءة معالجة شكاوى العملاء.
- ضمن نظام CX يوجد خاصية (SLA) والتي تعمل على التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد لجنة الامتثال/ مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2022 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (1/ 2017) بتاريخ 2017/8/28.

إجمالي شكاوي العملاء الواردة خلال سنة 2022

تصنيف الشكاوي	بطاقات الدفع	العقود وشروط التعامل	أسعار الفوائد/ العوائد	تسويق الخدمات والمنتجات	الحوالات	بنية العمل	العمولات والرسوم	خدمات إلكترونيه	سلوك التعامل المهني	الاستعلام والاحتيايل	الحسابات	أخرى	المجموع
	10	25	32	1	3	37	14	13	170	4	8	5	326
نتائج تحليل شكاوى العملاء الواردة خلال سنة 2022													
العميل محق	3	2	1	1	0	3	1	1	12	1	2	1	29
العميل بحاجة لتثقيف مالي*	2.2%	7%	9.5%	0%	0.9%	10%	4%	4%	49%	0.9%	1.8%	1.2%	91%

* الشكاوى التي يتبين بعد تحليلها بأن العميل غير محق بالشكوى نتيجة أسباب قد تتعلق بعدم إدراكه لشروط وأحكام المنتج أو عدم قراءة الاشعارات الواردة إليه من البنك وانخفاض ثقافته المصرفية بشكل عام.

- وبناءً على نتائج تحليل شكاوى العملاء، يعمل بنك الأردن على اتخاذ إجراءات من شأنها تثقيف العملاء، منها:
- الإعلان عن الشروط والأحكام للمنتجات والخدمات والحملات بشكل واضح.
 - إعداد النماذج والعقود بطريقة واضحة وصياغتها بلغة سهلة ومفهومة.
 - عمل نشرات توعية والإعلان عنها على وسائل التواصل الاجتماعي.
 - إرسال رسائل SMS للعملاء لرفع مستوى الوعي لديهم.
 - الإعلان عن الفوائد والعمولات على الموقع الإلكتروني للبنك.

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
- تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
- اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
- تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... إلخ.
- تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

25. البيانات المالية السنوية 2022:

البيانات المالية السنوية 2022 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن والمقارنة مع السنة السابقة 2021، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 49).

26. تقرير مدققي حسابات البنك:

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2022 (صفحة 51).

27. الإقرارات:

- عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:
1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2023.
 2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2022 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.

الطاقة المؤسسية



تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحاكمة المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها، كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناطمة لأعمال البنك، هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com بما يمكن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه، حيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين مناصبي رئيس مجلس ومدير عام الإدارة، وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى من الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدى رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، هذا ويتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق، فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2022 (9) مرات، ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	1,160,560
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ غير مستقل	8	1,111,728
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	-
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	48,270
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	4,567
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليحامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	14,969
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	123
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	12,308
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جابر الله	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	-
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	8	176
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	8	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	-	9	لا ينطبق

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	لا يوجد
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطا الله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة البُلُوَّة التجارية للإعمار والاستثمار	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة الإمامة للاستثمارات العامة	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ المدير التنفيذي لدائرة الامتثال

- **لجان المجلس**

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية، لجنة الامتثال، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- **لجنة التدقيق**

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري رئيساً للجنة (مستقل)	6	<ul style="list-style-type: none">ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007 من الجامعة الهاشمية/الأردنبكالوريوس محاسبة سنة 1998 من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين	<ul style="list-style-type: none">المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض/ السعودية، منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه.المدير المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2016 - 2018.المراقب المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2012 - 2016.مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2011 - 2012.المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2009 - 2011.مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض/ السعودية، منذ سنة 2008 - 2009.مراقب مالي في البنك العربي/ عمان/ الأردن، منذ سنة 2005 - 2008.مسؤول علاقات عامة في البنك العربي/ عمان/ الأردن، منذ سنة 1998 - 2005.
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو (مستقل)	6	<ul style="list-style-type: none">بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الاسكندرية/ جمهورية مصر العربية	<ul style="list-style-type: none">مساعد المدير العام في بنك الأردن - إدارة الاستثمار والفروع - المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.مساعد المدير العام في بنك الأردن - إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.المدير التنفيذي في بنك الأردن - إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.مساعد رئيس دائرة - دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني - المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.مساعد المدير رئيسي - دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني - المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.مراقب - دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني - المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 إلى شباط 1983.مساعد رئيس قسم في البنك العربي/ فرع عمان - المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.محاسب - دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.شارك ونظم ما يزيد عن 50 دورة تدريبية وورشه عمل داخل وخارج الأردن
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو (مستقل)	6	<ul style="list-style-type: none">ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006 من جامعة Georgetown واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكيةبكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002 من جامعة McGill مونتريال/ كندا	<ul style="list-style-type: none">الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه.الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.حاصل على شهادة SaaSTr Annual سان فرايسيسكو/ الولايات المتحدة الأمريكية.حاصل على شهادة Elevating Finance Operation فيلادلفيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.حاصل على شهادة EO – Growth Forum لندن/ المملكة المتحدة.حاصل على شهادة Georgetown Leadership Seminar (GLS) واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية.حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.حاصل على شهادة Bank Rotation /بنك الأردن.
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس (حضور جميع الاجتماعات بصفته أمين سر مجلس الإدارة)	6	-	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (6) مرات.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه. هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2022 (4) مرات.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً للجنة/ (مستقل)	4
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً/ غير مستقل	4
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً/ مستقل	4
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	4

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (4) مرات.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك، علماً بأنه يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة/ غير مستقل	2
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً/ غير مستقل	2
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً/ مستقل	2
السيد صالح رجب عليان حماد/ المدير العام	عضواً	2
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي مساعد المدير العام/ المشاريع الخاصة اعتباراً من 2022/10/9	عضواً	2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	عضواً/ أمين سر مجلس الإدارة/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (مرتان).

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	44
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضواً (غير مستقل)	46
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً (غير مستقل)	41
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (غير مستقل)	46
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً (غير مستقل)	46
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً (مستقل)	46
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		46

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (46) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	- رئيساً للجنة (مستقل)	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	- عضواً (غير مسقل)	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	- عضواً (مستقل)	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	- أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (3) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات
تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	2
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	2
السيد وليد رفيق راغب غنبتاوي	عضواً (مستقل)	2
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً (مستقل)	2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (مرتان).

-لجنة الامتثال:
تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	رئيساً للجنة (مستقل)	2
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	2
السيد وليد رفيق راغب غنبتاوي	عضواً (مستقل)	2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2022 (مرتان).

- أمانة سر المجلس
تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبله ومن قِبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الرقم	الاسم	المنصب
1	السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
2	الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ المشاريع الخاصة اعتباراً من 2022/10/9
3	السيد معتصم ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام - إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB اعتباراً من 2022/11/20
4	السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
5	السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر
6	الفاضلة رانية فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية
7	السيد عمر أحمد خميس مصطفى*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
8	السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين
9	السيد رامي جمال محمد محمود*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
10	السيد سامر خليل أحمد مرعي*	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
11	السيد ياسر "محمد سهيل" عبد المعطي طهوب*	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية
12	السيدة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال
13	السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية اعتباراً من 2022/5/22
14	السيد فادي فريد دخيل عماري	المدير التنفيذي/ دائرة التحقيق الداخلي اعتباراً من 2022/5/8
15	السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت	الرئيس التنفيذي - فرع العراق اعتباراً من 2022/6/20
16	السيد شادي حسين عبدالله الصفدي	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد اعتباراً من 2022/11/13
17	السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية
18	السيد رائد ربيع عبدالرزاق مصري	المدير الإقليمي/ بنك الأردن – فلسطين (تكليف) اعتباراً من 2022/10/19
19	السيد تامر عيسى حافظ نينو*	مدير دائرة مبيعات ومنتجات الخزينة
20	الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)
21	السيد أيمن أحمد عبد الكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف)
22	السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد لغاية 2022/7/8
23	السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الاقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2022/9/12 (وافته المنية)
24	السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التحقيق الداخلي لغاية 2022/6/8
25	السيد إيهاب علي حسن الزرعيني	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (تكليف) اعتباراً من 2022/8/14 لغاية 2022/9/23

*علماً بأنه انتفت عنهم صفة الإدارة التنفيذية العليا اعتباراً من 2022/11/20 بتأسيس CIB.

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإدء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة.
يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمانSME , دائرة ائتمان الأفراد، دائرة ائتمان فروع فلسطين (ودائرة مخاطر محافظ الائتمان، بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Revalues System) .

أما بخصوص مخاطر التشغيل، يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية، أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

- اعتماد الوسائل التي تساعد على إدارة المخاطر ومنها:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخصائر وتحديد مصادر تلك الخصائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3. تقوم لجان البنك، مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

5. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.

6. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

7. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية، تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية، وعلى صعيد إدارة الامتثال، فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك، وثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى بالتحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير، وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري مرة بالسنة كحد أدنى (وكلما دعت الحاجة لذلك).

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال/ مجلس الإدارة.

هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:

- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات الـ FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

- أ. تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
- ب. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
- ج. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
- د. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
- د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع. وتعزيزاً لهذه العلاقة، يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرض المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر، وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه، فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2010/10/31، تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء وتم رفعها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك



دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضوع	الصفحة
أولاً : المقدمة	260
التعريفات	260
الرؤية والرسالة	261
قيمنا الجوهرية	262
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	262
نطاق الحاكمية المؤسسية	263
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	264
مبادئ وأحكام عامة	264
شروط عضوية مجلس الإدارة	264
تشكيلة مجلس الإدارة	265
رئيس مجلس الإدارة	265
مسؤوليات مجلس الإدارة	266
مجموعة بنك الأردن	268
لجان مجلس الإدارة:	268
لجنة التدقيق	269
لجنة الترشيحات والمكافآت	270
لجنة إدارة المخاطر	271
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	272
اللجنة التنفيذية	273
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	273
لجنة الامتثال	274
اجتماعات مجلس الإدارة	274
أمانة سر مجلس الإدارة	274
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	275
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	275
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	276
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	276
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	276
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	277
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	277
التدقيق الداخلي	278
التدقيق الخارجي	278
إدارة المخاطر	279
الامتثال	279
التقارير المالية	279
السلوك المهني	280
سادساً : المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)	280
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	281
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	282

المقدمة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي بناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبني الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آتينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك، وكافة السلطات الرقابية، قنوات التطور والارتقاء بخدماهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد أخذ على نفسه التزاماً، أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد ومكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز، نُعظّم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي ننطلق إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة، مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقيماً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناضمة لأعمال البنك، وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر، وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفات:

البنك الذي يوجّه ويُدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات النظام الذي يوجّه ويُدار به البنك، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.	البنك
توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.	المساهمين
مجلس إدارة البنك	المجلس
أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.	أصحاب المصالح
الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأس مال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.	المساهم الرئيسي
عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.	عضو تنفيذي

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوفر فيه الشروط التالية: تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني. - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني. - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني. - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأس مال شخص اعتباري.
	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1 النزاهة

تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2 الشفافية

الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتيسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3 الابتكار

السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4 العمل الجماعي

العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5 الانتماء

الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6 الريادة

العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7 خدمة المجتمع

تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يقكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1 مفهوم الحاكمية

تُعرّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتنضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل، وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2 المبادئ الأساسية

تركز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1 العدالة

العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2 الشفافية

الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يقكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3 المسؤولية

تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة، وضمن تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة

إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين، فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة

وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعال لتحقيق أهداف البنك، من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده، وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي

بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما يتسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناضمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

- أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- د. قانون سوق عقان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
- و. قانون التجارة الأردني.
- ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة نواحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل، ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة، بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف، وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية، والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان أحد أعضاء مجلس الإدارة ممثلاً للحكومة أو مؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة وتعدّر حضور العضو لأسباب خارجة عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة، فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضوان أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها، شريطة إعلام البنك المركزي بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس حتى يتسنى الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
 - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
 - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
 - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 23/ح "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أيّاً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

- على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.
- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف بالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور، أو بأية جريمة أخرى مخلة بالأدب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية، أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليميأ أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلأ على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 هـ- "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 63/2016 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مُقررة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

- البنية التنظيمية للبنك، والحاكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- الأوضاع المالية للبنك.
- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثلّه.

- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثلّه على محضر الاجتماع.

- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.

- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

- إقامة علاقة بقاء بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.

- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.

- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جداول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.

- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبيكْتَيْب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.

- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد وتحقيق هذه الأهداف واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

5.4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.5- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.6- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح. وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.7- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي الحق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه، وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح، وعليه الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ في الاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة. هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منندجات ... إلخ.

5.9- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته، على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخلّ بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح أئتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 63/2016 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.10- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.12- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.14- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

5.15- التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

5.16- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك.
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها، واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات، مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال، وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.
- 5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- 5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
 - وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشئ ءبنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 ح/ "التدقيق الداخلي" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التأكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وفدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 ب/ج "تعارض المصالح" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملائمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن

البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء، ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14 د/ "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15 إ/ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات بحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 ب/ "ملائمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك

المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناطمة لأعمال الشركة، وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحيات تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، إلخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعني المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحيات اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين، ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك، وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 / ب 1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقّر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية.

7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تحقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.

7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفيتش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

7.1.2.17- التوضية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته، آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.

7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .

7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.

7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك (ICAAP).

7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.

7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.

7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه، ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 / ب 8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.

7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك، بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس، خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له، خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.

- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.

- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة لإحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائج لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتهيات الخ.

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهمام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.. إلخ، وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكल دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات ال FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- اطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعه تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهمام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات النازمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر/الترشحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس. تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 "اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
 - أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 8/ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**
- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف، وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8/ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وببحث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، ولجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداربي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

- 7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة.
- 7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- 7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
- 7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
- 7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- 7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات "تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويلتزم البنك بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي:
www.bankofjordan/governance-manual-pdf

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين، وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

- 7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
- 7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
- 7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتمالية.
- 7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
- 7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
- 7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- 7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- 7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
- 7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
- 7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداربي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
- 7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال، وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
- 7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يُبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب، فلاأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعطيات التالية:
- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
 - يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
 - يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
 - يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
 - يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
 - تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
 - يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
 - تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعهِ.
 - جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
 - على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه، وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المفزة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

• اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقررب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك، وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1-1. شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلأً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1-2. المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمسائلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**
- على المدير العام العمل على ما يلي:
 - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
 - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
 - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

- 3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
- 3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.
- 3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.
- 3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.
- 3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.
- 3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- 3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.
- 3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.
- 3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.
- 3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- 3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.
- 3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الأدنى:
 - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
 - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.
- 3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.
- 3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

- 3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضوح السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أعقاب أو رواتب أو بحلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.
- 3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

- 1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- 1-2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- 1-3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- 1-4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- 1-5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
- 1-6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- 1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- 2- ينطاط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
- 3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
- 4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
- 5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

- 6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
 - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهرية هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهرية).
- 7- ينطاط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- 1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- 1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
- 1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- 1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- 1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- 1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
- 1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- 1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- 1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك (ICAAP).
- 1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
- 1.11- تحقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- 1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- 1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- 1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- 1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- 1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

- أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
 - يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
 - العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

- ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.
- وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:
- 3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.
- 3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
 - يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- 3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- 3.4- تضمن التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- 3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

- يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال تتبع مباشرة للجنة الامتثال المنبثقة عن المجلس، والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف، هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.
- وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:
- 4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
- 4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- 4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
- 4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
- 4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمة المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

- 6.1- تبنى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية : (قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).
- 6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
 - القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
 - الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات النازمة لأعمال البنك.
 - الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
 - إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
 - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
 - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
 - التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد، كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديدأ الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.
- تزويد المساهمين بما يلي:
 - نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- يحرض المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والتشريحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.
- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وجول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك فعنـى بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
 - قانون الشركات.
 - قانون هيئة الأوراق المالية.
 - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
 - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي، أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
 - توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
 - التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
 - تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
 - تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
 - توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
- مراعاة الإدارة التنفيذية وإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
 - معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
 - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
 - معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (3,3, 2/3, 1/3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (4,3, 2/4, 1/4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديدة من السلطات الرقابية...الخ).
- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية العليا... الخ.



شبكة فروع بنك الأردن



شبكة فروع بنك الأردن فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عقان/ الشميساني / ش. الشريف عبدالحميد شرف/

بناية رقم 15

bankofjordan.com

هاتف: 5609200 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع منطقة عقان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع عقان/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624340 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617005 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله الأول/ رقم البناية: 68

هاتف: 4616212 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر/ ش. اليرموك/ رقم البناية: 71

هاتف: 4910331 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الحوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4653915 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الحوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4614748 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 4680026 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4655808 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 5696810 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5514864 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646981 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. الشهيد/ مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة

العامة للضمان الاجتماعي/ رقم البناية 46

هاتف: 5061758 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول/ رقم البناية: 394

هاتف: 4891980 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. الحارث بن عوف/ رقم البناية: 335

هاتف: 4765237 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4166385 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 48

هاتف: 5812780 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5852969 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين

هاتف: 5356895 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الحجاز/ رقم البناية: 70

هاتف: 4720833 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هدية – حي البساله

هاتف: 5235573 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري/ رقم البناية: 32

هاتف: 4649026 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. سليمان المشاقبة/ رقم البناية: 15

هاتف: 5856045 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4387574 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد بن محمد/ رقم البناية: 88

هاتف: 5712825 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الصوفيبة/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 5866714 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي) / رقم البناية: 16

هاتف: 4735717 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 164

هاتف: 5542609 فاكس: 5542389 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534706 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5347937 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ داخل حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355971 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين

هاتف: 5829970 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة/ رقم البناية: 14

هاتف: 5520746 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي/ رقم البناية: 15

هاتف: 5929871 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأميوني/ رقم البناية: 6

هاتف: 5829216 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابيلن/ ش. الحرية

هاتف: 4203289 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش/ (ش. يحيى بن الأكنم) رقم البناية: 10

هاتف: 5159271 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930485 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 324

هاتف: 5510948 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 251

هاتف: 5513129 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب/ رقم البناية: 21

هاتف: 4025704 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول/ ش. سليمان النابلسي

هاتف: 508001/50888561 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص/ رقم البناية: 37

هاتف: 5543950 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ ش. الحرية

هاتف: 5609220 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين/ رقم البناية 9

هاتف: 4791112 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ ش. الصخرة المشرفة/ رقم البناية 168

هاتف: 5600904 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين

هاتف: 5600910 فاكس: 5412471 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ ش. ياجوز رقم البناية 57

هاتف: 5600907 فاكس: 5349825 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ضاحية الأمير راشد/ ش. الأميرة ثروت

هاتف: 5600925 فاكس: 5825726 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ضاحية الرشيد/ ش. عاكف الفايز

هاتف: 5600917 فاكس 5162557 ص.ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع دابوق/ عقان/ حي الرحمانية/ ش. الإكرام

هاتف: 5600910 فاكس 5412471 ص.ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع دابوق/ ش. الحجاز/ عقان/ حي دابوق

هاتف: 5600902 فاكس 5411585 ص.ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين (ش. السعادة)/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 2

هاتف: 05/3932481 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 142

هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 160

هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451310 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة - المطار / مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 5600915 فاكس: 5600920 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ الشارع الصحراوي

هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244723 فاكس: 05/3245080 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. الملك عبدالله الثاني/ رقم البناية: 220

هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد

هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع سوق باب المدينة مول/ الزرقاء/ ش. الجيش

هاتف: 05/3850674 فاكس: 05/3850675 ص.ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/ رقم البناية: 30

هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن / إربد/ ش.الملك عبداللّٰه بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. فضل الدلقموني
هاتف: 02/7408039 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/5621619 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد/ مدينة الحسن الصناعية / ش. فيصل الثاني / رقم البناية: 5
هاتف: 02/7395396 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ الطريق الدولي – خط الشام – مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7382535 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420842 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الملك عبداللّٰه
هاتف: 02/6454350 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّٰه/ رقم البناية: 34
هاتف: 02/6352034 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع المعرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 18
هاتف: 02/6230390 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587588 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب
فرع الكرك/ ش. النزهة (ش. البنوك)
هاتف: 03/2354107 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع معان/ طريق معان الشوبك/ ش. معان الجديد
هاتف: 03/2131590 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2016542 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عقان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن
مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3581099 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فرعي 59900 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين
الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الله/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام الله/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1328

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120 فاكس: 0097092381129 ص. ب. 1328

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 1328

مكتب بلدية جنين/ ش. السكة/ مبنى بلدية جنين
هاتف: 0097042505234 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 1328

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 1328

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 1328

فرع النصر/ غزة/ ش. النصر
هاتف: 0097082859258 فاكس: 0097082857230 ص. ب. 1328

فرع الخليل/ ش. عين خير الدين - دوار ابن راشد
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 1328

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 1328

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. طوكيو/ عمارة أبراج هاوس
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1328

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092687881 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 1328

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749940 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 1328

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 1328

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّٰه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع ضاحية البريد/ القدس/ ضاحية البريد/ ش. الياسمين
هاتف: 0097022347482 فاكس: 0097022347484 ص. ب. 1328

فرع الطيرة/ رام اللّٰه/ ش. الطيرة
هاتف: 0097022956211 فاكس: 0097022956232 ص. ب. 1328

فرع الخضر/ بيت لحم/ بلدة الخضر/ ش. القدس الخليل بالقرب من بوابة الخضر التاريخية
هاتف: 009702727430 فاكس: 009702727427 ص. ب. 1328

فرع سلفيت/ ش. المدينة المنورة/ مبنى غالب عواد/ قرب جامعة القدس المفتوحة/ وسط البلد
هاتف: 0097092523807
فاكس: 0097092523811

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين
مملكة البحرين/المنامة/ مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي/الطابق 42
هاتف: 0097316676767 فاكس: 0097316676768
ص.ب.60676- المنامة-البحرين

فرع بنك الأردن في العراق
الإدارة الإقليمية/ العراق/ بغداد/ ش. سلمان فائق/ بناية رقم 323 / 65
هاتف: 009647835418880 ص. ب: 3154 بغداد - العراق

فرع بغداد/ ش. سلمان فائق/ بناية رقم 323 / 65
هاتف: 009647835418818 ص. ب: 3154 بغداد - العراق

